

# نشرة الهجرة القسرية

## التشرد الفلسطيني: قضية منفصلة؟



Refugee  
Studies  
Centre

صادرة عن مركز «أساس اللاجئين للاعتدال» مع مجلس اللاجئين النرويجي



NORWEGIAN  
REFUGEE COUNCIL



تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والتأجرين داخل أوطانهم ولن يعملون معهم أو يعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالاشتراك مع "الشروع العليي" الحقني بأوضاع النازحين" التابع للمجلس الأوروبي للاجئين.

#### ميثة التحرير

ماريون كولديري و د تيم موريس

#### المحرر المساعد

مصعب حياتي

#### مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

#### نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre

Department of International Development

3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

بريد الإلكتروني: fmreview@qeh.ox.ac.uk

هاتف / فاكس: 01865 275444

Skype: fmreview

#### حقوق الطبع والنشر على الحقوق

لا تعكس الآراء الواردة في النشرة بالضرورة آراء محرري المجلة أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس الأوروبي للاجئين. ويمنح القياس إلى مواد وأراء في النشرة بحرية بغيره ذكر مصدرها عنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعنية. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني.

#### الموقع

www.hijra.org.uk

#### الموقع بالإنجليزية

www.fmreview.org

#### التصميم

Art24 www.art-24.co.uk

#### طباعة

Lazergraphic (PVT) Ltd, Sri Lanka

ISSN 1460-9819

#### صورة الغلاف الرئيسية

الجدار العازل الذي يبلغ ارتفاعه 8 أمتار يحيط بملحة فلسطينية في الضفة الغربية، تصوير بول جيفري من ACT International

جري التحضير لهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية قبل وقت طويل من الأزمة الإنسانية التي شردت 740 من الشعب اللبناني. وتحت المقاتلات المشورة في هذا العدد فيها هو أبعد من الأحداث الحالية لتتطرق فيما يعتبره أغلب المراقبين الدوليين الأسباب الجذرية للصراع واللجوء في الشرق الأوسط: الطبيعة الممتدة لمشكلة اللجوء وتحميد الوسائل المستخدمة لنزع ملكية الفلسطينيين والمعايير المزدوجة في تعامل المجتمع الدولي معها تجعل منها قضية مستقلة.

من على مرتفعات الضفة الغربية يمكن النظر عبر امتداد إسرائيل/فلسطين من البحر الميت إلى البحر المتوسط. وتناقش مقالات هذا العدد التشرذ الذي نتج من هذه القطعة الصغيرة من الأرض والذي كان له - وما زال - آثار ذات نطاق عالمي. لا تزال الصلابة العظمى من مجمل الملايين السبعة من اللاجئين الفلسطينيين تعيش ضمن نطاق 100 كم من حدود إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة حيث تقع مواطنهم الأصلية، وهم لاجئون لأن إسرائيل - الملتزمة بإبقاء دولتها ذات أغلبية يهودية ومنع الجنسية لأي فرد ينتمي إلى الشتات اليهودي - تصرح الفلسطينيين من حقهم الإنساني في العودة إلى مواطنهم الأصلية. وربما يشكل الفلسطينيون أكبر شعب لاجئ في العالم، ومع ذلك معظمهم غير مسجل في سجل اللاجئين العالمي لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كون مأساة تشردهم تعود إلى ما قبل معاهدة جنيف لعام 1951 وتأسيس وكالة اللاجئين.

ومن الممكن القول أن استمرار تفاقم أزمة اللاجئين الفلسطينيين يمثل أسوأ فشل لمنظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها حيث لم يتمتع المجتمع الدولي بعد الآن الإرادة السياسية الكافية لتقديم حلول دائمة متوافقة مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التي تطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان يتم مناقشة الحلول الدائمة للفلسطينيين المشردين دون الإشارة إلى القواعد القانونية المطبقة في حالات اللاجئين الأخرى، كما لم تشكل قضايا حقوق اللاجئين وحقوقهم بالتعويض أو استرداد ممتلكاتهم وحقوق حماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري المستمر مسائل مركزية في عملية السلام المحتضرة ولا حجر أساس في مشروع خارطة الطريق الذي ترعاه الولايات المتحدة. وفي ظل غياب أي تقدم تجاه التوصل لحل دائم يستمر الزحف لضم الأراضي دون رادع، وعند اكتمال الجدار الإسرائيلي سيصبح الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية محصورين في جيوب غير متصلة تشكل لمن مساحة فلسطين التاريخية. ورغم شعارات دعم الديمقراطية أدى رد الفعل الغربي على الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (ديسمبر) 2006 - والتي حازت على الاعتراف الدولي بنزاهتها - إلى نشوء أزمة محزنة سياسياً وإلى إعاقة الاقتصاد الفلسطيني، ويعاني عامة الفلسطينيين بشدة بسبب انقطاع المعونات الدولية لأن الجهات المبررة أوقفت التمويل الضروري للاستمرار في تقديم المعونات والمشاريع التنموية.

كان الحصول على التمويل لهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية أصعب من المعتاد وذلك حتى قبل اندلاع الأزمة في لبنان. ولذلك نعرب عن امتناننا العميق للدعم المالي الذي حصلنا عليه من مؤسسة قطان، ودان شيرتش إيد، وإتريال ومنظمة يهود لأجل العدالة للفلسطينيين، ووزارة الخارجية الترويجية، ومنظمة إنقاذ الطفولة في بريطانيا، وبرنامج سر جيمس هوتون للثقافة ومنظمة حقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط، وجلالة السلطان قابوس سلطان عمان، وأوكسفام بريطانيا، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، ومؤسسة التعاون.

كما ندين بالفضل لكل الكتاب وخوفاً لمن وجدوا الوقت للكتابة لنا وأخذوا اقتراحاتنا التحريرية بعين الاعتبار بينما كانوا في الوقت نفسه يستجيبون للزعمات الإنسانية في غزة ولبنان. لم يكن من الممكن القيام بإصدار هذا العدد وإيصال هذه النسخة إليكم لولا المساعدة المقدمة من كل من جيفري لوينستين وعباس شلاق وإنجيلا كولديري-غولدشتاين وإيزابيث كابلان.

وسيركز العدد القادم من نشرة الهجرة القسرية - والذي سينشر باللغة الإنكليزية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل - على موضوع العنف الجنسي في الصراعات. أما عدد نيسان (أبريل) 2007 فيستضمن قسمًا خاصًا حول تقوية الحماية الجنوبية وقدرات المساعدة (للمزيد من المعلومات زوروا موقعنا على الإنترنت على العنوان: www.fmreview.org/forthcoming.htm) ونرحب بالمقالات المتعلقة بلبنان.

بعض القراء يتلقى نشرة الهجرة القسرية للمرة الأولى، نحن نشر مطبوعات باللغات الإنكليزية والعربية والإسبانية والفرنسية وإذا ما رغبتكم بالحصول على الأعداد المقبلة (أو الحصول على المزيد من النسخ) نرجو منكم الاتصال بنا عبر التفاصيل المذكورة أدناه أو النموذج الموجود على الغلاف الخلفي.

مع أطيب تحيات أسرة التحرير

ماريون كولديري و تيم موريس ومصعب حياتي



Refugee Studies

GIFTS 2006

Refugee Studies Centre

United Kingdom

## التشرد الفلسطيني

٤٢	لوسي نسيبة المجتمع المدني يستجيب لتهجير الحياة في بيان جاكسون	٤	لبنان: المندليون يدفعون الثمن توماس آرثر
٤٤	للساعدات الأوروبية للمستضعفين من الفلسطينيين دانيلا كافيي	٥	من هم اللاجئين الفلسطينيون؟ يوري ريجل
٤٦	تعويض اللاجئين الفلسطينيين ليبا الملك	٨	الفلسطينيون عديمي الجنسية عباس شبلان
٤٧	سياسة إشراك اللاجئين الفلسطينيين جوليت أبو عيون ونورا ليستر مراد	١٠	الأوتروا: مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أجواء تليخ بالتحديات
٤٩	التغلب على نقاط التفشيش في فلسطين شهرين الأريج	١٣	غريتا غونارز ووتر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان
٥٠	الرقابة الفكرية حول المسألة الفلسطينية ما هو مستقبل الشباب الفلسطيني في الأردن؟ جيسون هارت	١٥	شريف السيد علي لا حرية ولا مستقبل: لاجئون فلسطينيون بلا هوية في لبنان سيتيا بيتر
٥١	مقالات عامة	١٧	الفلسطينيون المقيدون عن الحركة: المحنة المستمرة لأهالي غزة في الأردن
٥٢	توضيح قضية الإدماج المحلي سارة ماير	١٨	عروب العابد هل ما تزال غزة منطقة محتلة؟
٥٣	الحوار الريح المسوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR	١٩	إيان سكوي هل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون أن يجدوا الحماية في العراق؟
٥٤	هجرة منطقة البحر المتوسط: ضرورة توفير رد شامل إيريك فيلر	٢٢	غابرييل وينغرت وميغيل الفارو التميزة الأراضي في الضفة الغربية
٥٦	الحل الزائف لردع الشواطئ جيمس هلاوي	٢٤	ديفيد شيرر لتحكم في الهوية والحركة في المناطق الفلسطينية المحتلة
٥٨	سيادة القانون في المناطق الثلاثة في السودان سباستيان غورو	٢٦	جينيفر لوينستين الانتهاء من «التنقلات السرية» في شرقي القدس
٦٠	حق التعليم في جنوب دارفور كاترين ريد	٢٨	إندوي غيهو رسالة الجرافات
٦٢	بوروندي: هل بدأ الاهتمام الإنساني بها بالانحلال؟ توم ديبلو	٣٠	جيف هالبر مجرد جدار؟ تيم موريس
٦٤	تعزيز صوت اللاجئين في التخطيط الذي تضعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣١	المساعي المبذولة للتخفيف من آثار الجدار: التوترات القانونية والعملية
٦٦	ليزي غروفز كيف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المستشفيات العالية	٣٢	كارين ستارك مساعدات طارئة للمزارعين المتضررين جراء الجدار الفاصل
٦٨	بيل كلاركس سد ساردار ساروفار: النزاعات والنظم	٣٤	سعيد عسوي وإيملو أرديل انطباعا من زيارة للفلسطين
٦٩	ريكا أوليشاك تهديات النزوح الداخلي في غرب إفريقيا	٣٥	جوليان غور-بوت معاينة الخيار الديمقراطي
٧٠	جيسكا ويندهام «عملية السلام» الكولومبية تعزز ظلم النازحين داخليا	٣٧	إبراهيم هيويت هل يمكن استخدام عبارة النازحين في إسرائيل/فلسطين؟
٧١	أريلد بيكينيز أزمة التهجير الداخلي الدولية في ٢٠٠٥ مركز مراقبة النزوح الداخلي IDMC	٣٨	دينا أبو سمرة وغريتا زيندر بدوا والتغلب ... أقلية تم نسيانها
		٤٠	كاترين كور الفلسطينيون - تخطي دائرة العنف

# لبنان: المدنيون يدفعون الثمن

توماس آرثرش

بينما يتم طباعة هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية يتجه آلاف النازحين واللاجئين إلى بونتهم بعد إعلان وقف إطلاق النار الذي توسطت به الأمم المتحدة والذي بدأ العمل به في ١٤ آب/أغسطس المنصرم.

المؤونة للأشخاص الذين يحتاجون إليها إضافة إلى أنها تقوم بإرسال الكوادر العاملة إلى وكالات الأمم المتحدة من خلال قوة نورستاف (NORSTAFF) الاحتياطية لحالات الطوارئ.

والأمر الأكثر أهمية وحساسة لاستدامة وقف إطلاق النار فهو الدعم المكثف للجهود الدبلوماسية من أجل التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع في الشرق الأوسط. وفقاً للسيد غارث إيفانز الذي يعمل مع الفريق الدولي المعني بالأزمات فإن «خلفية هذا التصعيد المفاجئ تعود إلى إهمال دبلوماسي في السنوات الست الماضية، الأمر الذي يجعل الشعب اللبناني والفلسطيني والإسرائيلي يدفع ثمن هذا الإهمال اليوم.»

يشغل توماس آرثرش منصب أمين عام مجلس اللاجئين النرويجي [www.nrc.no/english.htm](http://www.nrc.no/english.htm) ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: [astrid.sehl@nrc.no](mailto:astrid.sehl@nrc.no)

حثت منظمة رصد حقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على ما يلي:

- تقديم طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية للأمين العام للأمم المتحدة حول انتهاكات قوانين حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني من قبل جميع الأطراف التي شاركت في النزاع.
- دعوة جميع الأطراف تأمين مرور آمن للإغاثة الإنسانية وعمليات الإغاثة الإنسانية.
- دعوة جميع الأطراف لحماية المدنيين من النزوح الاحتياطي وتأمين الحماية البدنية والمادية لهؤلاء الذين نزحوا جراء الصراع الأخير وبناء أوضاع تساعد على العودة الاختيارية والأمنة والكريمة لمنازلهم.

- الإصرار أن على جميع الأطراف السماح بوصول المقررين الخاصين الأربعة والتابعين لمجلس حقوق الإنسان الذين أعلنوا نيتهم بالسفر إلى لبنان وإسرائيل.

يمكن الاطلاع على البيان بأكمله على الموقع التالي: [www.hrw.org/english/docs/2006/08/11/lebanon13967.htm](http://www.hrw.org/english/docs/2006/08/11/lebanon13967.htm)

الوصول عبر البحر إلى صور ضروريا بعد تدمير كافة الطرق والجسور الرئيسية هناك.

ويؤكد مجلس اللاجئين النرويجي على دعمه لدعوة منظمة رصد حقوق الإنسان لإجراء تحقيق دولي في الأحداث المؤتقة التي تخللتها مخالفات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من قبل إسرائيل وحزب الله على سواء (انظر النص المنفصل أدناه). وقد أظهر البحث الذي أجرته منظمة رصد حقوق الإنسان قد أن القوات الإسرائيلية دامت على شن هجمات مدفعية وجوية ذات فوائد عسكرية محدودة أو مشكوك فيها إلا أنه كان لها ضرر كبير على المدنيين. وقد أشارت المنظمة إلى انتهاكات منهجية للقانون الإنساني الدولي من قبل حزب الله، بما فيها إطلاق آلاف المورايخ العشوائي والمتعمد على المناطق المدنية في إسرائيل.

سيترك المكتب القطري لمجلس اللاجئين النرويجي في بيروت على تنمية برامج التعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار وتوزيع المساعدات الغير غذائية وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية والمساعدة القانونية. هذا وسيبقى الكثير من الأشخاص مجبرا على النزوح بسبب الدمار الذي لحق منازلهم وبسبب انهيار البنى التحتية في المناطق المكتوبة. وتشمل إحدى الأخطار التي تواجه هؤلاء الذين يسعون إلى منازلهم في قذائف المدفعية التي لم تتفجر. ويقدر الفريق الاستشاري المعني بالأفام - وهي منظمة مقرها المملكة المتحدة تعنى بالإنعاش بعد فترات الصراع- بأن ٢١٠ من الـ ٤٠٠٠ قذيفة التي كانت تطلق على لبنان يومياً لم تتفجر مما يشكل خطراً كبيراً على المدنيين.

وتشعر اللجنة الوطنية للاجئين بالقلق الشديد تجاه الوضع الأمني والإنساني للمدنيين النازحين الذين علقوا في مناطق خارج نطاق عمل وكالات الإغاثة والذين يبقى احتمال تعرضهم لأحداث العنف موجوداً. وكانت اللجنة قد دعت إلى تأكيد تأمين معمرات آمنة للقوافل الإنسانية من أجل إيسال

وقد لقي ١١١٠ لبناني - معظمهم من المدنيين - ١٥٦٩ إسرائيلياً منهم ١١٦ جندياً حتفهم في الصراع الذي اشتعل بعد أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين في ١٢ تموز/يوليو. ونتيجة للصراع الذي اندلع تحول ٩٠٠ ألف من مجموع السكان الذي لا يتعدى الأرضة ملايين نسمة إلى نازحين. وكان النازحون قد لجؤوا إلى المدارس والمباني العامة والحدائق العامة أو أقاموا مع عائلات مضيفة، كما قد تم تحويل ٨٨ مدرسة في بيروت وحدها لتصبح ملاجئ مستتبل ما يصل إلى الخمس عائلات في كل من غربيها الضيقة. إلا أن الكثير من العائلات كانت قد لجأت إلى أقارب لها في شمال لبنان، الأمر الذي أدى إلى انفصال العديد من العائلات عن بعضها البعض خلال عملية الهروب، وما هم الآن يحاولون جمع المعلومات عن الأفراد المفقودين منها.

انضم مجلس اللاجئين النرويجي إلى العديد من الوكالات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الإشارة إلى حقيقة أن المدنيين كانوا هم المتضررين الرئيسيين في الحرب بين إسرائيل وحزب الله. كما انتقدت هذه المنظمات أيضاً عدم احترام كلا الطرفين لقواعد النزاع مثل التفريق بين الأهداف العسكرية والمدنية. وقد حثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأطراف المتنازعة على احترام الكوادر الطبية بعد قصف سيارة إسعاف تابعة للصليب الأحمر الأمر الذي أدى إلى قتل الكادر الطبي فيها. وقد ركزت اللجنة على إلحاحية الحاجة الإنسانية في البلدات والقرى الواقعة في الجنوب اللبناني. فقد أصبح

ضاحاً صليب الأحمر هو الذي يمشي مع المدنيين في المناطق الخطرة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية لهم.



# من هم اللاجئون الفلسطينيون؟

تيوري ريمبل

الفلسطينية حول حرب ١٩٤٨ والتي وثقت مسبقاً من قبل باحثين فلسطينيين مثل قسطنطين زوريق، وعارف العارف ووليد خالدي، إضافة إلى الشهادات الشفهية للفلسطينيين الذين عاشوا الحرب.

رسمت السجلات التاريخية - الموجودة في أرشيفات الأمم المتحدة والصليب الأحمر - صورة للممارسات العسكرية التي كانت، في أحسن الأحوال، مشكوك بها ضمن المبادئ العالية التي تحكم قوانين الحرب. وقد أفاد الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، مباشرة قبل اغتياله من قبل المتطرفين اليهود في سبتمبر/اليلول ١٩٤٨: «هناك سرقة وسلب واسع النطاق وحالات من الدمار للقرى دون جود لأيّة ضرورة عسكرية ظاهرة». وبالرغم من ذلك كتب باب وجود خطة رئيسية لطرد الفلسطينيين هو أمر بعيد؛ لأن ما كان يهمه هو «صياغة مجتمع أيدئولوجية، يعلم كل عضو من أعضائه، سلوكه جيد أو معارب، بأنهم هم من يجب أن يساهموا في الاعتراف به كطريق وحيد لتحقيق حلم الصهيونية بإخلاء أرض السكان الأصليين».

«تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون عن كل مشاكل اللاجئين حول العالم هي الأكبر والأعقد في كل مراحلها؛ فهي معضلة يعود تاريخها إلى ٥٧ عاماً مضياً. وفي البداية أدى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ والصادر في نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى نشوب نزاع بين العرب واليهود دام من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨ وأدى في النهاية إلى طرد أو هروب حوالي ٧٥٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف شخص من فلسطين، معظمهم من العرب. وفي ديسمبر ١٩٤٨ أفاد قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ بالسماح لأولئك اللاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بمساح مع جيرانهم بالعودة إلى أقرب ممتلكات ممكنة، وتعويض الذين لا يرغبون بالعودة عن ممتلكاتهم التي فقدوها أو التي تعرضت للنار. إلا أن هذا القرار لم ينفذ أبداً إضافة إلى أن إسرائيل رفضت السماح للعرب المهاجرين بالعودة إلى منازلهم، بل ودمرت معظم قراهم. «لا تمتد سلطات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أغلبية اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى الفقرة ٧ (ج) من قانون المنظمة الذي يستثنى الأشخاص الذين يحصلون على مساعدة أو حماية للمنظمات والوكالات الأخرى للأمم المتحدة. واستثنى بند مماثل هؤلاء اللاجئين من إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١».

حالة لاجئين العالم للعام ٢٠٠٦، المادة ٥ من تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يعتبر ثلاثة أرباع الفلسطينيين من اللاجئين. بالإضافة إلى أن واحد من كل ثلاثة لاجئين في العالم فلسطيني. وأكثر من نصف الفلسطينيين هم نازحون خارج حدود بلادهم المعروفة على مر التاريخ.

في المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يواصلون النظر إلى حلول مثل الاندماج في الدولة المضيفة والتوطين من الحلول المثبتة والأساسية للاجئين الفلسطينيين.

تقدم كل من الفلسطينيين والإسرائيليين بشكاوى حول استثنائية قضية اللاجئين الفلسطينيين. فالعديد من الإسرائيليين، على سبيل المثال، يدعون أن النظام المنفصل الذي أسس خصيصاً للاجئين الفلسطينيين، علاوة على تردد الدول العربية المضيفة في توطئ اللاجئين الذين لا يستطيعون ممارسة حقوقهم في العودة، سيحد من وجود حل طويلة الأمد لقضية اللاجئين. ويجادل الفلسطينيون بأنه بينما تواصل الأمم المتحدة بالتأكيد من حيث المبدأ، على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم الأصلية، أخفق عدد من الدول الأعضاء في حشد الموارد السياسية والمادية التي تجعل من عودة اللاجئين محتملة في السياقات الأخرى.

## الأسباب الأساسية للنزوح

بشكل عام، لا يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على الأسباب الأساسية للنزوح الفلسطيني. ويجادل العديد من الإسرائيليين بأن الفلسطينيين هربوا أثناء حرب ١٩٤٨ بناء على أمر القادة العرب أو أن النزوح الجماعي للسكان العرب المحليين كان ببساطة، وحسب كلمات المؤرخ الإسرائيلي يئني موريس، ناتجاً عن الجوانب المؤسفة لحرب شنت على الدولة اليهودية الجديدة. أما الفلسطينيون، من الناحية الأخرى، فيصفون ١٩٤٨ كنكبة طردوا خلالها من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية وهربوا من الخوف، ويتمنون العودة إلى بيوتهم عندما تقف العدادات.

الطبيعة المتضاربة للقصص الإسرائيلية والفلسطينية يمكن أن توضح، في الجزء الأكبر منها، المخاوف من الإدعاءات المتنافسة للاجئين. فعلى سبيل المثال، يثق العديد من اليهود الإسرائيليين بأن أن يدعم اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الطلقات الفلسطينية بحق العودة والتعويض عن الممتلكات والمنازل. وعلى الرغم من هذا، مال بحث أرشيفي قام به مؤرخين إسرائيليين مثل موريس، وتوم سيجيف، وأفي شاليم، وإلوان باب إلى تأكيد المعتقدات المركزية للقصّة

على الرغم من وجود اعتراف دولي حول خطورة المشكلة، إلا أنه ما زال هناك نسبة قليلة من المعرفة بين الشعوب أو تضليل حول عدد أكبر شريحة للاجئين العالم. وقد اكتشفت دراسة أجريت مؤخراً التغطية الإخبارية في قنوات التلفزيون حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني في المملكة المتحدة أن أكثر المشاهدين البريطانيين لا يعرفون بأن الفلسطينيين أجبروا على مغادرة بيوتهم وأراضيهم عندما أسست دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

أما العديد من المطلعين على قضية الفلسطينية، كمؤلفو أوراق العمل التي طورها مركز دراسات اللاجئين في وزارة التنمية الدولية البريطانية، فإنهم يميلون إلى «رؤيتهم كحالة منفصلة عن اللاجئين الآخرين في المنطقة، بل وفي الحقيقة، منفصلين عن السياق العالمي عموماً». وقد يعود ذلك جزئياً إلى النقاش المعقد الذي يهلف قضية اللاجئين، وخصوصاً حق العودة. ويعود ذلك أيضاً إلى جوانب فريدة للنزوح الفلسطيني مثل:

- توصية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين ساهمت في النزوح الإجمالي الأول للفلسطينيين.
- التعريف المقبول عالمياً للاجئين - المادة (٢) (أ) من إتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين - لا ينطبق على أغلبية اللاجئين الفلسطينيين.
- أسست الأمم المتحدة وكالات دولية منفصلة، وهما لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (انظر أدناه) لتوفير الحماية والمساعدة والقدرة على البحث عن حلول ممتدة لهذا العدد من اللاجئين بناءً على المبادئ الموسعة لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.
- أكثر الفلسطينيين اليوم هم لاجئون وبلا وطن.
- بالرغم من بقاء بند العودة طوعية للوطن من حيث المبدأ وفي الممارسة، حيث أنه العمل الممتن الساسي للاجئين حول العالم، إلا أن إسرائيل - الموطن الأساسي لأغلبية اللاجئين - وأطراف هامة

القدرة على توفير الخدمات والتأثير على ميزانيات المساعدة الإنسانية وعلى إدعاعات اللجوء. وهذا يوضح التناقض الواسع في تقيمين عدد اللاجئين الفلسطينيين.

وقدّرت التخمينات الإسرائيلية والفلسطينية الأعداد الكلية للفلسطينيين النازحين في فترة عام ١٩٤٨ من عدة مئات من الآلاف كحد أدنى إلى مليون تقريبا كحد أعلى. وتراوحت أعداد الكلية للنازحين الفلسطينيين للمرة الأولى من أراضي ١٩٦٧ الفلسطينية المحتلة من أكثر من ١٠٠ ألف إلى تقريبا ٣٠٠ ألف. ومالت الدراسات السكانية التي قامت بين حجم السكان قبل الحرب الفلسطينية بعدد الفلسطينيين الذين بقوا بعد نهاية كلا الحربين إلى تأكيد التخمينات للعدد الأعلى. وقدر البعض بأن حوالي ٣٠ ألف فلسطيني نزحوا سوريا بعد ١٩٦٧.

وعادة ما كانت الدراسات الأكاديمية وأجهزة الإعلام الشعبية تستشهد بأرقام تسجيل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين كالحجم الكلي لعدد اللاجئين الفلسطينيين. وأفادت آخر حقائق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين الكلي هو ٤,٣٥ مليون؛ الأردن ١,٧٨ مليون؛ غزة ٠,٩٦ مليون؛ الضفة الغربية ٠,٦٨ مليون؛ سوريا ٠,٤٢ مليون ولبنان ٠,٤ مليون. وبالرغم من أن بيانات التسجيل الخاصة بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تغطي نقطة بداية أساسية، إلا أن بيانات الوكالة استستنت: لاجئين ١٩٤٨ الذين لم يسجلوا أو يطابقوا متطلبات إستحقاق خدمات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ وللاجئين ١٩٦٧؛ وأولئك النازحين بعد ١٩٦٧ والنازحين داخليا. بالرغم من أن تسجيلات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للنازحين للنازحين داخليا في إسرائيل أصبحت غير فعالة في عام ١٩٥٢، إن أنها ما زال غير واضحة لحد الآن إذا كان سيطّلب من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لتحمل مسؤولية النازحين داخليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتضمن مصادر المعلومات الإضافية للمقوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجود إحصائيات للاجئين فلسطينيين موهودين خارج مناطق العمليات الخمس الخاصة بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وخارج نطاق الحماية الدولية، وإستطلاعات الإحصائيات الحكومية، والدراسات السكانية المستقلة (التي نفذتها منظمات مثل مؤسسة قافو للعلوم الإجتماعية التطبيقية) وتقديرات المجتمع

عما إذا كانوا يحصلون على المساعدة الدولية أم لا. إن هذه المبادأة فشلت بسبب قلة التعاون بين الدول المضيفة.

وفي أوائل الخمسينات، شرعت لجنة المصالحة لفلسطين التابعة للأمم المتحدة، والتي أسست بقرار من الجمعية العمومية رقم ١٩٤(٢) لتسهيل الوصول إلى حل بين كل جوانب نزاع عام ١٩٤٨، بإعداد تعريف واقعي للاجئ الفلسطيني وتمييز أولئك الأشخاص المحتاجون للحماية الدولية. وكان التعريف بسيط في كل الأشخاص الذين نزحوا في فلسطين أثناء حرب ١٩٤٨ بصرف النظر عن أصلهم العرقي أو الوطنية أو الدينية. ولكن في ضوء الخلافات القوية بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين تقلصت دائرة حماية اللجنة بشكل كبير ولم يتم تبني التعريف أبداً. وأخفقت الأمم المتحدة بتوفير الآليات أو المصادر اللازمة للجنة المصالحة لفلسطين والتابعة للأمم المتحدة لتنفيذ سلطاتها في إطار النزاع الطويل. ووصلت اللجنة إلى نتيجة تفيد بأنها غير قادرة على تنفيذ سلطاتها بسبب قلة الإرادة السياسية الدولية. واليوم لا تمتلك اللجنة أي ميزانية ولا أي موظفين.

### لا يوجد تعريف شامل ومحدد للاجئ الفلسطيني

تنطبق على أكثر اللاجئين الفلسطينيين المادة ١١ من إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، التي أدخلت أثناء عملية صياغة الإتفاقية لمعالجة الظروف المحددة للاجئين الفلسطينيين. وقد أخذت هذه المادة بعين الاعتبار حقيقة أن الأمم المتحدة أعدت وكالات معينة لحماية ومساعدة هذه المجموعة من اللاجئين. وقد وقع الفلسطينيون الذين نزحوا للمرة الأولى بعد ١٩٦٧ فقط ضمن المادة ١١ (٢) من الإتفاقية لأنهم لم يحصلوا على خدمات أي من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى الرغم من هذا، عموماً لم تطبق المادة ١١ من إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ بشكل صحيح في قضايا اللجوء الفلسطينية حول العالم.

### ما هو عدد اللاجئين؟

كما لم يدعو للاستغراب، أخفق الإسرائيليون والفلسطينيون في الإتفاق على عدد اللاجئين الفلسطينيين، مما زاد الأمر تعقيداً بسبب نقص التعريف للقبول عالمياً للاجئين. وعدم وجود نظام تسجيل شامل إضافة إلى الهجرة المتكررة. ولكن هذا الموضوع تربط أيضاً بالأمن والمخاوف السياسية في الدول المضيفة مثل الأردن ولبنان، والمخاوف حول العودة للوطن (إسرائيل) والمخاوف الدولية حول

وبالرغم من أن نزوح الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء وبعد حرب ١٩٦٧ يمكن أن ينسب إلى أسلوب مماثل من الإنتهاكات، إلا أن النقاشات حول السبب الذي دفع الفلسطينيين للهروب في الحروب اللاحقة كانت أقل تعقيداً لأن الحلول كانت متوفرة مثل: العودة إلى أراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٦٧، دون تحدى لسيادة وطبيعة إسرائيل كدولة يهودية. وهذا لا يعني بأن الإسرائيليين والفلسطينيين موافقون على حلول قضايا اللاجئين من حرب ١٩٦٧ والنازحون من قبل الإحتلال العسكري لحوالي ٤٠ سنة. وأثارت إسرائيل شعراً حول رأي مستشار محكمة العدل الدولية والقادر في يوليو/تموز ٢٠٠٤ حول النتائج القانونية لبناء جدار بطول ٦٥٠ كيلومتراً في الضفة الغربية مما أكد على عمق الخلاف بين الطرفين.

### من هو اللاجئ؟

في هذا الموضوع أيضاً لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على تعريف اللاجئ الفلسطيني. وأثناء العديد من جلسات المفاوضات في التسعينات، أخفق الأطراف في الوصول إلى إجماع حول تعريف اللاجئ. ففي الوقت الذي دأبت فيه إسرائيل عن تضيق دائرة التعريف وتقيدها على لاجئي الجبل الأول، وهم أولئك المرحلين في الواقع في عام ١٩٤٨ لعام ١٩٦٧، دعى الفلسطينيون لتعريف شامل أو موسع يتضمن أطفال وأزواج اللاجئين، وأخرون خضوعاً لنفس ظروف اللاجئين، بما فيهم البعيدين عن الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، والأشخاص الذين كانوا في الخارج في وقت وقوع الحرب ولم يستطيعوا العودة، والأفراد الذين انتهكت إسرائيل حقوق إقامتهم وأولئك الذين لم ينزحوا ولكنهم فقدوا سبل الوصول إلى أماكن إقامتهم.

وقد ظهر هذا الخلاف من حقيقة أنه ليس هناك تعريف شامل للاجئ الفلسطيني. ويصير أكثر تعريف مستخدم بشكل عام هو ذلك المستخدم من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي وكالة للأمم المتحدة بدأت في عام ١٩٤٩، أي قبل سنتين من تشكيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الإغاثة والمساعدة للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. ولكن على خلاف المادة ١١ (٢) من إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، فإن تعاريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تعريفها بالكاد تقدم أية معايير للمساعدة لأنها لا تعرف حالة اللجوء. وقد أطلقت مبادرة للأمم المتحدة في الثمانينات لإصدار بطاقات هوية لكل اللاجئين، بصرف النظر



المدي (مثل تلك المقدمة من سيفيتاس). فرض تعريف أوسع وأكثر وصفية لمجال الزواج وعدد المتضررين المحتملين، ومعنى آخر: ليس بالضرورة أن يعتبر كل الأشخاص المحتاجين للحماية اليومية هم ضمن لاجئي ١٩٤٨، و ١٩٦٧ وبعد ١٩٦٧ - لأن حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني نازح منذ ١٩٤٨. وقدر مركز بادل للمصادر الخاصة بإقامة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين<sup>١</sup> والذي يقع مقره في بيت لحم بأن العدد الكلي للفلسطينيين النازحين هو أكثر من سبعة مليون.

### التعاملات مع قضية اللاجئين الفلسطينيين

كانت هناك فترتان وحيثان للمفاوضات الرسمية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين: المفاوضات المبكرة التي نسقتها الأمم المتحدة في لوزان (١٩٤٩) وفي باريس (١٩٥١)، وعقدت معاهدات أكثر حداثة تحت رعاية عملية أوسلو للسلام. وتضمنت هذه المعاهدات الرباعية الأخيرة (في التسعينات) حل لقضية لاجئي ١٩٦٧، وبعدها

وجهت الولايات المتحدة معاهدات ثنائية في كامب ديفيد (في عام ٢٠٠٠) وثلاثها معاهدات قصيرة في طابا (في عام ٢٠٠١) لمعالجة قضية لاجئي ١٩٤٨. وقد كانت كل مجموعات المعاهدات الثلاث بقيادة خاصة - مساهمة قليلة فقط من المجتمع المدني - وانتهت دون الوصول لحل.

وفي بداية التسعينيات بدأ اللاجئين الفلسطينيين بتنظيم مؤتمرات شعبية، وورش عمل ومظاهرات مطالبين بالاعتراف بحقوقهم والوصول على عملية أكثر شمولية. وبدأت الدراسات المؤثرة تدرس أماكن مثل البوسنة لفحص مشاكل قانون الممتلكات المملوكة، في غواتيمالا للاطلاع على خبرات اللاجئين، وفي جنوب أفريقيا للحصول على الحقيقة والمصالحة الوطنية. وقد سافر بعض اللاجئين إلى أماكن قريبة مثل قبرص والبوسنة، وإماكن بعيدة مثل جنوب أفريقيا ليتعلموا إجراءات جديدة تفيدهم في تقديم شكاوى بخصوص التعويض عن ممتلكاتهم. وبالرغم من ذلك ما زالت التحركات الرسمية للوصول إلى حلول تميل للنظر إلى مجموعات اللاجئين على أنها مجموعات تاذرة ولكنها أيضاً بحاجة إلى حل نادر،

بعد ذاتها تحدي من المؤكد أنه يلاحق العلم السامي لكل أولئك المحتزين كليا بأصول إلى تصالح عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين.

تيري ريمبل كان من مؤسسي مؤسسة بديل عندما كان منسق المعلومات والأبحاث في الفترة ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٤، وهو الآن مستشار مستقل ويكمل دراسته للدكتوراه في جامعة أكستر. بريده الإلكتروني: t.rempel@exeter.ac.uk هناك نسخة أطول من هذه المقالة تحوي المزيد من التفاصيل على الموقع: fmreview.org/pdf/ rempel.pdf للمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على الموقع:

www.badiil.org/Refugees/refugees.htm

www.rtc.ncsc.ac.uk/PDFs/Policy%20Approach%20to%20Ref...  
egues%20and%20DP%20RSC-DfID%20Vol%20and%20PUB...  
www.cmhca.org/cgi-bin/text/tvt/publ/openod.htm?tbl=PUB...  
L&id=444443&id=...  
www.un.org/jrna/publications/pdf/rr\_countyandarea.pdf...  
٢. متصلة بسبب حقيقة أن بعض الدول لا تعترف بالفلسطينيين.  
٣. index.htm  
www.fao.org/asia/middleeast/palestinianrefugees/index.htm...  
www.civitas-online.org...  
www.badiil.org...  
www.badiil.org/CampaignStudy\_Tools/study-tools.htm...  
http://www.badiil.org/PDF/81Q16/81Q16.pdf

إلا أن هذه العملية قامت بتهميش دور القانون الدولي وصوت اللاجئين أنفسهم، ما لم يتم إقصائهم.

وفوق كل ما قيل، ما زالت قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر قضية جدلية بسبب التحدي الكبير الذي تفرضه، والذي أشارت إليه باربرا هاريل-بود على أنه نظام مرتب للدول الحاكمة. مشيرة إلى أن اللاجئين يمثلون «التحديات الأساسية للسلطة، وذلك بفرض العوامل الدولية التي ستأخذ المبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان الأساسية بين الاعتبار، وهو جزء من القوانين الدولية». وفي قلب هذا التحدي تظهر قضية أسلوب احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في سياق مجموعة المتطلبات الإسرائيلية للحفاظ على الأغلبية اليهودية.

ولا تعتبر هذه لقضية نظرية أو قانونية فقط، فهي أيضاً تتعلق بالاختلافات الأساسية بين النظرة الإسرائيلية والفلسطينية نحو الصراع وحلوله. وكما كتب البروفيسور الأمريكي للقانون الدولي ريتشارد فولك: «إن الطريقة التي يمكن من خلالها التغلب على هذه الهاوية هي



# الفلسطينيون عديمي الجنسية

عباس شبلاخ

أعلن عنها في بروتوكول الجامعة العربية الموقع في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ - طريقة التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة لهم، وهي منع اللاجئين الفلسطينيين حقوق الجنسية الكاملة - ولكن مع عدم تجنيسهم - وإصدار وثائق سفر للاجئين لهم للحفاظ على حالة اللجوء.

وقد اختفت حركة الأخوة القومية العربية لخمسينيات وستينيات القرن الماضي ليحل محلها برنامج أناني لدول مفككة ودون القومية ومصالح هزيلة. وسوريا هي الدولة الوحيدة التي تقي بالتزاماتها، وأعربت بعض الدول، ومنها لبنان والسعودية، عن تحفظاتها في سنة ١٩٦٥ ولم تبد أي اهتمام لتطبيق البروتوكول، ومصر التي التزمت تماماً مرة واحدة بالبروتوكول انسحبت منه بشكل كامل. وفي عدة مناسبات وقعت خلافات بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية ونتج عنها عقوبات جماعية على الفلسطينيين العاديين، حيث طرد الفلسطينيون جميعاً من الكويت سنة ١٩٩١ ومن ليبيا سنة ١٩٩٥، واضطر الفلسطينيون المتواجدين في العراق مؤخراً إلى تحمل الأعبال الانتمائية من قتل وإخلاء السكن والإبعاد.

لقد كان تمييز المؤسسات ضد اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية له أثر مدمر على حياة ورفاهية المجتمعات كافة، حيث أن الحالة القانونية والإقامة والحقوق المدنية للمجتمعات الفلسطينية تظل في تقلب متزايد في العالم العربي، وخاصة في لبنان ومصر حيث يرمي الأجانب الفلسطينيون من الحق في الحصول على الإقامة والعمل واقتناء الممتلكات والتفاعل المجتمعي وجمع شمل العائلات، ولا تنطبق الإجراءات التي تسمح لغير المقيمين بالتقدم بطلبات التجنس في لبنان ومصر والمملكة العربية السعودية على الفلسطينيين عديمي الجنسية.

ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، وهم أكبر تجمع للاجئين في كل الدول المضيفة، بالجنسية الأردنية ولكنهم محرومون من المشاركة السياسية المتساوية، وهم عرضة لأشكال خفية من التمييز، وترفض السلطات الأردنية تجنيس هؤلاء الفلسطينيين الذين لم يكن لديهم جوازات سفر أردنية في وقت زجهم في عام ١٩٦٧، وتم

يشكل الفلسطينيون أكبر المجتمعات عديمة الجنسية في العالم. حيث هيمنت حالة انعدام الجنسية على حياة أربع أجيال من اللاجئين الفلسطينيين وصاغتها منذ هجرتهم الجماعية في عام ١٩٤٨.

إسرائيل، وعملت هذه القوانين على إبطال حقوق السكان النازحين من غير اليهود في العودة إلى منازلهم وفي نفس الوقت ضمانه حق أي يهودي - بغض النظر عن أصله - في الهجرة غير المقيدة والحصول على الجنسية بشكل آلي.

وجرى إتباع سياسات مماثلة بعد احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧، وتعتبر إسرائيل كل السكان الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة كقيمين أجانب وغير مواطنين، دون أي اعتبار للقانون الدولي، ولا يسمح بالعودة لحوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني صدف تواجدهم خارج المناطق الفلسطينية المحتلة عند احتلالها، وأصدر الحكم العسكري الإسرائيلي (والذي شانت السفرية أن يدعى بالإدارة المدنية) سلسلة من الأوامر التي تقضي بسحب الهويات من آلاف الفلسطينيين نتيجة انتهاء صلاحية تأشيرات الفروج التي يطلب منهم أن يستخرجوها في كل مرة يسافرون فيها للخارج، وأدى ضم إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧ ومرتفعات الجولان في عام ١٩٨١ إلى تطبيق القانون الإسرائيلي في تلك المناطق المحتلة، ووجد المقيمين فيها أنهم قد أصبحوا مقيمين دائمين في إسرائيل - ولكنهم ليسوا مواطنين، وبحق لوزارة الداخلية الإسرائيلية حرية التصرف المطلقة في الموافقة على طلبات الحصول على الجنسية، واستغلت إسرائيل أحد أحكام سنة ١٩٧٤ كإداة «قانونية» لحرمان الكثيرين من العرب المقدسين من هوياتهم وحقوقهم في الإقامة إذا تغيبوا عن المدينة لأكثر من سبع سنوات، أو حصلوا على جنسية أخرى، أو حصلوا على حقوق إقامة دائمة في أي مكان آخر، ولا يمكن أن يطلق على هذا الحكم بغير مسمى «التطهير العرقي» الإداري.

## تظل السياسات العربية على حالها

لقد ركزت الحكومات العربية دائماً على إخفاء قضية نزوح الفلسطينيين ومنع تلك المسؤولية الرئيسية من الدولة المتبعية في ذلك (إسرائيل) إلى الدول المضيفة، وقد حدد مبدآن رئيسيان -

لقد كان محو فلسطين من على الخريطة، محوها ككيان سياسي ومحو الجنسية الفلسطينية، هو أحد الأهداف الرئيسة للبرنامج الصهيوني في فلسطين، واليوم يعتبر أكثر من نصف الثمانية مليون فلسطيني، أو ما يقارب هذا العدد، أشخاصاً عديمي الجنسية قانونياً، ويندرج هؤلاء الفلسطينيين بشكل عام تحت ثلاث فئات:

● حاملي «وثيقة سفر اللاجئين» التي تصدرها سوريا ولبنان ومصر والعراق وبعض الدول العربية الأخرى

● حاملي جنسيات التسهيلات - وهي بشكل أساسي جوازات السفر الأردنية المؤقتة

● حاملي جوازات السفر الفلسطينية التي تصدرها السلطة الفلسطينية والتي تعتبر وثيقة سفر بانتظار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد كان كل الأشخاص المقيمين بصفة قانونية ومسجلين، ومولودين أو تنجسوا في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني (١٩١٩-١٩٤٨)، يخضعون لحماية بريطانيا، ويعملون جوازات سفر بريطانية (فلسطين)، وكان من المفترض منح الجنسية في كل من الدولتين اليهودية والعربية لجميع السكان - كما اقترحت خطة التقسيم المعلن عنها في قرار مجلس الأمن رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، ولكن عندما أنهت بريطانيا انتدابها على عجل في ١٥ مايو ١٩٤٨، تم ترك الأمر للدولة التي خلفتها، وهي إسرائيل، لتحديد حق منح الجنسية.

ولقد كانت سياسة إسرائيل ولا تزال هي تقليص عدد العرب الفلسطينيين في نفس الوقت الذي تزيد هي من عدد المهاجرين اليهود، الذين كانوا هم الأقلية، كما يجب أن نتذكر، حتى في المناطق التي حُدّدت في الأصل للدولة اليهودية بموجب خطة التقسيم، ولكي تضمن إسرائيل عملية التهود، فقد قامت بإصدار ثلاثة قوانين في غضون أربع سنوات منذ تأسيسها، وهي قانون ملكية الثنائين، وقانون العودة، وقانون جنسية



الأوروبية لحقوق الإنسان، ولهذا السبب أعلن تايكينج وآخرون أنه عندما تتوقف هذه الحماية والمساعدة لأي سبب، وفي حال عدم استقرار هؤلاء الأشخاص بصورة أكيدة وفقا للقرارات المتعلقة الصادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، لذلك يجب أن يحق هؤلاء الأشخاص الاستفادة من المعونات التي تنص عليها الاتفاقية.

وربما يكون الأهم من ذلك هو الموقف الذي تبناه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أكتوبر ٢٠٠٢ حول إمكانية تطبيق البند (د) من الاتفاقية المتعلقة بحالة اللاجئين لسنة ١٩٥١ على اللاجئين الفلسطينيين، وتبنت وكالة الأونروا الرؤية التي تقول بأنه يجب أن تطبق الاتفاقية على اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين خارج نطاق الخمس مناطق التي تعمل بها الأونروا - وهي الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة<sup>١</sup>.

إن إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة داخل حدود ١٩٦٧ تستعمل كحافز لحل قضية اللاجئين وستهيء حالة انعدام الجنسية للفلسطينيين، ولا يمكن تحقيق مثل هذا الهدف بدون إطار عمل إقليمي يركز حول تسوية سلمية شاملة تشمل كل الدول العربية المضيفة والتي من شأنها منح اللاجئين الفلسطينيين خيارات رد الحقوق والتعويض المالي والحقوق الكاملة الجنسية في البلدان المقيمين فيها.

عباس شبلاك هو زميل باحث في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد، وأحد مؤسسي مركز شمل للاجئين الشتات في رام الله:

www.shaml.org

وبريده الإلكتروني: ashiblak@tiscali.co.uk

١. [www.hadil.org/Documents/Protection/LAS/Casablanca\\_Protocol.htm](http://www.hadil.org/Documents/Protection/LAS/Casablanca_Protocol.htm)  
٢. <http://www.hadil.org/PDF/NTN200721-22.pdf>  
٣. [www.hadil.org/Publications/Briefs/Brief-No-01.htm](http://www.hadil.org/Publications/Briefs/Brief-No-01.htm)  
٤. تايكينج (١٩٨٨)، حالة اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، نيويورك: كيرتون بريب.  
٥. [www.ohchr.org/cgi-bin/asi/vst/publ/openend.pdf?fbid=JSD\\_6](http://www.ohchr.org/cgi-bin/asi/vst/publ/openend.pdf?fbid=JSD_6)  
LEGAL&id=3da192&e4d4pape=publ

في أوروبا عندما أصبحت إقامتهم في الدول المضيفة أكثر تلقيا، وفي معظم الحالات، حرم أولئك الفلسطينيين من حق العودة إلى تلك البلاد، ويعتقد أن نسبة ٨٠٪ من أصل ٨٠ ألف فلسطيني بدون جنسية المتواجدين في ألمانيا يحملون وثائق سفر للاجئين صادرة من لبنان.

والحجة التي تستخدمها الأنظمة العربية عادة لتبرير التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين غالبا ما تجب أجندة داخلية شديدة وهي الحفاظ على نظام سياسي مبني على التمييز والتعصب ويُنظر فيه إلى «الدخلاء» كمخاطر على الأمن، واستخدام الخوف للسيطرة على الشعوب، وكان مثل هذه السياسات الأثر المعاكس الذي عزز أحد الأهداف الصهيونية الرئيسية وهو تشتيت الفلسطينيين إلى مسافات أبعد وأبعد عن وطنهم، وقام الرئيس محمود عباس بكسر السياسة القائمة منذ أمد بعيد عندما أعلن في يوليو ٢٠٠٥ أنه رحب بتجنس الفلسطينيين إذا اختارت الدول المضيفة تجنيسهم، وذلك اعترافا بالماضي والدول المضيفة تؤثر على مواطني عديمي الجنسية، وأظهر استطلاع للرأي أن معظم الفلسطينيين وافقوه الرأي.

### الحماية والقانون الدولي

والآن يعترض العلماء ورجال القانون ومجموعات التأييد بشكل متزايد على شرعية القرار الذي اتخذ عام ١٩٥١ بإقصاء الفلسطينيين عن الحماية الدولية على أساس أن الأونروا تقدم لهم المساعدة [انظر المقال السابق]، حيث يوجد وعي أكبر لضرورة ربط حقبة اللاجئين الدولية باللاجئين الفلسطينيين والاعتراف رسميا بأنار انعدام الجنسية<sup>٢</sup>.

ويلاحظ تايكينج أن كون الفرد لاجئ وبدون جنسية ومجرد من الملكية وبدون جواز سفر لدولة وليس لديه حتى الخيار النظري بالعودة إلى دولته - بمعنى آخر، ليس لديه الحق في أن يكون له حقوق - «هو لب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، ويجادل قائلا أن عنصر انعدام الجنسية يعتبر أكثر أهمية من سمة اللجوء في إلحاق التأثير الضار بالشعب الفلسطيني، وعلى عكس الأجانب الآخرين، لا يسمح للفلسطينيين عديمي الجنسية بدخول أي دولة أخرى، وإذا طردوا من أي دولة فهم بذلك يتعرضون لمخاطر الوقوع في «فك سرمد» كونهم أفراد عديمي الجنسية، ومن الجدير بالملاحظة أن إبعاد الأشخاص عديمي الجنسية أو أي أشخاص آخرين لن يستقبلهم أحد في مكان آخر يمكن أن يثير قضايا تدرج تحت البند رقم ٣ من الاتفاقية

السماح لحوالي ٦٠ ألف فلسطيني بدون جنسية، معظمهم من غزة ومن يحملون وثائق سفر مصرية للاجئين، بالبقاء ولكنهم حرموا من أي حقوق مدنية ومعظمهم مقيدون في مخيم قرب مدينة جرش في شمال الأردن.

### الأثر الواقع على الفلسطينيين

إن حق الحصول على جنسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وينص البند رقم ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ على أنه «يحق لكل فرد الحصول على جنسية»، وهو حق تستل عنه حقوق واستحقاقات أخرى - مثل حق الحصول على التعليم والرعاية الطبية والعمل واقتناء الممتلكات والسفر وحمية الدولة - وباختصار حق المشاركة الكاملة في عالم يتألف من دول قوية.

إن تغيير حالة الشعوب إلى أشخاص غير مواطنين أو المس بأمن حالاتهم الخاصة بالإقامة وعدم اعتبار سيادة القانون يخلق الزعزعة وله أثر اجتماعي ونفسي مدمر على المدى البعيد، حيث أن المجتمعات عديمية الجنسية هي أول من يدفع لمن عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في الدول التي ينتمي بهم المكاف فيها، حيث تتعرض المجتمعات عديمية الجنسية للتلاعب والاستغلال السياسي والفقر في حالة عدم وصولها للتعليم والتوظيف، ولا يمكن تجاهل الأثر الواقع على المجتمعات المضيفة والمنطقة والعالم أجمع، وتشكل المجتمعات المهمشة والفقرية للاجئين - كالفلسطينيين - أكبر عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

إن انعدام الجنسية يعتبر عامل «دافع» يؤدي إلى عمليات هجرة غير نظامية واسعة النطاق، وهناك علاقة متبادلة جلية بين انعدام الجنسية وطلب اللجوء في الدول الصناعية، حيث أن عددا كبيرا من الأساس عديمي الجنسية من المنطقة - الأكراد السوريين، والبيدون الكوثيين المجريين من الجنسية، والشيعة العراقيين والفلسطينيين المسلوبين حقوق المواطنة - المستعدون للمخاطرة بحياتهم على شواطئ البحر المتوسط وجنوب شرق آسيا يوضح مدى قوة الزعزعة على الهرب من الإهانة والتقلب التي تجلبها حالة انعدام الجنسية، ويعتبر أغلبية الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف نسمة ويعيشون في أوروبا الآن هم عديمي الجنسية ويحصلون وثائق سفر اللاجئين صادرة من مصر ولبنان أو يحملون وثائق مرور إسرائيلية متجهة للصاحبة، ولقد تقدموا بطلبات لجوء

# الأونروا: مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أجواء تفيض بالتحديات

غريتا غوناردوتير

تعتبر الأونروا من أكبر وكالات الأمم المتحدة العاملة في الشرق الأوسط ويعمل بها أكثر من ٢٧ ألف موظف غالبيتهم من اللاجئين. وكان من المفترض في البداية أن تكون الأونروا، وفقاً للتصورات الأولية لوظيفتها، وكالة مؤقتة لكنها قامت بتعديل برامجها لتتواءم بالاحتياجات المتغيرة للاجئين البالغ عددهم ٤.٣ مليون لاجئ يقطنون في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا.

بدأت الأونروا عملياتها في الأول من شهر أيار ١٩٥٠، وكانت أولى أولوياتها ضمان مستوى معقول من المعيشة للاجئين عن طريق توفير المأوى الغذائية الأساسية، والخدمات السكنية، وتأمين منشآت الضمان الاجتماعي. وأسس العقد الأول من عمل الأونروا للمخطط الأساسي لأولوياتها الأربعة الحالية، وهي التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والالتزام بالغ الصغر. وحاليا تدير الأونروا أكثر من ٧٠٠ مدرسة، وعبادة ومنشآت أخرى للاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان، وسوريا، والمناطق الفلسطينية المحتلة.

وما أن أكثر من ٢٥٠ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين تقل أعمارهم عن سن ٢٥، فهناك ضغط مستمر على الخدمات العامة بما فيها التعليم والذي يعتبر دائما أداة هامة للاجئين الفلسطينيين لتمكين الأجيال القادمة. وإلى اليوم يعتبر البرنامج التعليمي في الأونروا من أكبر برامجها حيث يستوعب ما يزيد

الأعراض والسيطرة عليها. وتشكل النساء ثلثي العدد الإجمالي للمرضى الذين يتلقون الرعاية المتكاملة من الأمراض غير المعدية في منشآت الرعاية الصحية الأساسية التابعة للأونروا. وقد ساعدت الأونروا في السيطرة على الأمراض التي لها لقاح وحسقت تغطية تحصينية كاملة للأطفال والنساء، حيث تقدم الأونروا للمساعدات للنساء أثناء الولادة وتدير برامج لمنع انتشار أنيميا نقص الحديد والسيطرة عليها بين النساء والأطفال من اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى منع مرض السل والسيطرة عليه. ويتم تقديم المساعدات الغذائية الطارئة للأطفال اللاجئين الفلسطينيين، والذين يعتبرون عرضة للمعاناة من سوء التغذية، واللاجئين الفلسطينيين الحوامل بالإضافة إلى المرضعات. وتوجد لدى الأونروا أيضا مشاريع عديدة لتعزيز الاعتماد البيئية في مخيمات اللاجئين، ويهدف برنامجها الطارئ الخاص بالصحة البيئية لقطاع غزة إلى تقديم إغاثة ومساعدة طارئة في الأماكن التي تتجبر فيها البلديات التي تستضيف مخيمات اللاجئين عن التكيف مع الحالات الطارئة الضاغطة للصحة العامة والحفاظ على المنشآت العامة الحيوية مثل معامل معالجة المياه، وأنظمة إزلال النفايات، وبابار المياه، والسيطرة على الأفاع، وتذكر تقاريرها بأن هناك نقص في الوقود والمواد الأخرى لتشغيل مضخات المياه، والمنشآت الصحية. وأيضا نقص المواد الكيميائية الضرورية لتنقية المياه والنقاء، على البعوض.

فاطمة أبو غلبه حامل في اسبوعها السادس عشر ولديها ابنة يبلغ عمرها عاما واحدا، وقد كانت رحلة فاطمة من منزلها في أبو ديس إلى عيادة القدس التابعة للأونروا تستغرق خمس عشرة دقيقة قبل بناء إسرائيل للجدار العازل وتستغرق رحلتها الآن ساعة ونصف الساعة، ومعظمها تكون سيرا على الأقدام وهي تحمل طفلتها التي تحتاج للقاحات لا تستطيع الحصول عليها إلا في العيادة حيث لا توجد أي منشآت صحية عامة في أبو ديس. وتواجه النساء من أمثال فاطمة اختيار صعب، وهو تأخير الفحص الطبي الذي يمكن أن يعرض حياتهم وحياة أطفالهم للخطر، ولكن ذهابها إلى موعد الفحص في العيادة قد يعرض حياتهم للخطر أيضا إذا ظلت فاطمة وابنتها تنتظران على نقاط التفتيش أو إذا اضطرا إلى القيام برحلة محفوفة بالمخاطر إلى العيادة.

تبلغ أمل العادي عشرة من عمرها وترتاد مدرسة الشاطئ الابتدائية. وهي إحدى المدارس التي تمهولها وتديرها الأونروا والبالغ عددها ١٨٧ مدرسة في قطاع غزة. وكل التلاميذ الذين يرتادون هذه المدرسة، والذين تراوح أعمارهم من ست إلى اثني عشرة سنة، هم من سكان مخيم الشاطئ المخاض للمدرسة والواقع على أطراف مدينة غزة. وتعد المخيمات التي تقطنها هي ومعظم التلاميذ الآخرين من بين أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان على الأرض ولا يوجد بها أماكن مفتوحة. وتقدم المدرسة فرصة مزدوجة للتفاعل بحرية مع الأطفال الآخرين، وتقول أمل «استيقظ سعيدة في الصباح لأنني ذاهبة إلى المدرسة». ويتغافل التهديد المستمر بالعنف للمخيمات، حيث أن نجاح لم تجرّ على اللعب في الخارج منذ أن قُتل أخاها البالغ من العمر اثني عشرة عاما في الشوارع المجاورة، وتقول «أشعر بالآمان في المدرسة، وهم يدرسون الانعريف - لذلك أنا أحب المدرسة، وأشعر بالخوف في الخارج ولكنني لم أعد أشعر بالخوف في المدرسة». ولأن التعداد السكاني في المخيم يزداد بسرعة، فإن عدد الأطفال الذي هم بحاجة للتعليم يزداد أيضا، وهناك الكثير من الأطفال الآن حيث يتوجب تقسيم المدرسة إلى فترتين دراسيتين (ورديتين) وكل فترة يحضرها أكثر من ألف طفل. ويجري تبديل الفترات الدراسية في وقت الغذاء، وبالرغم من الأعداد المتزايدة والتحديات اللوجستية، فإن الأونروا لن تطرد أي طفل. وتقول مديرة المدرسة، وهي من عائلة المدهون، «لا نستطيع أن نقول «لا» لأي شخص، ولدي كل السجلات وأتأكد بنفسني من العائلات بأنه لا يوجد أي فرد منهم نفوته فرصة التعليم».

الدعامة الأساسية للخدمات المالية الرئيسية لقطاع كبير من القاطنين على مشاريع الأعمال الصغيرة، بما فيها الأعمال التي يديرها النساء والشباب.

#### التحديات الجديدة

تعمل الأنثروا في ظروف متزايدة الصعوبة لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الذين يصارعون ليتأقلموا مع حالة انعدام الأمن المتزايدة، ونقص الغذاء والطاقة، والآثار المترتبة على تجميد المساعدات الأجنبية عن السلطة الفلسطينية بقيادة حماس، والقيود المشددة على حركة الناس والبضائع، حيث أن الإغلاق المطول لمعبر كارني التجاري بين إسرائيل وقطاع غزة تسبب في تعطل خطير لعملية تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين القاطنين في غزة والذين يعتمد أكثر من ٧٠٠ ألف منهم على الغذاء الذي توزعه الأنثروا من طحين، وزيت، وسكر، ومواد أساسية أخرى.

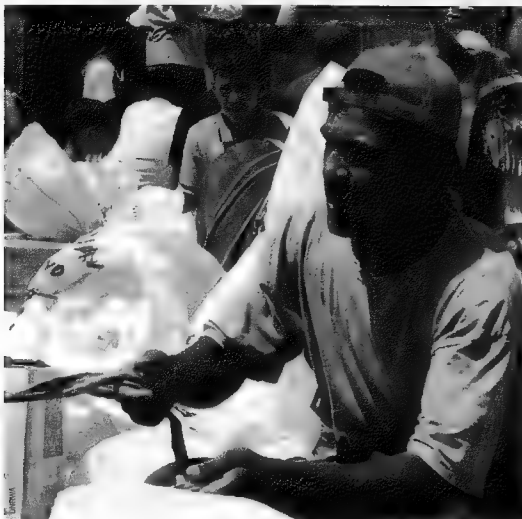
لتحديد أهلية كافة خدمات الأنثروا، وتدير إدارة الخدمات الاجتماعية والإغاثة برنامج مساعدة حالات العصر الشديد من أسر اللاجئين في الأنثروا، وهو برنامج يقدم الدعم الغذائي لأكثر عائلات اللاجئين فقرا، ويرعى عمليات الترميم أو إعادة البناء، والمساعدات المالية أو الوصول المفضل للخدمات الأخرى للأنثروا. وتدير الأنثروا أيضا مراكز الشباب والأطفال والتي تشمل أهدافه تعزيز رقابة الأطفال والشباب وتعزيز مشاركتهم في الفعاليات البناءة وفقا لأهداف اتفاقية حقوق الطفل. وتشرف الأنثروا على شبكة مكونة من ١٠٤ منظمة أهلية يديرها متطوعون تبلغ نسبة النساء منهم ٨٦٪.

ويقدم برنامج المشروعات الصغيرة والقروض البسيطة في الأنثروا - وهو أكبر برنامج من نوعه في المناطق الفلسطينية المحتلة - تسهيلات اعتمادية لدعم المشاريع الصغيرة والأعمال البالغة الصغر، ويساعد على خلق الوظائف، ويمكن وبدعم النساء اقتصاديا ويخفف من الفقر، ويعتبر البرنامج الآن

والسبب وراء التراجع الهائل للأعداد التي تتراد عبادة الأئمة والطفولة يعود إلى مشاكل الوصول إلى تلك العبادات. ويقتدر الدكتور زكريا الذي يعمل في الأنثروا أن نسبة الإزدياد قد تقلصت بنسبة تتراوح من ٢٢٠ إلى ٤٠٠، قائلا «قبل إقامة الحاجز كان العدد الحاضر هنا يتراوح بين مائتي إلى ثلاث مائة شخص يوميا من القرى الغربية، والآن تتراد العبادة نسبة ٢١٠ من هذا العدد، وهم يتسلفون الجبال ويتخطوا نقاط التفتيش ليصلوا إلى بناء».

ويقدم برنامج الخدمات الاجتماعية والإغاثة التابع للأنثروا المساعدة للاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من مصائب اجتماعية واقتصادية حادة. ويهدف البرنامج - من خلال الفعاليات المختلفة مثل قسم التدريب وتوفيق مشاريع الائتمان بالغ الصغر - الحد من الفاقة في مجتمعات اللاجئين وتعزيز الاعتماد على الذات بين أقل أعضاء المجتمع تمتعا بالفرص خاصة النساء والشباب، والمعاقين. وتعمل الإدارة أيضا كمستول عن السجلات التاريخية للاجئين، والتي تستخدم





ولقد أدى تدهور الاقتصاد الفلسطيني إلى ازدياد هائل للطلب على خدمات الأونروا التي تقدم للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وتعيش حاليا حوالي ٣٠٢ ألف أسرة فلسطينية من اللاجئين في المناطق الفلسطينية المحتلة، ١٨٧ ألف أسرة منهم تعيش في غزة و ١١٥ ألف أسرة تعيش في الضفة الغربية، ويمثلوا حوالي نسبة ٧٦٦٪ و ٧٢٣٪ من التعداد الكلي لسكان تلك المناطق على التوالي. وتقدر الأونروا أن حوالي ٢٨ ألف من هذه الأسر تعتمد على رواتب السلطة الفلسطينية، منها أكثر من ٢٢ ألف قد تقدمت مؤخرًا بطلبات للحصول على الإعاشة من الأثروا.

إن جل الخدمات العامة في المناطق الفلسطينية المحتلة تقدمه السلطة الفلسطينية ولا يمكن للأونروا أن تتولى مهمة استبدال تقديم هذه الخدمات، حيث أن الأونروا رأت ازديادا هائلا على طلبات

التوظيف من خلال برنامجها الطارئ لخلق الوظائف وحاليا هناك أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ على قائمة الانتظار لهذه البرامج في غزة.

إن المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي من أكبر الجهات المانحة للوكالة، وقد بلغت الميزانية التقديرية للوكالة التي أقرتها الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥ مبلغ ٣٦٦ مليون دولار أمريكي، ولا يشمل هذا المبلغ الأموال اللازمة للمشايخ أو لعائلات الطوارئ. وعلى ضوء التفاؤل الذي تبع انسحاب إسرائيل من غزة في آب ٢٠٠٥، شمل نداء الطوارئ لعام ٢٠٠٦ الذي قامت به الوكالة نشاطات تبلغ كلفتها ٩١ مليون دولار أمريكي، لكن تم تعديل ذلك في شهر أيار من هذا العام إلى مبلغ ١٧١ مليون للأخذ بعين الاعتبار تدهور ظروف المعيشة في المناطق الفلسطينية المحتلة الناجمة عن تقليص دخل السلطة الفلسطينية والقيود الأخرى المفروضة على العمال والتجارة. وفي شهر حزيران أصبح الوضع الريبه بالفعل أكثر سوءا على ضوء القتال المستمر والعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

### وتهدف خدمات الطوارئ التي

تفذهها الأونروا إلى:

• تقديم المزيد من فرص العمل المؤقتة للاجئين العاطلين عن العمل، وستتوفر ٧٢٪ من الفرص للأسر التي تعولها الإناث.

• وإضافة ٢٣ ألف أسرة جديدة من اللاجئين في غزة إلى برنامج توزيع الغذاء، حيث أشار مسح أجري في عام ٢٠٠٥ إلى أن مساعدات الغذاء الطارئة في الأونروا كانت هي المورد الرئيسي للغذاء لثلاثي الأشخاص الذي أجري عليهم المسح.

وفي غضون أكثر من نصف قرن من النزاع، ظلت مواقف الأطراف تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما هي فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من أن الأونروا غير مفوضة للتوفيق بين المواقف السياسية للأطراف حول مسألة اللاجئين والتأثير عليهم، إلا أنها تظل عاملا هاما للاستقرار في المنطقة، وفي ظل الغياب المستمر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، قامت الجمعية العامة بتبديد ولاية الوكالة في شهر ديسمبر ٢٠٠٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨، مشددة على أهمية خدماتها لمصلحة اللاجئين

الفلسطينيين. وتظل الأونروا ملتزمة بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لتفويضها وتتوقع من المجتمع الدولي أن يدعم دورها في تحقيق ذلك، بما في ذلك من خلال محاولة منع أي تدهور إضافي للوضع الإنساني الصعب على أرض الواقع في المناطق الفلسطينية المحتلة.

غريتا غونارزدوتير هي مديرة وحدة تحليل السياسات في مقر الرئاسة للأونروا في غزة وبريدها الإلكتروني: g.gunnarsdottir@unrwa.or ويضم المقال مداخلات وآراء الزملاء العاطلين في الوحدة وتم مساعدتهم.

لمزيد من المعلومات حول كيفية التبرع لمناشدة الطوارئ في الأونروا، زوروا [www.un.org/unrwa/emergencydonation/index.html](http://www.un.org/unrwa/emergencydonation/index.html)

[www.unicef.org/erc](http://www.unicef.org/erc)

# اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

شريف السيد علي

عندما تم تأسيس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كان الهدف منها فقط توفير حل مؤقت للضرورة، لا توفير حل يدوم لمدة ٥٦ عاماً.

وكما لاحظنا في المقالات السابقة، فقد تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين نتيجة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في عام ١٩٤٨. وقد سعى أكثر من ٩٠٠ ألف فلسطيني، بعد هرويبهم أو طردهم للبحث عن ملجأ في الأردن ولبنان وسوريا، بينما تم تشريد الآخرين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من وجود حالات أخرى من النزوح في التاريخ الفلسطيني، وخصوصاً في عام ١٩٦٧، إلا أن نازحو عام ١٩٤٨ وسلاطينهم هم فقط من تشتملهم عبارة «اللاجئين الفلسطينيين»، وبالتالي يقعون ضمن مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا التي تنفرد بدرجة تعقيدها وامتدادها وتميزها. فمن إحدى سماتها الغربية هو أن اللاجئين الفلسطينيين يريدون العودة إلى أراضيهم وأوطانهم، إلا أنهم غير قادرين على ذلك، لا خوفاً من التعرض للاذنية - وهو ما يحدث عادة في كل حالات اللاجئين، ولكن لأن السلطات الإسرائيلية سمعته من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة أو إسرائيل. والوصول الدائمة المتوفرة للاجئين هي الاستقرار والاستيطان في بلد ثالث، أو الاندماج المحلي في البلد الذي لجأوا إليه، أو العودة الطوعية إلى وطنهم الأصلي. وغالباً ما يتم اعتبار خيار العودة الطوعية - أو العودة - إلى بلدهم الأصلي الحل المفضل للاجئين. ويعتبر حق العودة من الحقوق التي يغطيها القانون الدولي، والذي أكدته، في حالة اللاجئين الفلسطينيين، العديد من هيئات الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة ولجنة القضاء على التمييز العنصري. ولا ينطبق هذا الحق فقط على أولئك الذين تم طردهم وعلالتهم بشكل واضح ومباشر، بل يشمل أيضاً كل الأجيال القادمة التي حافظت على ما أسمته لجنة حقوق الإنسان بـ «العلاقة الوثيقة والدائمة» بأراضيهم.

وقد دافعت الدول العربية، وخاصة الدول المضيفة، بضروة عن حق الفلسطينيين بالعودة، وفي الوقت ذاته ألزمت أنفسهم بمخيماتهم حتى يبين موعد عودتهم. وبالرغم من ذلك، وكما ذكر سابقاً، فلم يتم

تطبيق بروتوكول الدار البيضاء، وهي الوثيقة الرئيسية المعنية بحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بشكل منظم. وتعتبر لبنان مثلاً جيداً لذلك حيث شكلت الأوضاع السياسية والتاريخية أوضاع قاسية للغاية للاجئين الفلسطينيين.

## عدد الفلسطينيين في لبنان غير مؤكد

بعد أحداث حرب ١٩٤٨ بفترة وجيزة لجأ حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني إلى لبنان. وحتى اليوم ما يزال مئات الآلاف من الفلسطينيين يعتبرون لاجئين في لبنان. إلا أن الأرقام الدقيقة لهذه الفئة غير مؤكدة. وقد سجلت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حوالي ٤٠٠٥٨٢ لاجئاً فلسطينياً في لبنان. ولكن من المعتقد أنه رغم مغادرة العديد منهم من لبنان بحثاً عن حياة أفضل إلا أنهم ما زالوا مسجلين كلاجئين هناك. وقد قدرّت الإحصائيات غير الرسمية العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان بما يقارب ٢٥٠ ألف لاجئ. و من أسباب عدم توفر الأرقام الدقيقة هو أن لبنان لم يجر أي إحصاء لعدد السكان منذ عام ١٩٣٢.

وبالإضافة إلى اللاجئين المسجلين في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، هناك حوالي ١٠ ألف إلى ٤٠ ألف فلسطيني لا ينطبق عليهم تعريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلا أنهم مثل اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يحملون بطاقات هوية صادرة من السلطات اللبنانية. أما المجموعة الثالثة، والأصغر حجماً، فإنها تلك التي لم تعترف بها السلطات اللبنانية ولا لا تنطبق عليها تعريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وهي عادة ما يطلق عليها اسم لاجئين فلسطينيين بلا هوية. وتقدر هذه الفئة بحوالي ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فرد تشبه حالتهم في لبنان حالة المهاجرين غير القانونيين، بالرغم من أن بعضهم عاش هناك لعشرات السنين. وبما أنهم لم يملكون أي أوراق ثبوتية رسمية، فإنهم يعانون من العديد من القيود المفروضة على حقوقهم الشخصية.

دلى، عام ٤٢ عاماً، هي لاجئة جاءت عائلتها إلى لبنان في عام ١٩٤٨ وسجلوا في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ويعمل زوجها السابق جواز سفر أردني، إلا أنه أشاع جواز ورفضت السلطات الأردنية إصدار جواز جديد له. ولا تحمل دلى أية وثيقة مدنية تثبت زواجها إلا الوثيقة الشرعية. وبالرغم من أنها مسجلة في ملفات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن أطفالها غير مسجلين، بل أنهم بدون هوية. وقد ذهبوا جميعهم إلى مدارس خاصة غير تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ولكنهم لا يتمكنون من متابعة دراستهم بعد الصف التاسع لأنهم لا يستطيعون التقدم إلى امتحانات البيريه الحكومية.

وقد سجلت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ٢١٠٩٥٢ مقيم في ١٢ مخيم للاجئين الفلسطينيين والتي يُشار إليها عادة بالمخيمات الرسمية. وتقدم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين خدمات كثيرة تتراوح من المحافظة على البنية التحتية للمخيمات وتطويرها إلى المدارس والعليادات وتسجيل الممتلكات. وبالإضافة إلى الخدمات الرسمية، هناك المخيمات غير الرسمية المنتشرة في أنحاء لبنان، يضم بعضها مئات اللاجئين وبعضها الآخر الآلاف منهم. إلا أن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لا تقدم أي خدمات لهذه الجاليات ولكن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين منهم يتمتعون بحق الوصول إلى خدمات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المقدمة في المخيمات الرسمية.

وتعتبر قضية المساكن من أكثر المشاكل خطورة التي تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فالمناطق المستقلة لإقامة مخيمات اللاجئين في لبنان لم تتغير منذ عام ١٩٤٨، بالرغم من النمو الكبير في عدد سكانها. وعادة ما يبنى سكان المخيمات غرف إضافية، وفي العديد من الحالات طوابق إضافية، ملققة بمنازلهم لإقامة الأعداء المتزايد. وكانت بعض العائلات التي زارتها منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٥ تتكون من حوالي ١٠ أفراد يعيشون جميعهم في غرفة واحدة. وحسب ما وصفته وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فإن المخيمات تعاني «من مشاكل خطيرة - عدم توفر

ثبته، وقد سعت عائلته للحصول هذه الوثائق لسنوات إلا أنه من الواضح أن هذا غير ممكن. لذا فهي تعاني من اكتئاب شديد.

ما زال هناك أجيال من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في لبنان، ويجب أن تتاح أمامهم الفرص للحصول على مجموعة واسعة من الحقوق، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أُرُزمت لبنان نفسها بالعديد من المسؤوليات عندما صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، ومنها حماية واحترام حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين. إن فتح لبنان للاجئين الفلسطينيين بحقوقهم الإنسانية سواء في لبنان أو في أي من الدول المضيفة الأخرى مثل مصر، لا يصدر حكماً مسبقاً على حقهم في العودة إلى منازلهم وأراضيهم، وإن لم يتمكنوا من ممارسة هذا الحق، يجب أن يتمكنوا من الحصول على الخدمات الأساسية للعياة وممارسة حقوقهم بالعمل والتعليم والعناية الصحية والتملك.

ووفقاً لمبدأ المشاركة في تحمل الأعباء والمسؤولية الموجود بالقانون الدولي للجوء، فإن "منع الحق للمهاجرين قد يلقي أعباء باهظة على عاتق بلدان معينة". فعلى المجتمع الدولي أداء دور أكبر في تشجيع لبنان ومساعدتها لتوسيع مجال الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون في لبنان، ولا يزال تحقيق حق الفلسطينيين في العودة هو الطريق الأكثر وضوحاً لإصلاح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الدول المعنية والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتأكيد من قابلية حق العودة للتطبيق وممارسته من قبل اللاجئين الفلسطينيين.

شريف السيد علي مختص بشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، بريدته الإلكتروني: Selsayed@amnesty.org

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

web.amnesty.org/pages/369-270306-feature-eng

١. تستخدم ١٩٨٤ وثيقة لائحة لورث وتشمل اللائحة الملحق، اعلم باللاجئين الفلسطينيين أكثر من اللازم، الفلسطيني، وذلك بسبب حقيقة أن هناك عدد قليل من السكان الفلسطينيين الذين قدوا لأول مرة من فلسطين في إطارهم في عام ١٩٤٨ في القرن ستحوط من أجل لأول مرة مساعدة وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين على تحديد هويتهم وأماكنهم وأراضيهم غير عربية.

www.un.org/news/publications/pdf/ud-1985.pdf

www.on.org/news/refugees/lebanon.html

٢. مقدمة اتفاقية عام ١٩٥١ العامة وضع اللاجئين.

لهم أو امتلاك مشاريع داخل المخيمات الرسمية الاثني عشر، ولكن هناك الكثير من القيود على ذلك في أي مكان آخر في لبنان.

وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، أعلن وزير العمل اللبناني السماح للاجئين الفلسطينيين بالعمل في العديد من الوظائف التي كان القانون يحظرها عليهم في السابق، إلا أنه لم يسمح لهم بمزاولة العمل التي يتواجد فيها نقابات أو اتحادات مثل الهندسة والطب والصيدلة. ولكن، يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العمل ما زال يتوجب عليهم الحصول على تصريح عمل ليتمكنوا من التقدم للوظائف، وما زال الوضع غير واضح إذا كان بإمكان الفلسطينيين القيام بذلك وإذا كان هذا الإعلان سيقبل في الواقع من القيود المفروضة على حقوق العمل للفلسطينيين.

وقد أشرت للمقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع اللاجئين الفلسطينيين أن أصحاب العمل يفضلون توظيف اللاجئين الفلسطينيين في الوظائف التي لا تتطلب تصريح عمل مثل أعمال المواصلات أو التنظيف. وفي بعض الحالات يوظف اللاجئون الفلسطينيون في وظائف تتطلب وجود تصريح عمل، ولكنهم يعملون بدونها. إلا أن أصحاب العمل يرفضون لمثل هؤلاء أقل من زملائهم اللبنانيين ولا يعطونهم أي من الحقوق الأخرى والحماية التي يوفرها يعطيها عقد العمل.

في الواقع أثرت القيود المفروضة على حق العمل بشكل مباشر على الحقوق الأخرى. ففي أدت إلى تفاقم تأثير القيود المفروضة على الحقوق المتعلقة بالسكن علاوة على التأثيرات السلبية على مستويات المعيشة. وقد تأثر التعليم كذلك بالعديد من العائلات التي قابلتهم منظمة العفو الدولية أفادوا بأن أطفالهم تركوا مقاعد الدراسة لأنهم يعتقدون أن إضاعة العديد من السنوات في متابعة وتحصيل التعليم الأساسي أو الجامعي قد يذهب هبة لأنهم لن يتمكنوا من استخدام تعليمهم لكسب العيش.

وهناك قيود أكثر صرامة مطبقة على اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحملون أي هوية، منها حرية الحركة المقيدة للغاية لأنهم لا يعتبرون مقيمين قانونيين في لبنان. إضافة إلى أنه لا يتم تسجيل ولادة أطفالهم، كما لا يستطيعون التقدم لاحتياجات شهادة الإعدادية، وبالتالي لا يستطيعون متابعة دراستهم ولا يمكنهم أن يسجلوا زواجهم في المكاتب المدنية.

مريم، ٣٠ عاماً، لائحة فلسطينية لا تحمل أي هوية ومخطوبة منذ خمس سنوات لشاب لبناني، ولكنها لا تستطيع الزواج منه لأن زوجها لن يعترف به مديناً ولن تحصل على أي نوع من الوثائق المدنية التي

البنية التحتية المناسبة، والاكتظاظ الزائد للسكان، والفقر والبطالة".

إن سياسات الحكومة اللبنانية هي المسؤولة بشكل كبير عن ظروف المعيشة السيئة تلك، فبيوت مخيمات اللاجئين مبنية من طوب واسمنت، وبها شوارع ومباني وأحياناً طرق مرصفة، كلها تحتاج إلى صيانة. إلا أنه منذ أواخر التسعينيات منعت السلطات دخول أي مواد بناء إلى المخيمات الرسمية في جنوب لبنان، حيث توجد أكبر المخيمات. وبالتالي أدى هذا إلى تدهور وضع الأبنية والبنية التحتية في المخيمات.

وتستهدف سياسات الحكومة اللبنانية أيضاً اللاجئين في المخيمات غير الرسمية، حيث بنيت المنازل بشكل أبسط من تلك الموجودة في المخيمات الرسمية، فالعديد من جدرانها وأسقفها مكون من صفائح الحديد المتعرج (الزينكو) الذي لا يمكنه أن يقدم أي نوع من الحماية لسكانه والذي يصبح حاراً للغاية في أشهر الصيف، ورغم أن استبدال صفائح الحديد المتعرج بالطوب سيحسن من مستوى هذه المنازل بشكل ملحوظ، إلا أن السلطات اللبنانية منعت اللاجئين من القيام بذلك. وفي بعض الحالات، عندما يقوم اللاجئون باستبدال الصفائح الحديدية يحصلون على مخالفات أو تقوم الشرطة بهدم أسقفهم وجدرانهم. وفي أحد الحالات قبضت الشرطة على سيدة وحبسها حتى قام زوجها بهدم جدار الطوب الذي بناه.

وقد وضعت التثريعات التي تخص الفلسطينيين بشكل محدد في عام ٢٠٠١ لمنعهم من التملك. وقد منع هذا القانون التوطين، وهو سبب عادة ما يقدم لمخ اللاجئين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم في لبنان. وهذا يشير إلى أن هناك صلة بين حقين لا يمكن أن يفارقا وهما الحق في الحصول على منزل مناسب أو الحق في التملك، والحق في العودة. إلا أنه في الواقع، لا يلبي أي من هذه الحقوق الحق الآخر.

كذلك فرضت قيود قاسية على حق الفلسطينيين بالعمل، وعلى حقوقهم داخل العمل، مما يمنهم من تحسين مستوى معيشتهم. فالعديد من الوظائف والمهن التجارية مقصورة على المواطنين اللبنانيين، حيث أنه لسنتين عديدات لا يمكن للاجئين أن يعملوا كحاسبين أو سكرتيرين أو مهنيين مبيعات أو صيادلة أو كهربائيين أو حراس أو سائقين أو طباخين أو مزيين. وقد استنوا من امتلاك أي مشاريع تجارية أو صرافة أو ذهب أو طباعة أو نشر أو تصليح سيارات أو هندسة أو أي خدمات صحية. وبشكل عام، يستطيع الفلسطينيون ممارسة معظم

# لا حرية ولا مستقبل: لاجئون فلسطينيون بلا هوية في لبنان

سبينيا بيتري

الخاص أو الحكومي، ويصعب عليهم الحصول على خدمات الأونروا ولا يمكنهم تغطية نفقات الرعاية الصحية في بلد ذات نظام صحي باهظ الثمن أغلبية ضمن القطاع الخاص.

وأكثر الأعباء التي يعانون منها هو أن أطفالهم لا يتمتعون بأي وجود قانوني، حيث تزوج معظم اللاجئين الذين ليس لهم أوراق ثبوتية وذلك على مر ثلاثة عقود منذ وصولهم إلى لبنان - إما من اللاجئين الفلسطينيين مسجلين وإما

من مواطنين لبنانيين في بعض الحالات، وهو يجب القانون اللبناني لا يُعترف قانوناً بأطفال اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية، حتى إذا وُلدوا في لبنان وإن كانت أمهم لاجئة مسجلة أو مواطنة لبنانية، ومن لم فهم لا يمتلكون أي وثائق إثبات شخصية، ووصل جبل كامل من الأشخاص الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية سن البلوغ الآن وليس لديهم أي إمكانية للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

## مساعدة اللاجئين

الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية

بدأ مجلس اللاجئين الدنماركي في شهر مارس ٢٠٠٥ بفحاليات من الاستشارات القانونية والتأييد والمساعدة لدمج

اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية، وقمنا بإجراء مقابلات مع أكثر من ١٥٠ عائلة وقمنا بتجميع ملفات قد قدمناها إلى السلطات الدولية والمحلية المتعلقة - بما فيها الأونروا ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق اللاجئين، والسلطة الفلسطينية وحكومات لبنان ومصر والأردن وسوريا،

يعمل مجلس اللاجئين الدنماركي وبمعم من قسم المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية على إضفاء طابعاً إنسانياً على المجموعة المعاملة وغير الممنلة والمهمشة للفلسطينيين القاطنين في لبنان بدون هوياتهم لأي شكل من أشكال الهوية.

ثبوتية حيث حدث نقاط تفشيش الجيش اللبناني من قدرتهم على الحركة بحثاً عن عمل. وبالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها كل اللاجئين

منذ أن أسس مجلس اللاجئين الدنماركي مكتباً له في لبنان في شهر أغسطس ٢٠٠٤، قمنا بتحديد قرابة ٣٠٠٠ لاجئ بدون هوية يعيشون في مخيمات لاجئين غير رسمية في جنوب وادي البقاع، وعلى

عكس لاجئي ١٩٤٨، فإن معظمهم لا يعيشون في مخيمات تتمتع بدعم من شبكات الأقارب والجيران بل وصلوا فراداً أو في مجموعات صغيرة، وهر الكثير منهم بتجارب معقدة من النزوح المتعدد، وكان بعض منهم مسجلين بالفعل كلاجئي ١٩٤٨ في الأونروا في غزة أو الضفة الغربية أو الأردن أو سوريا ولكن تم نفيهم مرة أخرى، حيث طردت السلطات الاحتلال الإسرائيلية بعضهم من الضفة الغربية أو غزة، والبعض الآخر هم مقاتلون سابقون في منظمة التحرير الفلسطينية وأجبروا على مغادرة الأردن عام ١٩٧٠ بعد مواجهات «أيلول الأسود» التي دارت مع الحكومة الأردنية. كما أدى طرد إسرائيل لمنظمة التحرير

الفلسطينيين في لبنان [النظر مقال شريف السيد علي في صفحة ١٢]، يواجه اللاجئين ممن ليس لهم هوية مزيداً من القيود، فهم غير قادرين على التحرك خارج المخيمات خفية اعتقالهم، ولا يمكنهم السفر أو اقتناء الممتلكات أو تسجيل حالات الزواج أو التخرج من المدارس الثانوية أو التسجيل في التعليم العالي

الفلسطينية من لبنان في عام ١٩٨٢ إلى ترك المقاتلين السابقين دون أي حماية رسمية، وبعد انتهاء الحرب اللبنانية في ١٩٩٠ تفككت معظم الميليشيات واستعادت الحكومة السيطرة على البلاد تدريجياً، ولكن هذه النتيجة الإيجابية تسببت في بروز صعوبات جديدة للاجئين الذين ليس لديهم أوراق



لاجئين مسجلين في سوريا، هم يخططون للعودة إلى لبنان. في سوريا، لا يمكنهم السفر خارج البلاد، ولا يمكنهم العمل. في لبنان، لا يمكنهم العمل، ولا يمكنهم السفر خارج البلاد. في الأردن، لا يمكنهم العمل، ولا يمكنهم السفر خارج البلاد. في مصر، لا يمكنهم العمل، ولا يمكنهم السفر خارج البلاد.



وبالإضافة إلى ذلك يدعم مجلس اللاجئين الدفاري إصدار تصاريح الإقامة لأزواج وأطفال المواطنين اللبنانيين الذين يسمح لهم فقط بالبقاء في لبنان فقط بشرط أن لا يعملوا في أي وظيفة، وقد رفع مجلس اللاجئين الدفاري دعوى قضائية بالاشتراك مع شركة محاماة لبنانية لكي يقضوا أساساً لإصدار هويات لبعض اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية، ويشمل هذا أطفال قاصرين غير مسجلين ممن يعترف بأبوتهم أب مسجل وأطفال الأرمال اللائي لا يحمل أزواجهن أوراق إثباتية، وأخيراً يدعم مجلس اللاجئين الدفاري جهود الائتلاف القومي لحقوق النساء اللبنانيات المتزوجات بأجانب وذلك لمنع جنسيتهن لأطفالهن. إن حصول مثل هذا التغيير من شأنه أن يعل ٢١٥ من قضايا اللاجئين الذين ليس لديهم هوية.

وربما يكون لبعض المدعين مخاوف حقيقية من التعرض للاضطهاد وربما تكون هناك حاجة لتوفير الحماية الدولية لهم، وفي الحالات التي لا يمكن توفير حلا قانونيا في لبنان، يتقدم مجلس اللاجئين الدفاري بطلبات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يظل العمل لصالح اللاجئين الذين لا يحملون أوراق إثباتية في لبنان عملاً صعباً يتطلب الصبر والمثابرة والاستعداد لتلقي الكثير من الرفض وعدم تحقيق النجاح إلا في حالات قليلة، ولقد استكشفتنا الكثير من الطرق للتوصل إلى الحلول، ومن المهم أن تستمر المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في بذل جهودها في العمل كوسيط بين اللاجئين والسلطات الفلسطينية وأن يسعوا لتوفير حلولاً للحالات الفردية، ولكن الحل الشامل يتطلب حواراً إقليمياً بين السلطات اللبنانية والمصرية والأردنية والفلسطينية والسورية.

سينثيا بيتري هي مديرة برامج مجلس اللاجئين الدفاري في لبنان. البريد الإلكتروني: cynthia.pettrigh@gmail.com وللحصول على المزيد من المعلومات، زوروا الموقع التالي: www.drc.dk/Lebanon.1740.0.html

الحكومة المصرية متعاونة ووافقت على تجديد الجوازات في الحالات التي تمكنا من تقديم صلات سابقة، بينما رفض الأردن كل طلباتنا.

وقد التقى مجلس اللاجئين الدفاري بأطراف لبنانية ووكالات مختلفة للنظر في إمكانية إيجاد حلول في لبنان لتلك الحالات، وتظل القضية حساسة ولكن يبدو أن هناك رغبة متنامية للاعتراف بضرورة تحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين في لبنان، ودعم مجلس اللاجئين الدفاري بعض الحالات لإصدار تصاريح إقامة وتصاريح عمل للاجئين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية ممن يحملون جوازات سفر أجنبية واستوفوا معايير أخرى قد وضعتها السلطات اللبنانية خلال فترة العفو عن المغتربين غير القانونيين، والآن حصلت سبع عائلات في مثل هذه الوثائق.

إنعام هي سيدة لبنانية متزوجة من محمود، وهو لاجئ فلسطيني فر من غزة عام ١٩٦٧ عندما احتلتها إسرائيل وسجل نفسه عند السلطات المصرية، وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي رحل محمود إلى سوريا بصورة قانونية ورحل إلى لبنان بدون أوراق إثباتية ملائمة، وحينما إنعام ومحمود بنصتها استمرار عدم حصوله على أوراق إثباتية، حيث لا يمكن لأطفالهم التخرج من المدارس ولا يحق للعائلة البقاء على خدمات الأورنول، وابتهم الكبري قادية، ابنة الثلاثي عشر ربيعاً، مريضة جلد، وتعاثي العائلة لبقاء بدون الحصول على الرعاية الصحية الضرورية، وقد دفعت إنعام مبلغ ٣٠٠ دولار مؤخرًا لإجراء معاملة الأوراق تسجيل لأطفالها لرجل يدعي أنه يعمل في وزارة الداخلية، ولم تر إنعام هذا الرجل مرة أخرى وظل أطفالها غير مسجلين، ومن خلال تدخل مجلس اللاجئين الدفاري حصلت العائلة الآن على جوازات سفر مصرية جديدة وحصولاً مؤخرًا على تصاريح إقامة وعمل في لبنان.

ولدت ندى في لبنان عام ١٩٥٨ وسجلت مع والديها كلاجئة فلسطينية من لاجئي ١٩٤٨، وفي عام ١٩٧٩ تزوجت من مراد، وهو لاجئ فلسطيني مسجل مع الأورنول في الأردن، وبالرغم من أن كلا من ندى ومراد مسجلين كلاجئين، إلا أن وثائقهم ضاعت بسبب خطأ بيروقراطي كما ضاعت وثائق الكثير من العائلات الأخرى التي غيرت محل إقامتها، ويعيش كلا من ندى ومراد وأطفالهم التسعة كلاجئين بدون أوراق إثباتية في منزل يتكون من غرفة واحدة في جنوبي لبنان، وقد قدم مجلس اللاجئين الدفاري المساعدة القانونية في محاولة لتأمين الأوراق الثبوتية ويعمل على توفير التدريب المهني لأطفالهم الكبار.

ولد حسن في عام ١٩٦٧ في مخيم الوحدات في الأردن، وهو لاجئ مسجل مع الأورنول كلاجئ ١٩٤٨ مثل باقي أفراد عائلته التي وصلت إلى لبنان في عام ١٩٧٠ نتيجة لحرب أيلول الأسود، وتوفي والده في عام ١٩٧٣، وكان من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، وشاخ حسن في دار للأيتام حتى سن الخامسة عشر، وفي عام ١٩٨٢ اعتقلته السلطات اللبنانية وتم ترحيله إلى الأردن حيث تم تعذيبه وأُجبر على البقاء لامتلاك الخدمة العسكرية، وفر من الأردن خوفاً من الاضطهاد مرة أخرى، وعند وصوله إلى سوريا تقدم بطلب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على وضع اللاجئ، ورفض طلبه لأنه مسجل لاجئ مع الأورنول، وعند عودته إلى لبنان، اعتقلته السلطات اللبنانية مرة أخرى بسبب عدم اكتمال وثائقه الإثباتية، وبعد اتصاله بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في دمشق اعتقلته المخابرات السورية في لبنان واتصلت بعدها بالسلطات الأردنية، وقام الأردنيون بإلغاء جنسيته الأردنية وإبطال جواز سفره. وسافر حسن إلى كردستان العراقية خوفاً من السجن في سوريا، حيث قام بكسب رزقه عن طريق بيع دمه، وسافر في عام ١٩٩٩ سرا إلى لبنان عبر الأراضي السورية، وقال كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأورنول إنهما عاجزين عن تقديم المساعدة له، وهو يقطن الآن في بيروت، ويعيش في حالة من الخوف المستمر من أن يتم إعادته إلى السجن بدون بصيص من الأمل في

وكل حالة من تلك الحالات تعتبر حالة فريدة من نوعها وتتطلب طريقة فريدة للتوصل إلى حل.

وأحد الخيارات التي اقترحناها هو نقل ملفات الأورنول إذا كان اللاجئين مسجلين مع الأورنول في مكان آخر، لقد كان مجلس اللاجئين الدفاري يؤكد نقل ملفات هؤلاء اللاجئين إلى لبنان من أجل إثبات وجودهم رسمياً في البلاد ومنع عائلاتهم مكانة قانونية، ولأسف لم تدعم السلطات اللبنانية هذا الموقف، وعجزنا عن استئناف العمل في عينات الحالات حيث أعلنت الأطراف المعنية أنها لا تستطيع المخي قدما دون موافقة لبنان.

ونحن نعمل أيضاً على تأييد عملية تجديد جوازات السفر اللبنانية التي تصدرها دول ثالثة حيث كان يحمل أغلب الفلسطينيين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية جوازات سفر أردنية ومصرية، وكانت

# الفلسطينيون المقيدون عن الحركة: المحنة المستمرة لأهالي غزة في الأردن

عروب العابد

لقد أدى قرار الأردن بعدم دمج السكان اللاجئين من غزة دمجاً قانونياً إلى الإهمال طويل الأجل لحقوقهم المدنية ومنعهم من فرص تأمين الرزق للعقول. وخلفت حالة انعدام الجنسية الكثيرين في حالة دائمة من الإهمال القانوني.

جميع احتياجاتهم، وأصبح من الصعب على أهل غزة التنافس على الحصول على أماكن في الجامعات الأردنية حيث يتوجب عليهم ضمان أماكن في نطاق نسبة ٢٥ المخصصة للأجانب العرب، وأهل غزة غير مسوح لهم بالدخول في مجال المهن لأنهم ممنوعين من التسجيل في الجمعيات/النقابات المهنية أو إقامة مكاتب أو شركات أو عيادات خاصة بهم. حيث يستطيع الأشخاص الذين يحملون تصريحاً أمنياً فقط الحصول على وظيفة في القطاع الخاص، بينما يكون الأشخاص الذين يحملون في القطاع غير الرسمي عرضة للاستغلال، ويطلع الكثير من الفلسطينيين إلى مغادرة الأردن والسعي وراء الوظائف في أماكن أخرى ولكنهم مقيدون عن تحقيق ذلك، بينما حاول البعض المغادرة سرا.

وأشارت المقالات الصحفية في عام ٢٠٠٥ إلى أن جامعة الدول العربية والسلطة الفلسطينية بحثتا إمكانية تسهيل عودة أهالي غزة إلى قطاع غزة، المكان الأول لإبعادهم، ولكن لا يشكل ذلك خياراً ممكناً في ظل محاصرة إسرائيل لغزة والهجوم عليها وفي خضم الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

لقد ترعرع رامي في الأردن، ودرس القانون وعمل لأكثر من سنتين في شركة محاماة في مدينة الخليل في الضفة الغربية، وما أنه لا يعمل بطاقة هوية صادرة عن إسرائيل للإقامة في الضفة الغربية فقد أزم على العودة إلى الأردن كل ثلاثة أشهر لكي يجدد تأشيرة السياحة الخاصة به. وقد عاد رامي بسبب غلظه المعيشة إلى الأردن في عام ١٩٩٩ ليكتشف أنه يُجرّد من جواز السفر الأردني المؤقت، وبعد أن أصبح بمكّ لا أي شكل من أشكال الهوية، يقول رامي إن كوني من أهل غزة في الأردن هو مثل كوني مدنيّاً.

ولا تستطيع النساء نقل الجنسية إلى أطفالهن في الأردن، كما هو الحال في معظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط، ولا يتم منح الجنسية لطفل يولد في المنطقة من أب أجنبي، وتجبر النساء المتزوجات على الاعتماد على آبائهن أو أزواجهن لتسيير معاملات الوثائق المتعلقة بأطفالهن، وبسبب هذا المفهوم الأبوي للجنسية يتعرض أطفال الأردنيين المتزوجات من غزائين لخطر عدم حصولهم على أي اعتراف قانوني بوجودهم.

ويعامل الأردن أهالي غزة كأجانب عرب، حيث يدفعون الرسوم على كل معاملاتهم مع الدولة، ولا يشكل «جواز السفر» الذي يحملونه في الواقع أكثر من تصريح إقامة، ويظل أمر تجديده متوطاً بحرية تصرف الدولة، ولا يستطيع الرجال من أهالي غزة تجديد إقامتهم دون الحصول على موافقة من السلطات الأمنية الأردنية، ويمكن أن يؤدي عدم تمتعهم الكامل بالحقوق الإدارية إلى الحد من حقوقهم في المشاركة السياسية وعضوية النقابات المهنية التي يتمتع بها المواطنون الأردنيون، حيث أدى انخراط بعضهم في نشاطات مع الجماعات السياسية الإسلامية إلى تجريدهم من الهوية.

إن «جواز السفر» - الباهظ الثمن - له قيمة كوثيقة سفر دولية فقط في حالة سماح الدول المستقبلية بدخول حاملي جوازات السفر المؤقتة، ولا تسمح معظم الدول بدخولهم لعدم توفر أي إثبات رسمي لديهم على انتمائهم لأي جنسية. ومن بين الدول التي ترفض احترام وثيقة السفر هذه سوريا ولبنان ومصر وبعض دول الخليج وأي تأخير في تجديد جواز السفر المؤقت أو في التقدم بطلب للحصول على جواز سفر يعرض الأشخاص لخطر فقدانهم لأوراقهم الثبوتية.

وكما لاحظنا في مقالات سابقة، فإن الدول العربية ترفض منح الفلسطينيين الجنسية من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية ومن أجل تذكير إسرائيل بمسؤوليتها تجاه الأشخاص الذين طردتهم، ولكن تميز الأردن بحقيقة أنها قامت بمنح أغلبية الفلسطينيين القاطنين داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية الجنسية الكاملة عندما ضم الأردن الضفة الغربية في عام ١٩٥٠، لذلك يشكل الغزافيون الذين يحترهم القانون والممارسات الإدارية ويطلقوا عليهم اسم الفلسطينيين حالة خاصة.

تقدم الأوترو خدمات الإغاثة والصحة والتعليم للاجئين من أهل غزة، ولكنها لا تستطيع تلبية

لقد حصل الفلسطينيون الذين وصلوا إلى الأردن عقب نكبة ١٩٤٨ على الجنسية الأردنية، وبما أنهم أردنيون الجنسية، فهم وأبنائهم يحملون جوازات سفر صالحة لمدة خمس سنوات، ويتمتعون بحق التصويت ولديهم حق الحصول الكامل على الخدمات الحكومية، وكل مواطن له «رقم وطني»، وهو رقم تسجيل مدني يمنح عند الميلاد أو التجنس ويُؤدّن على بطاقات الهوية الوطنية وفي سجلات العائلات التي تصدر للمواطنين فقط.

عاني أهالي غزة الموجودون في الأردن من تجربة اللجوء مرتين: الأولى عندما أرغموا على الرحيل إلى غزة نتيجة حرب ١٩٤٨، ومن ثم تم طردهم مرة أخرى عندما احتلت إسرائيل قطاع غزة في عام ١٩٦٧، ويتراوح التقدير التخميني لعدد أهالي غزة الموجودون في الأردن من ١١٨ ألف إلى ١٥٠ ألف نسمة، ودخل عدد قليل منهم ضمن برنامج الجنسية الأردنية من خلال التجنس أو توفرت لديهم الموارد المالية لحيازة الجنسية، ويعيش الكثير من الفلسطينيين غير المواطنين في عمان ومدن أردنية أخرى، وتعيش نسبة كبيرة في مخيمات تديرها الأوترو: معظم سكان مخيم غزة (المعروف أيضاً بمخيم جرش) البالغ عددهم ٢٠ ألف نسمة هم من أهل غزة، وبضعة آلاف من سكان مخيم حطين هم من لاجئي ١٩٤٨، ممن هجروا من غزة بعد النكبة.

وحال وصول اللاجئين من غزة إلى الأردن حصلوا على جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لمدة سنتين ولكنهم لم يحصلوا على حقوق الجنسية الأردنية، وتحتل الوثيقة المسماة «جواز سفر» غرضين اثنين: أولهما أنها تدل السلطات الأردنية على أن أهالي غزة ومن يعولون هم سكان بشكل مؤقت في الأردن، وثانيهما أن الوثيقة تقدم لهم وثيقة سفر دولية (ليسه باسبه) من شأنها تمكينهم من السفر إلى دول أخرى خارج الأردن.

عروب العابد هي باحة مستقلة تقطن في عمان وتعمل في مجال قضايا لاجئي الشرق الأوسط، وريدتها الإلكتروني: oroub@go.com.jo

١. مكتب السجلات العامة، وزارة الخارجية، المراسلة رقم ١٩/١١٩، من في سي راب، من المكتب البريطاني في الشرق الأوسط إلى جيه كريستول، في السفارة البريطانية، في القاهرة، ١٩٥٢.

لقد مضى أكثر من نصف قرن منذ أن صرح ضابط بريطاني أنه غر قادر على «رؤية أي أمل في التحور على وطن مناسب للاجئين من أهل غزة العصاة». ولم تؤد قرارات الأمم المتحدة وبروتوكولات الجامعة العربية والتصريحات المعيرة عن قلق المجتمع الدولي إلى أي نتيجة. وينبغي، إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية، أن لا يتم إجبار أهالي غزة العديهي الجنسية على العيش في حالة من الإهمال يتم فيها إقصائهم عن الاتفاقيات التي من المفترض أن تضمن حقوقهم المدنية والإنسانية.

هبة الأردنية الجنسية متزوجة من أحمد، وهو من أهل غزة ويحمل وثيقة سفر مصرية، وبعد ستة من رواجمها، اعتقل أحمد لوجوده في الأردن بدون تصريح إقامة، وتم إبعاده من الأردن، وتم رفض عودته مرة أخرى إلى مصر وانتهى به المطاف في السودان. ولدى هبة الآن طفلة هي غير قادرة على تسجيلها بسبب غياب والدها، ولا يمكنها تحمل نفقات السفر إلى السودان لتكون إلى جانبه.

## هل ما تزال غزة منطقة محتلة؟

إيان سكوبي

هل جُزيت غزة بعد أن انسحب منها المستوطنون والقوات الإسرائيلية في أغسطس ٢٠٠٥؟

محكمة يوغسلافيا إلى الطرف المحتل «بامتلاكه القوى الحاضرة الكافية، أو القدرة على إرسال القوات خلال وقت معقول يشعر الناس بسلطة الاحتلال»

وتحتفظ إسرائيل بالسلطة المطلقة على المجال الجوي والمناطق الساحلية لغزة بموجب خطة فك الارتباط، وتمارس السلطات الحكومية بمنتهى الوضوح في تلك المناطق، وعندما نتفكر مليا في الآراء التي تم التعبير عنها حول السيطرة من الجو على المناطق، من الواضح أن سحب إسرائيل للقوات البرية لم ينه الاحتلال، والشيء الوحيد الذي يعزز هذا الرأي هو دخول القوات البرية الإسرائيلية مرة أخرى إلى غزة بمنتهى البساطة في يونيو ٢٠٠٦.

إيان سكوبي يشغل مركز (السير جوزيف هوتنغ) لأبحاث ودراسات القانون وحقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط في جامعة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، ويريد الإلكتروني: is17@soas.ac.uk، ويسير تحليل

مطولا لحالة غزة بعد فك الارتباط في المجلد القادم من الكتاب السنوي للقانون الإسلامي والشرق أوسطي على موقع برنامج هوتنغ على الإنترنت:

www.soas.ac.uk/lawpeacemid east

www.ltrnd-mfa.gov.il/MFA/Pence+Process/Reference+Documents/Revised+Disengagement+Plan+June-2004.htm

أشكال الإدارة، ومع ذلك حكمت محكمة العدل الدولية في ديسمبر ٢٠٠٥ أنه سيتم اعتبار الوجود الأوغندي في الأراضي الكونغولية احتلالا في حال قامت القوات الأوغندية «بإحلال سلطتها محل الحكومة الكونغولية»، وذلك بغض النظر عما إذا «أقامت أوغندا إدارة عسكرية منظمة للمنطقة المحتلة أم لا».

وترتبط قواعد لاهاي بين الاحتلال وبين قانون الحرب البرية، لذلك قيل أن الاحتلال يتطلب الوجود الفعلي للقوات في المنطقة، ولكن كان قد تم تبني هذه الأحكام قبل أول رحلة للأوغين رايت، واليوم أصبحت القوى الجوية وقدرات الاستطلاع الجوي فائقة جدا، وكما لاحظ اللواء عاموس يادلين، وهو ضابط في سلاح الجو الإسرائيلي، قائلا «تركز رؤيتنا للسيطرة الجوية على فكرة السيطرة، ونحن نتطلع إلى كيفية السيطرة على مدينة أو منطقة من الجو عندما تصبح السيطرة على تلك المنطقة أو احتلالها على الأرض أمرا غير قانونيا»

لقد قامت عدة محاكم بتفسير اختبار «السيطرة الفعلية»، وحسمت المحكمة العليا الإسرائيلية في عام ١٩٨٢ قضية تسميل التي برزت خلال فترة احتلال جنوب لبنان، وحكمت بأن قوات الاحتلال لا تحتاج لأن تكون مسيطرة فعليا على كل المنطقة والسكان، ولكن يكفي أن يتوفر لها القدرة الكامنة لفعل ذلك، وكان هذا الحكم يتوافق مع قرارات المحاكم الأخرى، بما فيها قضية ناليتلي ومارتينوفي التي أشارت فيها

كان الانسحاب من غزة وفقاً للخطة المنقحة لفك الارتباط الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية يوم ٦ يونيو ٢٠٠٤، يعني عدم وجود أي حضور دائم لقوات الأمن الإسرائيلية داخل غزة، ولكن الخطة تنص أيضا على أن «إسرائيل ستحمي الشريط الحدودي البري الخارجي لقطاع غزة وشرقية، وستستمر بالاحتفاظ بالسلطة العسكرية على المجال الجوي لغزة، وستستمر في ممارسة النشاطات الأمنية على ساحل قطاع غزة»، ولص البند السادس على أن «استكمال الخطة سيعمل على تبيد المزايم المتعلقة بمسؤولية إسرائيل عن الفلسطينيين المتواجدين داخل قطاع غزة»

إن البند السادس غامض حيث أنه يشير إلى إنهاء مسؤولية إسرائيل عن سكان غزة، ولكنه لا يذكر شيء عن حالة المنطقة ذاتها، حيث أن المسودة الأولى للخطة نصت صراحة على أن الانسحاب سينهي الاحتلال الإسرائيلي لغزة، ولكن هذه اللغة ليس لها وجود في النسخة الرسمية النهائية.

إن الاختبار الذي يجريه القانون الدولي لتحديد إذا كان طرف ما يحتل منطقة ما منصوص عليه في البند رقم ٤٢ من قواعد لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة ١٩٠٧، والمسالمة بالأساس هي «السيطرة الفعلية»، فإذا نوى الطرف الغازي السيطرة على منطقة معادية، ولو بشكل مؤقت على الأقل فإن هذه المنطقة تعتبر منطقة محتلة. وقد جرى العرف أن يتطلب هذا الأمر من الاحتلال أن يأسس شكلا ما من

# هل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون أن يجدوا الحماية في العراق؟

غابرييلا وينغرت وميشيل ألفارو

يعيش معظم الفلسطينيين والذين يقدر عددهم بـ ٣٤ ألف نسمة في العراق منذ سنة ١٩٤٨ ولم يعرفوا غيره وطناً. وبسبب الصفة اللازمة لهم كمقيدين لصدام حسين وكهشيتيه بهم أساسيين في التمرد فإن العديد منهم اليوم يتعرض للمضايقات، للتهديد بالاعتقال، تلصيق التهم بهم من قبل الأعلام، الاعتقال العشوائي، التعذيب والقتل.

تقارير الاعتقالات العشوائية والتعذيب والقتل من قبل قوات الأمن العراقية أخذت الارتفاع.

يشكو الفلسطينيون، كثيرهم من اللاجئين في العراق، من ازدياد صعوبة تجديد تصاريح إقامتهم وكون إن العملية مძلة بالنسبة لهم. لم يكن مطلوباً من الفلسطينيين الحصول على تصاريح إقامة خلال فترة حكم النظام السابق، أما الآن، فبواجب العديد منهم التهرب عند تجديد إقامتهم كل شهرين. إن عدم إتمامهم لوثائق إقامة سارية المفعول يعرضهم لخطر المضايقات والاعتقال عند نقاط التفتيش الجديدة في بغداد. وقد أقلق الخطاب الذي ألقته وزارة المهجرين والمهاجرين المعنية بقضايا اللاجئين في العراق في عام ٢٠٠٥ مقوضية الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين حيث كانت قد طالبت الوزارة فيه بطرد الفلسطينيين من العراق إلى غزة.

لقد أدى سقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ إلى ترك الفلسطينيين في وضع هش لوضعهم القانوني الغير مؤكد وضباب الأمتيازات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً. فقد تعرضوا للمضايقة من قبل شريعة من العراقيين والمليشيات المسلحة التي استاءت من إتمامهم المزعوم والوثيق بنظام البعث. إن التمرد المستمر، والذي حصد أرواح الآلاف من العراقيين، يلام به عملاء أجانب من الفلسطينيين ولاجئين آخرين من أصول عربية متممين بأفعال إرهابية.

عند سقوط النظام السابق، تم إخلاء المئات من العائلات الفلسطينية من منازلها من قبل ماكين غاضبين لأنهم كانوا قد أجبروا على تأجير منازلهم لفلسطينيين يصلون على إعانات مالية. كان هناك مناخ شديد العداءة إتحاء الفلسطينيين وإستلم الكثير منهم تهديدات لفظية أو جسدية. وكان قد اتهم الفلسطينيون من قبل الإعلام في أيار ٢٠٠٥ بالقيام بأعمال تفجيرية في حي بغداد الجديدة بعد بث متلفز لاعتراقات أربعة فلسطينيين كانت علامات الضرب واضحة عليهم. وكان محامي الدفاع عنهم قد أكد أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم. وقد أدى هذا إلى استهداف الفلسطينيين بشكل متزايد وتعرضهم للاعتقالات العشوائية وإتجاه منازلهم من قبل قوات الأمن المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. وكان قد تم تبليغ مقوضية الأمم المتحدة بأن ٦٠ فلسطينياً تقريباً قد تم احتجازهم في إحدى المرات.

يبقى الوصول لولئك المحتجزين صعباً حيث يبدو أن لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) لا تستطيع الوصول إلى المعتقلين في السجون العراقية. هذا ويقع المعتقلون في مأزق كبير إذا ما تم اعتقالهم مع اندماج احتلال السراح لهم (أو بنسبة ضئيلة الاتصال بعائلاتهم أو الحصول على محامين أو حتى تقديم طلب مراجعة قانونية لأعتقالهم خصوصاً وأن أعداد

كان اللاجئون الفلسطينيون قد جاؤا إلى العراق على موجات متعددة. قدمت المجموعة الأولى (حوالي ٥ آلاف شخص)، من حيفا وبافا عام ١٩٤٨، بينما وصل آخرون بعد حرب ١٩٦٧ أما المجموعة الثالثة فكان قد جاءت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ حين أرغم الكثير من اللاجئين الفلسطينيين على مغادرة الكويت. وفقاً لآخر تعداد أجرته مقوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تموز ٢٠٠٣ فإن أكثر من ٢٢ ألف فلسطيني مقيمون في بغداد. وهناك أعداد أخرى منهم موجودة في البصرة والموصل إلا أن الأوضاع الأمنية الغير مستقرة تمنع تسجيلهم.

إن العراق ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ورغم تبني العراق لقانون اللجوء السياسي (قانون رقم ٥١) لعام ١٩٧١ والذي يوفر أساساً قانونياً لمنح اللجوء لأسباب 'سياسية أو عسكرية' (مادة ١٣١) إلا أنه لم يتم إعطاء اللاجئين الفلسطينيين وضع لجوء رسمي من قبل السلطات العراقية، عوضاً تمت مساعدتهم بشكل كامل من قبل وزارة الدفاع العراقية، ومن بعدها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتم توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة إضافة إلى أنهم تنعموا بمعاملة خاصة نوعاً ما، عملاً ببروتوكول الدار البيضاء والذي أقرته جامعة الدول العربية عام ١٩٦٥. كان قد تم منحهم وثائق سفر خاصة، وكان لهم الحق بالعمل والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الحكومية الأخرى إضافة إلى أنه تم تأمين مساكن حكومية لهم أو دعم مادي لتمكينهم من الحصول على مساكن خاصة بهم. وعملياً، تمتح الفلسطينيون بكثير من الحقوق والرفاهية النسبية التي تمتح بها المواطنون العراقيون، كما عانوا بنفس الطريقة من تدني مستوى المعيشة الذي عانى منه العراقيون أيضاً نتيجة للحروب.

سامت الأوضاع بشكل كبير بعد أحداث ٢٢ شباط ٢٠٠٣ حيث تم تفجير إحدى العتبات الميعة المقدسة إلا وهو جامع العسكرية في سامراء مما أشعل موجة من العنف الطائفي والرفض ضد الأجانب من أصل عربي سني الذين تم اعتبارهم على أنهم ويثقي الصلة بالنظام السابق ولدعمهم التمرد والتي تشكل السنة غالبية. ازدادت أعمال العنف والتمييز ضد الفلسطينيين حيث يعتد أن ١٠ منهم لقوا حتفهم بسبب تعرضهم لهجوم من قبل الميليشيا في منطقة البلدات، إحدى ضواحي بغداد. وكانت مقوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد علمت بمقتل ٨ فلسطيني أربعة في ضاحية البلدات في حزيران ٢٠٠٦ قضي أربعة منهم بهجوم شنته الميليشيا في الحي خلال يومين. ويديع بعض اللاجئين الفلسطينيين أن ١٥٠ شخصاً على الأقل كانوا قد قتلوا منذ أيار ٢٠٠٥. ومع أنه يتعذر تأكيد هذه المعلومات من قبل مصادر مستقلة، إلا أن مقوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت قد جمعت تقارير موثقة تفيد بأن هناك فلسطينيين تعرضوا إلى الاضطهاد والتعذيب والقتل في بغداد. وتشير القصص المرعبة التي يتداولها الفلسطينيون في الخوف الذي يعترى اللاجئين الذين تصلهم تهديدات كلامية ومكثوبة بالقتل وتظالمهم بالمخادعة. ومن الصعب عنونة هذه الأحداث على أنها عشوائية

لشؤون اللاجئين مع وزارة الداخلية للمعالجة بعض العوامل الأكثر سلبية والتي تؤثر على أوضاعهم. وبينما يبدو أن وزارة الداخلية متعاونة، سيتبين لاحقاً فيما إذا كانت لدى الجالية الفلسطينية الضمانات الكافية للمخاطرة والبقاء في العراق.

يحتاج المجتمع الدولي لتوفير النصح والتدريب اللازمين لتعزيز حماية اللاجئين في العراق. إنه من المؤسف أن تؤدي إعادة تشكيل الحكومة العراقية المتكرر إلى إضعاف بناء القدرة المؤسساتية للسلطات العراقية المختصة بالتعامل مع قضايا اللاجئين. إن السلطات العراقية وآخرين بحاجة إلى إعلان بيانات قوية ترحب باللاجئين الفلسطينيين وتؤكد تعميمهم بالحقوق التي ضمنها لهم القانون الوطني والدولي. إنه من المشجع أن آية الله العظمى السيد علي السيستاني كان قد أصدر في ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ فتوى بتحريم الهجمات ضد اللاجئين الفلسطينيين.

#### يجب على السلطات العراقية العمل على ما يلي:

- توضيح الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في العراق وإصدار تصاريح إقامة ووثائق سفر لا تقل مدتها عن عام واحد.
- السماح بعودة اللاجئين الذين فروا من العراق على أساس أن أكثرهم كانوا قد أقاموا في العراق معظم حياتهم أو كانوا قد ولدوا هناك: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قلقة بشأن ١٢١ فلسطينياً في اليمن كانت السفارة العراقية في صنعاء قد رفضت عودتهم.

- الدخول في حوار بناء ومثمر حول قضايا اللاجئين.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة معاناة الشعب العراقي ككل ومجموعات اللاجئين من الوضع الأمني الخطر ومن مشاكل حقوق الإنسان، فإنه من الأكثر ضرورة أن لا تكون أي من الإجراءات مصممة بشكل يجعل من الفلسطينيين مجموعة بحاجة إلى معاملة خاصة لأن ذلك قد يزيد من تعقيد مشاكل حياتهم.

أخذين بالاعتبار المستوى العالي من العنف في العراق وحقيقة أن المئات من الآلاف من العراقيين قد فروا من العراق منذ عام ٢٠٠٣، فإنه ليس من الحكمة توقع أن السلطات العراقية تستطيع ضمان السلامة الجسدية لأي من المقيمين في العراق. ومع هذا فهناك المزيد مما يمكن ويجب

وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمقابلة عدد حيث أبلغت أربع عائلات منهم أنها قد فقدت من أفرادها، وكان هناك شخص يعمل علامات تشر إلى تعرضه للضرب في الأسبوع السابق، كما وادعى آخرون أنهم كانوا معتقلين سابقين أو ضحايا تعذيب نفذته السلطات العراقية بهم. وكان بيل فويليك الذي يعمل مديراً لسياسات اللاجئين في منظمة رصد حقوق الإنسان قد صرح قائلاً: «تغلغل الأردن بابها في وجه مجموعة صغيرة يائسة من الأشخاص كانوا قد شهدوا مقتل أقارب لهم في بغداد. يجب على الأردن أن لا يتعامل بقسوة أكثر مع العراقيين الفلسطينيين الفارين من الاضطهاد، بينما تسمع، بصورة عامة، للعراقيين الهاربين من أحداث العنف بالدخول إلى الأردن».

في ٢٨ نيسان ٢٠٠٦ أعلنت الحكومة السورية رسمياً بالسماح للمجموعة بدخول أراضيها تحت رعاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). أما عندما حان وقت مغادرة المجموعة في ٩ أيار كان عددهم قد وصل إلى ٢٥٠ شخصاً نتيجة لانضمام فلسطينيين إليهم أملاً بالسماح لهم بالدخول إلى الأراضي السورية التي قامت بدورها باستضافتهم (٢٨٧) في مخيم الحول. هذا ولم تنضج ماحية الوضع القانوني الذي يحصل عليه هؤلاء اللاجئين في سوريا.

منذ ٢٦ حزيران ٢٠٠٦، أصبح عدد اللاجئين الجدد الذين وصلوا إلى الأرض الحرام بين العراق وسوريا إلى ٢٦٦ شخص - بينهم أطفال وحوامل - كانت قد رفضت الحكومة السورية السماح لهم بالدخول إلى أراضيها. يقول الفلسطينيون أنهم مصممون على البقاء لحين السماح لهم رسمياً بالدخول إلى سوريا.

كانت هناك تقارير تفيد بأن ثلاث حفلات محملة بالفلسطينيين أجريت على العودة إلى العراق في بداية شهر حزيران وأن قوات الأمن العراقية كانت قد دخلت المنطقة الحدودية متهمه الفلسطينيين بإلتهامها.

#### التعامل مع حاجة اللاجئين الفلسطينيين للحماية في العراق.

تؤكد إتصالات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بممثلي الجالية الفلسطينية في بغداد أن الغالبية العظمى منهم ترغب بمغادرة العراق كما وإن الكثير منهم قد لجؤوا إلى مهربين الأشخاص، وتنتقل أسباب مغادرتهم العراق، يجب على الحكومة العراقية ضمان حماية قانونية وجسدية فعالة للفلسطينيين. تعمل مفوضية الأمم المتحدة

وتحدث من حين لآخر حيث. أنه من الواضح أن هذه المجموعة يتم استهدافها بناءً على خلفيتها السياسية والعرقية - الدينية. وتم تنفيذ بعض هذه الهجمات يعلم أو مشاركة عناصر من قوات الأمن العراقية.

يعيق غياب الأمن ووثائق الإقامة حرية تحرك الفلسطينيين ويحد من حق الحصول على التعليم والعمل، حيث توقف العديد من الفلسطينيين عن إرسال أبنائهم إلى المدارس وعن البحث عن العمل وهم يشعرون بأنهم عالقون في بيتهم.

«هؤلاء الفلسطينيون لاجئون مرتين، حيث تمنعهم إسرائيل من العودة إلى وطنهم الأصلي، ولكن أصبح العراق البلد حيث يستهدفون الآن في العنف» سارة لي ويتسون، مديرة في منظمة رصد حقوق الإنسان/ قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>٢</sup>

و كرد على الأوضاع الأمنية المتردية، فإن مجموعات من الفلسطينيين لجأت للحصول على الحماية في دول مجاورة على الرغم من الأخطار التي يتغلغلها السفر باستخدام وثائق سفر مزورة أو غير نافذة. بعد سقوط النظام قام حوالي ألف فلسطيني بمحاولة الهرب و انتهى الأمر بهم عالقين في الأرض الحرام -منطقة معاهدة في الصحراء الحدودية بين العراق والأردن - في مخيم الرويشد الواقع داخل الأردن. في آب ٢٠٠٣ سمحت الأردن لـ ٢٨٦ شخصاً بالدخول إلى أراضيها من ذوي الزيجات المختلطة. أما الذين لم يحصلوا قسوة الظروف المعيشية في الصحراء، فقد قرروا العودة لمواجهة مصيرهم في بغداد. وفي الـ ٢٩ أيار ٢٠٠٥ تم السماح للأشخاص الموجودين العالقين في منطقة الحرام للدخول إلى مخيم الرويشد حيث ما زال ١٤٨ فلسطينياً يقيمون هناك ثلاثة سنوات بعد تركهم العراق.

إنقلت مجموعة مكونة من ١٩ فلسطينياً إلى الحدود السورية في تشرين الأول ٢٠٠٥ حيث تم إيقادهم على الحدود ليسمح لهم بالدخول بعد شهر من تاريخ وصولهم وقد تمت استضافتهم مؤقتاً في مخيم الحول في محافظة الحسكة، والذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٩١ لاستقبال اللاجئين العراقيين الذين فروا من العراق بعد قمع حركات التمرد الشعبية التي تلت حرب الخليج.

هرب ما مجموعه ١٨١ فلسطينياً لاجئاً بينهم الكثير من الأطفال باتجاه الأردن بين آذار ونيسان ٢٠٠٦ حيث مكثوا على الحدود العراقية بسبب عدم موافقة السلطات الأردنية على دخولهم.

السيدة/غابرييلا فيسغرت، محامية، تعمل كمستشارة/موظفة حماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث يتمحور اختصاصها حول قضايا الشرق الأوسط. بريد إلكتروني: gabriela@wengert.ch

السيدة/ ميشيل ألفارو، محامية تعمل كموظفة حماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/العراق. بريد إلكتروني: alfar@unhcr.org

يعكس هذا المقال وجهات نظر الكاتب الشخصية ولا يمثل بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

www.hadil.org/Documents/Protection/LAS/CashAccess\_Protocol.htm  
http://hrw.org/english/docs/2006/05/12/vyma13372.htm  
http://hrw.org/english/docs/2006/04/07/jordan13136.htm

• تحديد المواقع الآمنة داخل العراق لاستضافة اللاجئين بصورة مؤقتة في حال أقيمت الحدود مغلقة في وجههم.

• المشاركة بتحمل الأعباء والأخذ بالاعتبارات الإنسانية أولاً وليس السياسية منها.

• حت إسرائيل للسماح بدخول الأشخاص الذين يريدون العودة/الانتقال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عمله لحماية حقوق الفلسطينيين والتقليل من مخاوفهم. أما إذا استمر الاعتقاد السائد لدى الفلسطينيين بأن الحكومة العراقية قد فشلت في حمايتهم فإن ذلك سيؤدي إلى هجرات جديدة إلى سوريا والأردن. يجب أن يتم وضع خطط الطوارئ من قبل السلطات الإقليمية ذات العلاقة، المنظمات الإنسانية، جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي.

يجب عليهم فعل ما يلي:

• تحسين القدرة على تكهن حركة اللاجئين ومتابعتها.

• تذكير الدول الإقليمية بالتزاماتها (عملاً بالقوانين الدولية) بالسماح للأشخاص الفارين من الاضطهاد بالدخول إلى أراضيها.

على الحكومات العربية في المنطقة اتخاذ الخطوات كالتالي إتخذتها. إلى حد ما، الأردن وسوريا باظهار الدعم والضيافة والسماح لبعض الفلسطينيين بالاقامة المؤقتة. ولكن أن سوريا والأردن تستضيفان أعداد كبيرة من اللاجئين (من العراقيين والفلسطينيين وجنسيات أخرى) فإن على المجتمع الدولي دعمهما مادياً للتخفيف من الأعباء الإضافية.

ملاحظة: لا يمكن الاعتماد على هذه الوثيقة في جميع الحالات. يجب استخدامها بحذر شديد. لا يمكن الاعتماد على هذه الوثيقة في جميع الحالات. يجب استخدامها بحذر شديد. لا يمكن الاعتماد على هذه الوثيقة في جميع الحالات. يجب استخدامها بحذر شديد.



# التجزئة الأراضي في الضفة الغربية

ديفيد شيرر

الضفة الغربية وتصعب على المواطنين الوصول إلى مناطق الجيوب التي خلفها الجدار الفاصل.

تتجلى إحدى نتائج نظام العزل على المواطنين في فصلهم عن أولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية حيث توجد الخدمات الصحية والتعليمية الرئيسية والتي تمثل أيضاً مركزاً ثقافياً للحياة الدينية واليومية حيث أصبح الوصول إلى مسجد الأقصى، إحدى أكثر المواقع قدسية لدى المسلمين، مستحيلاً على معظم سكان الضفة الغربية.

أدى بناء الجدار الفاصل إلى منح الفلسطينيين من التنقل عبر القدس بل دفعهم إلى سلك طريق يتلف حول المدينة ليمر عبر أنفاق بنيت خصيصاً لتمنح الفلسطينيين من استخدام الطرق التي يستخدمها المستوطنون اليهود. عند اكتمال بناء الجدار.

يصعب الوصول إلى محاور المدن والمراكز الصناعية في نابلس، رام الله، الخليل وأريحا وهي مدن غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على هذه المدن. فأريحا على سبيل المثال، باتت محاطة قناة تحيط بثلاثة من جوانبها بحيث تصبح حركة المرور مجبرة على العبور من خلال نقطتي تفتيش عادة ما تكونان مغلقتين.

كان ١٥٠ ألف فلسطيني يعمل في إسرائيل قبل بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حيث انخفض هذا الرقم بنسبة ٢٩٪ بعده، الأمر الذي فرض

على العديد منهم الاتجاه إلى الزراعة التي تشكل إحدى البدائل الاقتصادية القليلة العدد بالنسبة للعاطلين عن العمل إلا أن القيود الحركية تمنع بشكل متزايد من وصول المحاصيل الزراعية - والتي هي قابلة للفساد بطبيعتها - إلى الأسواق.

يعد وادي الأردن من أهم المناطق الزراعية الفلسطينية، أما اليوم، لا يسمح إلا للفلسطينيين الذين ولدوا هناك، أو لهؤلاء الذين يحملون

أدى وضع نقاط التفتيش المعابر و بحمام النصاريح إلى حُرْنة الضفة الغربية إلى ثلاثة أقاليم رئيسية- إصاعة إلى منطقة القدس الشرقية- تم خلق جيوب تايوية فيها ما أدى إلى عزل المجتمعات الفلسطينية وخُجِد قدرتها على الإعادة من الخدمات إضافة إلى إحصاء التجارة هناك.

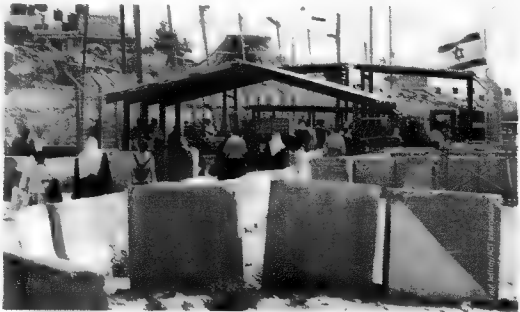
يتم تطبيق السياسات العازلة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- العوائق المتعددة من نقاط التفتيش وحواجز الطرق والبوابات إلى الكتل الرملية والحدائق والتي لرتفع عددها بمقدار ٢٧٥ ليصل إلى ٥٢٥ عائق في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بعد أن كان عدد العوائق ٢٧٦ عائق في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

- أدى الجدار الفاصل المتعرج الذي بنته إسرائيل في الضفة الغربية إلى خلق جيوب (تتواء جغرافية) بين الجدار والخط الأخضر مما يصعب الوصول

تم وضع سياسات العزل هذه بناء على قيود وضعتها قوات الدفاع الإسرائيلية من أجل السيطرة على حركة ٢,٣ مليون مواطن فلسطيني الأمر الذي تبرره الحكومة الإسرائيلية بأنه ضروري من أجل منح المقاتلين الفلسطينيين من تنفيذ هجمات ضد المدنيين في إسرائيل.

استمر نظام العزل بالتطور بطريقة تصمر الفلسطينيين باستخدام طرق محلية صغيرة لكي تتعدى عن الطرق الرئيسية التي خصصت لاستخدام المستوطنين المصري حيث أن هناك ٤٣٠ ألف مستوطن يعيشون في الضفة الغربية.



عازر حور  
إسرائيل، لود، عطف  
الضفة الغربية

إلى تلك المناطق

- هناك أعداد متزايدة من نقاط التفتيش العشوائية والتي يصل عددها إلى حوالي ١٦٠ أسبوعياً في الضفة الغربية مما يؤخر حركة تنقل المواطنين الفلسطينيين بشكل لا يمكن التكهّن به.

- وضعت قوات الدفاع الإسرائيلية تصاريح متعددة تمنع من استخدام كثير من الطرق في

تشكل القيود على الحركة العائق الرئيسي أمام الاقتصاد الفلسطيني والتي تزيد حالته سوءاً بشكل مستمر. وفي سياق متصل، وصلت معدلات الفقر بين الفلسطينيين إلى ٢٥٦٪ ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٧٤٪ مع نهاية عام ٢٠٠٦.

تعتمد التجارة على الحركة السهلة للبضائع وهو أمر شبه معدوم في الضفة الغربية نتيجة لنظام العزل للوضوح هناك.



والعماله، وكلاهما صعب التحقيق إن لم يكن متعذراً بسبب السياسات العازلة.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية بات ينظر إلى الإعانات الإنسانية على أنها الآلية الداعمة للفلسطينيين، إلا أن الإعانات غير كافية ولا تستطيع وحدها أن تسد احتياجات المؤسسات التابعة للسلطة. وبالإضافة إلى ذلك عانت وكالات الإغاثة من التقييد الكبير في حرية حركتها ووصولها إلى مختلف المناطق صعبة حيث أبلغت العديد من الوكالات عن حوادث تأخير ورفض الجيش الإسرائيلي بالسماح لها بالدخول عبر على نقاط العبور إلى الضفة الغربية. وتمتد هذه الآفة لتتألم موظفي الأمم المتحدة الذين كان مرورهم عبر المعابر مضموناً فيها مخاطر، حيث يتم منعهم من الوصول إلى أماكن عملهم عن طريق إعادة توجيههم لاتباع مسالك مختلفة لا يمكن التمكن بهذا الأمر الذي يخالف الاتفاقيات السابقة مع السلطات الإسرائيلية.

تقول الحكومة الإسرائيلية أن سياسة العزل هذه كانت قد وضعت لحماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، إلا أن هذه السياسة أدت إلى فصل مناطق في الضفة الغربية عن بعضها البعض ووضع عوائق لا حصر لها أمام أولئك الذي يرغبون أو يحتاجون التنقل من منطقة إلى أخرى.

بينما يتزايد حجم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، يزداد حجم تعقيد القيود التي تؤمن لهم الحماية على حساب مصادر دخل الفلسطينيين، وها هي المستوطنات اليهودية التي تحميها الأسوار والأسلحة تعيش ميسورة الحال بمحاذاة المجتمعات الفلسطينية الفقيرة والتي تفصلها الحراسة والغيظ نتيجة لسوء الأوضاع فيها. وهذا الأمر وحده قليل بإشغال الصراع الموجود أصلاً.

يرأس ديفيد شير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في القدس التابع للأمم المتحدة والذي يعمل على تنسيق الاستجابة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بريد إلكتروني: ochaopt@un.org

يمكن الإطلاع على آخر التقارير والملاحظات ذات العلاقة بزيارة المواقع التالي:

[www.humanitarianinfo.org/opt](http://www.humanitarianinfo.org/opt)

١ آذار الموع  
[www.palestinecenter.org/cpa/documents/economic.html](http://www.palestinecenter.org/cpa/documents/economic.html)

## تدهور الوضع الاقتصادي

من المتوقع أن تسوء حالة الاقتصاد الفلسطيني بما نسبته ٢٧٥ في الأشهر القليلة المقبلة إذا لم يستلم موظفو السلطة رواتبهم المستحقة حيث توقف دخل السلطة بعد فوز حماس في انتخابات كانون الثاني/يناير. كان نصف دخل السلطة يأتي من الضرائب الموضوعة على البضائع الفلسطينية والتي كانت تدخل عبر الموانئ الإسرائيلية الأمر الذي علقت إسرائيل وفقاً لبروتوكول العلاقات الاقتصادية بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي وقعتها سنة ١٩٩٤. هذا وتوقف دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية ليرتكز انتباههم على القطاع الخاص كبديل لتأمين الخدمات والفرص الاقتصادية للفلسطينيين. والمشكلة أن القطاع الخاص يعتمد بشكل رئيسي على حرية حركة البضائع

تصاريح عمل تغولهم بالعمل في المستوطنات الإسرائيلية. وعادة ما يعاني مزارعو وادي الأردن من عدم القدرة على نقل محاصيلهم إلى الأسواق بسهولة حيث يطر معظمهم إلى الانتظار لفترات طويلة على نقاط التفتيش الأمر الذي يوقع خسائر كبيرة في المحاصيل التي تفسد بسرعة.

هناك عدد لا يحصى من النتائج السلبية التي تخلفها سياسة العزل على الفلسطينيين، حيث أن العديد من المجتمعات الفلسطينية تعتمد على صهاريج المياه التي تسد حاجاتها في فصل الصيف، الأمر الذي يكون مستحيلاً بسبب السياسات العازلة. إضافة إلى أن نقاط العبور والجدران الترابية والجدار الفاصل جميعها تقفل العائلات عن أقاربها وأصدقائها، وعن المدارس والعيادات الصحية أيضاً.



## مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جزيرة الأراضي في الضفة الغربية



### الدليل

- حدود المنطقة كالتالي
- حدود الجيوب للهزادة
- لتقسيم الجدار الذي لم ينتهوا وقطعت لاسرائيل
- خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٨ (خط ١٩٤٨)



# لتحكم في الهوية والحركة في المناطق الفلسطينية المحتلة

جينيمر لويستين

تفرض إسرائيل سيطرتها بقوة على هويات الأربعة ملايين فلسطيني الذين يعيشون تحت سيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ولجأت سلطات الاحتلال ببراعة في خلق حالة انعدام الجنسية لعامة السكان.

وانتقلت مسؤولية إصدار بطاقات الهوية إلى السلطة الفلسطينية نتيجة لاتفاقات أوسلو، ومع ذلك لا زالت إسرائيل هي الطرف الذي يحدد حقوق وحالات كافة الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة، لأنها سيطرت ولا زالت تسيطر على السجل السكاني للفلسطينيين. ولا تمتلك السلطة الفلسطينية أي سلطة للتدخل نيابة عن شعبها، ويتم تخزين بيانات الاسم، والسن، وتاريخ ومكان الميلاد، والانتماء السياسي، والسجل الأمني لكل الأفراد على قاعدة بيانات تحت إمرة الموظفين الإسرائيليون على نقاط التفتيش والمعايير الحدودية.

وقبل إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، أصدرت الحكومة الإسرائيلية - من خلال النظام البيروقراطي للاحتلال العسكري المعروف باسم الإدارة المدنية - بطاقات هوية لسكان المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧، وحصل سكان الضفة

لقد احتفظت إسرائيل بسلطة حصرية على عمليات التسجيل المدنية وإصدار بطاقات الهوية للفلسطينيين منذ أن احتلت المناطق الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ على الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو، حيث أنها تحكم بمفردها في إصدار تأشيرات الدخول

وتصاريح العمل للزوار الأجانب ولعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين لا يحملون بطاقات الهوية في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث تفرض إسرائيل سيطرتها على كل منافذ الدخول والخروج من وإلى المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن وإلى الجيوب/الكثبونات التي أنشأتها داخلها - وبالرغم من فك الارتباط - إلا أنها تسيطر تماماً على حركة تنقل الناس والمركبات من وإلى قطاع غزة.



واليوم يحق لعملة الهويات من سكان الضفة الغربية وغزة تغيير لون بطاقات هوياتهم إلى اللون الأخضر، وهو لون بطاقات الهوية التي تصدرها السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن بعضهم لا يزال يحمل نسخ الهويات القديمة الصادرة من الإدارة المدنية، ولا يزال يحمل سكان القدس الشرقية بطاقات هوية زرقاء اللون، وتحتوي بطاقة الهوية التي تصدرها السلطة الفلسطينية على صورة

الغربية على بطاقات برتقالية اللون، وحصل سكان قطاع غزة على بطاقات قرمزية اللون، وحصل سكان القدس الشرقية على بطاقات زرقاء اللون وهي تشير إلى أن حاملها يتمتعون بالإقامة في إسرائيل ولكن ليس الجنسية الإسرائيلية، ولم يكن هناك فرق سواء كان السكان قد عاشوا لعدة أجيال في فلسطين، أم كانوا لاجئين، أم عائدون «بشكل رسمي» (الذين أتوا برفقة موظفي السلطة الفلسطينية من المنفى عقب اتفاقات أوسلو ١٩٩٣) أم مشردين داخلياً، وتعتبر مثل هذه الشروط بلا معنى في النطاق الإداري الذي تهيمن عليه إسرائيل والذي يكون الفلسطينيون فيه إما سكان شرعيين أو سكان غير شرعيين يمكن أن تتغير حالتهم في أي لحظة.

وأجرت إسرائيل في سبتمبر ١٩٦٧ إحصاءاً مفاجئاً في المناطق التي كانت قد احتلتها لتوها، وتم إلغاء أي حقوق إقامة للأشخاص غير المسجلين، وعلى الفور فقد عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون أو يعملون أو كانوا مسافرين في الخارج أي استحقاق لهم في الإقامة واليوم ليس لديهم أي هوية رسمية، وتقدم بعض من تلك الفئة المعروفة من أي جنسية بطلبات للعودة من خلال برنامج «جمع شمل العائلات»، وتم منح البعض حق البقاء في المناطق الفلسطينية المحتلة كزائرين بصفة مؤقتة أو كسائحين، ولكن حتى هذا الحق كان يصعب الحصول عليه أو الحفاظ عليه.

شخصية والبيانات الشخصية المتعلقة، وبينما تبدو تلك البطاقات أنها وثائق لثبوتية تصدر عن سلطة ذات سيادة، إلا أنها في الحقيقة ما زالت متصلة مباشرة بقاعدة البيانات وبالسلع السكاني الذي تسيطر عليه إسرائيل، وتظهر المعلومات المطبوعة على البطاقات باللغة العبرية والعربية والإنجليزية، ويقطن حاملو بطاقات الهوية في المناطق الفلسطينية المحتلة بصفة قانونية، ولكلهم مواطنين بدون أرض، وبالتالي فهم يواجهون عقبات مستمرة عند استخدام «جوازات السفر» خاصتهم للتنقل دولياً ويواجهون الصعوبات المستمرة التي تراقف الأشخاص من غير ذوي الجنسيات في شتى أنحاء العالم.

● الاتصال بالآلاف الناس المتواجدين في فلسطين ممن يواجهون خطر منعهم إعادة الدخول لتصوهم بعدم اللجوء ولمشاهدة التجارب التي تتعلق بأساليب المبادرة بالعمل القانوني

● جمع المعلومات وتوثيق حالات منع الدخول ومنع إعادة الدخول

● بحث فصليات وسفارات الأشخاص المتأثرين ليحتجوا رسميا وليحموا دعاياهم الذين تعاقبهم هذه الممارسات الإسرائيلية.

لقد نجحت إسرائيل ببراعة في خلق حالة انعدام الجنسية لعامة السكان القاطنين تحت سيطرتها، وهي تريد من إجراءات حرمانهم من أي حرية للحركة، ولأنه لن يُسمح لهؤلاء السكان الذين لا يحملون بطاقات هوية بالعودة إلى منازلهم إذا غادروا فهم يعتبروا سجناء حقيقيين لدولة إسرائيل من خلال نظام التصاريح الذي يقيد السكان جميعهم حتى أولئك المقيمين بصفة قانونية في تلك المناطق ومنعهم من العبور إلى المناطق الأخرى، واتسم «التجريد من الملكية» بأهمية جديدة حيث لم يخسر الملايين من الناس أراضيهم فقط ولكنهم خسروا أي مصادقة دولية على هوياتهم.

وحتى أولئك المحظوظون بحصولهم على بطاقات هوية بإقامة قانونية لا زالوا يواجهون نظام التصاريح الذي يعتبر نظاما معقدا ويجري تطبيقه بلا شفقة أكثر من نظام الصور الذي يطبقه نظام التمييز العنصري، وتوقفت تماما الحركة التلقائية من مكان إلى آخر، وتعمل سياسات الهوية الإسرائيلية على تمزيق العائلات، وقطع الأرزاق، ومنع الوصول إلى الممتلكات، ويجري حرمان أفراد العائلات - بما فيهم أبناء أطفال مغار - من العودة إلى منازلهم وفقا لنزوات خاصة، ويعتبر صمت المجتمع الدولي في وجه هذه الانتهاكات للقانون الإنساني نذيرا بالسوء.

جينيفر لوينستين هي زميلة أبحاث زائرة في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، وتكتب كتابا حول تحول الحركة القومية الفلسطينية، ٢٠٠٦-٢٠١٩: ارتقاء حماس وسقوط فتح، وتعمل كصحفية حرة وعاشت وعملت في القدس وبيروت وغزة، ويريد لها الإلكتروني: amadea311@earthlink.net

جنسية أخرى في مكان ما من العالم أو لم يتأثروا أي هوية قومية.

● أولئك الذين خسروا استحقاقهم في الإقامة في القدس الشرقية نتيجة الدراسة/التوظيف في الخارج في عام ١٩٦٧ أو كانوا ضحايا سياسات «النقل الساكن» المصممة لتقليل عدد السكان الفلسطينيين في المدينة.

● الفلسطينيون من سكان الكويت السابقين، الذين طردوا في عام ١٩٩١ بعد أن ساند ياسر عرفات صدام حسين في الحرب العراقية الأمريكية الأولى، والذين عادوا إلى المناطق الفلسطينية المحتلة ولكنهم بقوا بعد انتهاء تأشيرات زيارتهم (السياحية) المؤقتة حيث لم يكن لديهم مكان آخر يذهبون إليه، وما أنهم غير مدرجين في سجل السكان الفلسطينيين فهم يعتبروا سكان غير شرعيين ويمكن للسلطات الإسرائيلية أن ترحلهم متى شامت.

والزواج الأجنبيات اللاتي يعشن في فلسطين مع أزواجهن وأولادهن لسنوات عديدة يتم احتجازهن حال وصولهن إلى مطار بن غوريون، ويُجبرن على شراء تذكرة عودة إلى الدول التي أتت منها، وحتى الزوجات الغربيات وهي متزوجة من فلسطيني تعاني الآن في الأردن بعد قضاء ٣٣ عاما وهي تغادر الضفة الغربية كل ثلاثة شهور، ولكي يزداد سوء، منع زوجها من مغادرة الضفة الغربية لزيارتها، وهذا تكتيك يستخدم بانتظام لمعاكبة النشاط الفلسطيني منذ بدأ الاحتلال.

إن هذه السياسة تؤثر في أصحاب المهن المحترفين والأكاديميين - من ذوي الأصول الفلسطينية والغربية - الذين يتواجدون في المناطق الفلسطينية المحتلة لأغراض التعليم أو برامج التنمية، أو الأبحاث، أو النشاط الدولي، حيث أن إسرائيل عازمة على تقليص الوجود الدولي في الضفة الغربية وغزة، فعندما يمتنع الفلسطينيون بمفردهم، تستطيع القوات الإسرائيلية أن تستند الذخيرة الحية ضدهم وهي تفعل ذلك بالفعل، حيث يعمل وجود الدوليين كرادع لمثل هذا العنف.

إن لجنة حماية حملة جوازات السفر الأجنبية للمقيمين أو الزائرين للمناطق الفلسطينية المحتلة للمقابلة لهذا الغرض، والتي أطلقت في يونيو ٢٠٠٦، هي مجموعة دعم مكونة من الأفراد والعائلات المتأثرة بالسياسة الإسرائيلية الجديدة التي تمنح دخول حملة جوازات السفر الأجنبية إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، وتوسع هذه اللجنة إلى:

عدنان فلسطيني الجنسية ويعيش في غزة ومتزوج من فاطمة الجزائرية الجنسية، ومنذ أكثر من عقد مضى تقعدا بطلب لإيجاز إقامتها ولكنها لا يزالان بانتظار الرد، ولا تستطيع فاطمة مغادرة غزة لأنها ليس لديها بطاقة هوية أو جواز سفر، وربما لن يتم السماح لها بالعودة أبدا إذا غادرت.

إن الفلسطينيين المولودون في قطاع غزة ولكن ترعرعوا في الضفة الغربية، أو ارتادوا مدارسها أو وجدوا عمل فيها، أو تزوجوا هناك، أو انتقلوا للعيش فيها مستضعفون على نحو خاص، (وكانت مثل هذه التنقلات سهلة نسبيا قبل منتصف تسعينيات القرن الماضي)، حيث يمكن ترحيل أهل غزة المتواجدين في الضفة الغربية إلى قطاع غزة لأن إسرائيل ترفض تغيير أماكن إقامتهم في معابر سجلاتها، ومنع الطلاب القادمين من غزة والذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية من العودة لاستئناف دراستهم بعد قيامهم بزيارات قصيرة لعائلاتهم في غزة، والآن بدأت السلطات الإسرائيلية في منع طلاب غزة المقبولين للدراسة في الضفة الغربية من الالتحاق بالجامعات، ومنع الآن السفريين قطاع غزة والشفة الغربية باستثناء عدد محدود من الشخصيات الهامة» الفلسطينية.

كما تم منع فلسطينيو الشتات الذين قد رغبوا في الدخول إلى غزة بعد «فك الارتباط» من القيام بذلك، واكتشف الأجانب الذين يرغبون في السفر إلى غزة، والقلقون من عمليات الفحص الأمنية المطولة في مطار بن غوريون في تل أبيب، أنهم ممنوعون من دخول غزة عبر معبر رفح أيضا.

واضطر الكثيرون من الفلسطينيين الذين لا يحملون بطاقات هوية بمصادقة إسرائيل إلى مغادرة المناطق الفلسطينية المحتلة بانتظام لتجديد تأشيرات السفر السياحية لكي يستمروا في العيش مع عائلاتهم، وكان الكثيرون يسافرون خارج المناطق الفلسطينية المحتلة - إلى الأردن أو مصر أو قبرص - كل ثلاثة شهور ببساطة ليتتمكنوا من العودة فوراً والحصول على تأشيرة إسرائيلية جديدة، ولم تصدر إسرائيل أي إعلان رسمي عن أي تغيير في سياساتها، ولكنها ظلت تمنع العودة إلى المناطق الفلسطينية المحتلة بطريقة نظامية منذ شهر إبريل عبر الحدود الإسرائيلية الدولية في مطار بن غوريون وجسر أليتي وجسر الشيخ حسين وإيلات.

والمتأثرين بهذه السياسة يشملون:

● المواطنون فلسطيني المولد المجنسين من حملة جوازات السفر الغربية - وخاصة الجوازات الأمريكية - والذين أجبرتهم الظروف على نيل

# الانتهاء من «التنقلات السرية» في شرقي القدس

إلودي غيغو

من استخدام الأراضي وإنشاء منطقة محمية لإقامة اليهود.

ويحظر برنامج تخطيط المدينة، وهو أداة أخرى «لنقل المري»، من تصريحات البناء في المناطق السكنية، وهي المناطق الوحيدة التي يمتلكها الفلسطينيون. وتم توظيف البرنامج للحد من تطور المناطق الفلسطينية المحيطة، حيث سمح للفلسطينيين ببناء عمارة مكونة من طابق واحد أو اثنين فقط بينما تم تعديل الوحدات الإسرائيلية لتصل البناية الواحدة إلى ثمانية طوابق. كذلك يحظر الفلسطينيون الخضوع إلى خلال إجراءات إدارية طويلة ومعقدة للحصول على تصريح بناء تكلف حوالي ٢٥ ألف دولار، وهو مبلغ يعد كبير نظراً لأن دخل السكان الفلسطينيين هو أقل بشكل ملحوظ من دخل الإسرائيليين. وبالتالي يحصل الفلسطينيون على نسبة ضئيلة بشكل يلفت النظر من تصاريح البناء كل عام من قبل بلدية القدس، فقد تبين خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-١٩٩٧ إلى أن ٢٧,٥ من المنازل المبنية بشكل قانوني يمتلكها الفلسطينيون.

## مركز الحياة

في عام ١٩٩٥ أصدرت وزارة الداخلية الإسرائيلية قانوناً جديداً يتطلب من المقيمين الفلسطينيين إثبات أنهم كانوا وما يزالوا يقيمون ويعملون في القدس خلال فترة السبع سنوات الماضية. وقد كان معيار الإثبات غاية في الدقة حتى أن أولئك الذين لم يغادروا القدس أبداً واجهوا صعوبات في إثبات ذلك. وتعرض الفلسطينيون الذين فشلوا في إثبات بأن مركز حياتهم هو القدس وبالتالي لخطر إلغاء إقامتهم وتم رفض طلباتهم لجمع شمل عائلاتهم وأطفالهم. وارتفع عدد المقدسين الذين تمت مصادرة هويات إقامتهم بعد إصدار سياسة «مركز الحياة» إلى أكثر من ٦٠٠. وتم إعلان المناطق المحيطة بالقدس والتي انتقل إليها المقدسين نتيجة سياسات العنصرية على أنها مناطق تقع خارج نطاق القدس وبالتالي تم سحب حقوق الإقامة لأكثر من ٥٠ ألف شخص. وحتى يدافع الفلسطينيون عن حقوقهم في الإقامة علاوة على حقوقهم الاجتماعية، عاد ٢٠ ألف فلسطيني للإقامة داخل حدود بلدية القدس.

أثرت سياسة «مركز الحياة» الإسرائيلية بشكل حدي على حقوق الفلسطينيين في الحصول على المزايا الطبية والاجتماعية، إضافة إلى أنه قد تم حرمانهم من شمل عائلاتهم ومن تسجيل أطفالهم والاضمام

أوشكت إسرائيل على الانتهاء من تنفيذ خطة طويلة الأمد لتغيير البنية الديموغرافية لشرق القدس المحتلة. وقد وصفت السياسات الداعية إلى إلغاء حق الإقامة لأهل القدس الفلسطينيين وتهويد المدينة بأنها سياسات تطهير عرقية.

صاف وجودهم خارج القدس أثناء حرب ١٩٦٧، يعتبرون من سكان الضفة الغربية، وبالتالي يخضعون للسلطات العسكرية. وعقدت الحكومة الإسرائيلية إحصاء لعدد السكان الفلسطينيين المقيمين داخل الحدود الإدارية الجديدة للمدينة، وضمنت حالة إقامة دائمة لأولئك القاطنين في المناطق المحتلة. وكان يحق لهؤلاء السكان الحصول على جنسية إسرائيلية على أن يقرؤا بولائهم للحكومة الإسرائيلية، إلا أن الرغص العام للاعتراف بالسيطرة الإسرائيلية على القدس المحتلة أدى إلى حصول ٢٢,٢ فقط من الفلسطينيين المقدسين على الجنسية الإسرائيلية. وأصبحت الأغلبية الباقية مقيمين دائمين في إسرائيل يخضعون للقانون والشرعية الإسرائيلية، كما هو حال المغتربين الذين جاؤوا طوعاً للعيش في إسرائيل.

وتختلف حالة الإقامة الدائمة في القدس بشكل كبير عن المواطن. فالمقيم الدائم في إسرائيل يتمتع بحق العيش والعمل في إسرائيل دون الحاجة لأيّة تصاريح خاصة، كما يحصل على الخدمات الاجتماعية من الهيئة الوطنية للتأمين. إضافة إلى حق التصويت إلى أبناء وبنات حاملها أو إلى أزواجهم. إضافة إلى أن المقيمين الدائمين لا يمتلكون حق العودة إلى إسرائيل في أي وقت شاؤوا كما هو حال المواطنين الإسرائيليين.

قامت إسرائيل بين الأعوام ١٩٦٧ و١٩٩٤ بمصادرة ٢٤٨ كيلومتر مربع من أراضي القدس الشرقية، ٨٠ منها يمتلكها الفلسطينيون. وما زالت عملية المصادرة مستمرة، حتى أنه في يومنا هذا تقع بالكاد ٧٧ فقط من أراضي القدس الشرقية ضمن ممتلكات الفلسطينيين. وقد كانت عمليات المصادرة هي الأكثر استفاداً لبناء المستوطنات اليهودية والممرات للمستوطنين. وهو انتهاك واضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يصرّ نقل الدولة المحتلة لعدد من سكانها إلى الأراضي المحتلة.

استخدمت بلدية القدس وبشكل مناسب القوانين الحدودية لبناء مناطق خضراء، يفترض أن تكون منفصلة لغايات بيئية وترفيهية، إلا أن هذه المناطق قد استخدمت في الواقع كحطّة لمنع الفلسطينيين

وبعد النصر الذي حققته إسرائيل في حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، قامت إسرائيل بالاستيلاء على القدس الشرقية وهو الجزء الذي كان يخضع لحكم السلطات الأردنية من الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨ إضافة إلى ٦٤ كيلومتر مربع كانت تشكل جزءاً من الضفة الغربية. وبالتالي أصبحت القدس أكبر المدن الإسرائيلية وتم إعلانها بأنها «عاصمة الوحدة والخلود». واستمر المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة باستتكار هذا التصرف الاحتلالي الأحادي الجانب، مدعين أنه انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحرم السيطرة على المناطق باستخدام الأساليب العسكرية. ودائماً ما كان المجتمع الدولي يعتبر شرق القدس بأنها مدينة محتلة، ولكنه كان ينظر بنفس العين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد دعم المجتمع الدولي ادعاه بالحق الفلسطيني بامتلاك شرق القدس بحقيقة أنه في وقت الاحتلال كانت الغالبية العظمى من سكان هذا الجزء من المدينة من الفلسطينيين. وبدأت إسرائيل إثرها بشن حرب ديموغرافية للحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على كل المدينة، وقامت الحكومات الإسرائيلية خلال العقود الأربعة التالية بتطبيق سياسات صممت خصيصاً لتغيير البنية السكانية للمدينة والتأكد من تفوق عدد السكان اليهود. وحتى بناء الحائط الذي يلف شرق القدس، استمر الجانب الإسرائيلي في تحقيق هذه الأهداف من خلال عدد من الأنظمة العنصرية للتقليل من عدد السكان الفلسطينيين من خلال التضييق عليهم في حياتهم اليومية لدرجة لا تقاوم، وتعزيز غزو الاستيطان الإسرائيلي في القرى الفلسطينية المجاورة. وأيوماً أصبح عدد السكان المقدسين الفلسطينيين ٢٣٠ ألف، أي ما نسبته ٢٢٠ من مجموع عدد سكان القدس.

وهوجب الخطة التي وضعها القادة العسكريين الإسرائيليين لما بعد حرب ١٩٦٧، أن يتم شمل المناطق الفلسطينية التي تحوي أعداداً كبيرة من الفلسطينيين، إلا أن عدداً كبيراً من أراضي القرى الفلسطينية شملت ضمن منطقة القدس. وأصبح أولئك السكان الذين لا تشملهم حدود البلدية الجديدة أو الذين

أزول ١٩٨٨ متراً فقط في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ونزج على أثرها ٥٩٤ شخص.٢ وقد تزامن هذا التصاعد مع السيطرة على المزيد من الأراضي والخطط لتطوير مستوطنات يهودية جديدة في قلب الأراضي الفلسطينية مثل رأس العمود أو جبل الزيتون.

إن بناء الجدار على طول ودخل حدود بلدية القدس سيؤدي بشكل قاطع إلى منع الفلسطينيين المطرودين من العودة إلى القدس وذلك نتيجة لمصادرة أراضيهم أو هدم منازلهم أو الضغط الذي يتعرضون له من مجموعات المستوطنين المتطرفين. وبالتالي سيخسرون حقوقهم بالحصول على إقامة دائمة في القدس بموجب سياسة «مركز الحياة» ولن

يكونوا قادرين على الدخول إلى المدينة دون الحصول على تصريح خاص، وستعرض ممتلكاتهم التي تركوها في القدس للاحتلال بموجب القانون الإسرائيلي لممتلكات الغائب.

وسيمنح ذلك الجدار، ذو ارتفاع غائبة أمتار، حجة قانونية لإسرائيل لتحقيق أهدافها طويلة الأمد للحصول على الأمن. وستبقى القدس في قلب الصراع العربي، وسيكون لصمت المجتمع الدولي وفشله بالوقوف أمام استراتيجيات إسرائيل للتنقل تبعية دائمة تهدم أي آمال بالسلم الإقليمي. وسيظهر أن نقل الفلسطينيين هو أمر سيضعه عما قريب واقع لا مفر منه.

يجب أن لا يبقى طي الكتمان.

إلودي غيغو هي محامية متخصصة بقانون حقوق الإنسان، وكانت قد عملت كمستشارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٥ وهي حالياً مساعدة محلل في مركز مراقبة الهجرة الداخلية التابع لمجلس اللاجئين النرويجي في جنيف. يريدها الإلكتروني: elodieguego@hotmail.com

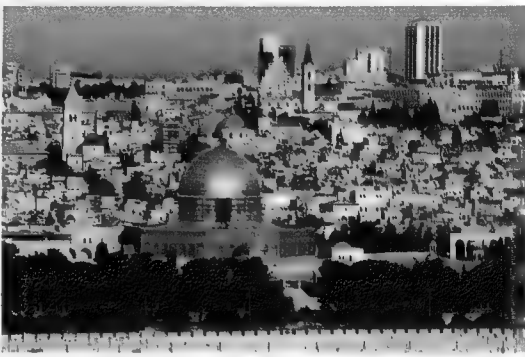
www.jcr.org/english ١

٢ لتوجيه السيرة لادام المندة لشؤون اللاجئين، ١٧ يناير ٢٠٠٦  
٣ بيليم / Planning and Building / ٢٠٠٦  
Statistiscap

الضفة الغربية، وخاصة أولئك الذين يعيشون خارج حدود القدس، لخسارة حالة إقامتهم بسبب سياسة «مركز الحياة». فقد تسبب الجدار في منح العديد منهم من الوصول إلى أماكن عملهم أو الخدمات الأساسية داخل القدس، وهي الأمور التي يجب أن يحافظوا عليها للحصول على الإقامة الإسرائيلية. وأصبح أفراد العائلة الذين لا يحملون بطاقات إقامة دائمة غير قادرين على التخلص من القيود الإسرائيلية حول الإقامة وسيكون على الأزواج الذين يحملون بطاقات الإقامة الدائمة الاختيار بين العيش في إحدى جانبي الجدار أو خسارة وظائفهم وحقوقهم في الإقامة في القدس. وبحسب ما ورد في التقرير الخاص للأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي

إلى خطة هيئة التأمين الوطنية الإسرائيلية. وحرم آلاف الأطفال الفلسطينيين الذين ولدوا في القدس لوالدين لا يحملون هوية القدس من تسجيلهم، وبالتالي لن يتقدروا على ممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في التعليم. وبالرغم من أن سياسة «مركز الحياة» لم تستمر بشكل رسمي، إلا أن انفجار انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ أدى إلى إعادة تفعيله مرة أخرى، ومنذ شهر مايو ٢٠٠٢، رفضت إسرائيل استقبال أي طلبات للم شمل العائلة إضافة إلى أنها رفضت تسجيل أطفال للمقيمين الدائمين الذين ولدوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتنضم الجدار إلى أهداف سياسة «مركز الحياة»



الفلسطينية المحتلة فإن «إسرائيل تسعى إلى المزيد من التقليل لعدد السكان الفلسطينيين في شرقي القدس من خلال إجبار أحد الزوجين على الانتقال للعيش في جهة الضفة الغربية من الجدار».

وكانت مأساة السكن ومستوى الاكتظاظ الكبير في المناطق الفلسطينية من الأسباب التي أجبرت الفلسطينيين على الخروج للعيش خارج حدود البلدية أو أنهم اضطروا إلى بناء منازل متهدئة بها القوانين الإسرائيلية، وبالتالي يخضعون لمخالفات باهضة وتهديدات بهدم المنازل. وهذا ما حصل في الأعوام الأخيرة، ازداد وبشكل واضح عدد الأبنية التي تم إزالتها، بسبب عدم وجود تصريح. وبحسب ما افادته منظمة نيتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أنه بين الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٢ في شرقي القدس تم هدم ٢٦٩ منزل وغيرها من الأبنية، بينما تم هدم

فهو لم يعزل شرقي القدس فقط عن الضفة الغربية وشمل المنطقة في حدود إسرائيل وحسب، ولكنه أيضاً قسّم القرى الفلسطينية المجاورة لشرقي القدس. وتم نصب هذا الجدار على الأراضي المجاورة والتي كانت تعتبر مسبقاً ضمن بلدية القدس (وهما مخيم شعفاط وعناط) والبالغ عدد سكانها حوالي ٥٥ ألف نسمة، وكان معظم قاطني هذه المناطق يحملون هوية القدس. إضافة لذلك فصل هذا الجدار القرى المجاورة التي كانت تعتمد كلياً على مدينة القدس في معيشتها، وأجبر حوالي ٥٠ ألف فلسطيني كان يحمل الإقامة الدائمة على تغيير مكان إقامتهم بسبب نظام الضرائب العنصري وقيود تصاريح البناء التي فرضتها السلطات الإسرائيلية.

وخضع الفلسطينيون الذين كانوا يحملون الإقامة الدائمة الإسرائيلية والذين وجدوا أنفسهم في أراضي

# رسالة الجرافات

حيف هالمر

يعكس تدمير المنازل رفض إسرائيل للاعتراف بوجود شعب آخر يقطن البلاد له مطالبه وحقوقه الشرعية الخاصة به

في أبريل ٢٠٠٢ عملت الجرافات المجنزرة الضخمة من نوع كاتوبيلا ٩٠D لمدة ثلاثة أيام لتدمير أكثر من ٣٠٠ منزل في قلب مخيم جنين المكتظ بالسكان.

إن المعلومات المتعلقة بتدمير المنازل في الضفة الغربية مليئة بالمشاكل والسبب عدم وجود وكالات دولية تعمل بانتظام في هذا المجال، بالإضافة إلى صعوبة الوصول للمنظمات الإسرائيلية، وعدم مصداقية المعلومات التي يصدرها الجيش الإسرائيلي.

لقد تسببت بلدية القدس في وجود نقص حاد في المساكن من خلال مصادرة الأراضي، وعرقلة عملية الإعداد لبرامج تخطيط المدن للأحياء الفلسطينية، وحظر تصاريح البناء، وبضطر الكثير من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية للبناء بدون تصاريح، ليجدوا أن وزارة الداخلية والبلدية قامت بتدمير منازلهم، وبعد أن يضطروا إلى الانتقال إلى السكن خارج المدينة، فهم يفقدون حق إقامتهم في القدس ويتم إبعادهم عن المدينة للأبد.

لقد قضى نور الدين دومري ٢٨ عاماً وهو يعمل في الإدارة المدنية الإسرائيلية كضابط شرطة في القدس، ولديه وسام كبير ورف مليء بالتقدير لخدماته المتفانية. وفي أبريل ٢٠٠٣، بعد مرور شهرين على تقاعده، تم تدمير منزله الذي أنفق عليه كل مدخراته طوال الحياة وقرض مالي، فهو لم يحصل على تصريح لبناء منزله الذي بناه لأنه لم يتحصل نفقات الرسوم المطلوبة التي تقدر بمبلغ ٢٠ ألف دولار أمريكي. وكان رئيسه القديم في العمل على رأس الفريق الذي حضر لهم منزله. وقد قام ببناء منزل أيل للسقوط مكون من غرفتين وسقفة من الصفيح وسط حطام منزله القديم لكي يحصل هو وعائلته على مكان يقيموا فيه، ولا يزال يدين بقيمة القرض الذي حصل عليه لمنزله الأول ويدين بغرامة بقيمة ٥٠ دولار أمريكي لكل متر مربع في منزله القديم - وهي رسوم التدمير التي تحصلها البلدية. وهناك أمر يهدم محل سكنه الجديد، وهو عاجز عن توكيل محام لأن وظيفته الجديدة كحارس أمن ذات أجر متدنٍ جداً. ولقد قضى جل تاريخه المهني مع منظمة يهودية حتى النخاع، وهي إدارة شرطة القدس. فإذا كانت هذه الطريقة هي التي تتبعها إسرائيل في التعامل مع من يتعاونون معها، فما بال أولئك الذين يقاومونها؟

وتستخدم أيضاً كضرب من العقاب الجماعي، سواء «لردع» (هدم منازل الأشخاص المتهمين بارتكاب مخالفات أمنية) أو من أجل التخويف، ويستمر هدم المنازل في كل مكان في إسرائيل، في القرى الفلسطينية والبلدوية «غير المعترف بها»، وفي أحياء الرملة والدلد والبلدات والمدن العربية الإسرائيلية الأخرى.

ويعد سنة ١٩٦٧ جرى تنفيذ عملية - ورسالة - التشريد عبر الخط الأخضر في المناطق المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، ودمرت الجرافات الإسرائيلية أكثر من ١١ ألف منزل فلسطيني منذ عام ١٩٦٧.

• تم تدمير ٢٠٠٠ منزل على الأقل عقب حرب ١٩٦٧ - بما فيها أربع قرى كاملة في منطقة اللطرون (المعروفة الآن باسم «حديقة كندا») وحارة المغربي أمام الحائط الغربي.

• في عام ١٩٧١ أمر آرئيل شارون بتدمير ٣٠٠٠ منزل في مخيمات اللاجئين في غزة تدميراً كاملاً.

• تم تدمير ٣٠٠٠ منزلاً على الأقل في سياق إجراءات قمع الانتفاضة الأولى في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي.

وتشكل السياسة الإسرائيلية لتدمير المنازل الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الكلية للتشريد التي أدت إلى طرد ٢٨٪ من الفلسطينيين من الأراضي التي أصبحت معروفة الآن بإسرائيل؛ ويعيش نصف العدد الكلي للسكان الفلسطينيين (القاطنين في المناطق المحتلة) محتجزين في وطن مقطع الأوصال، بينما يستمر ملايين اللاجئين في العيش في وهن وضعف في المخيمات، بينما يجد «عرب إسرائيل» - المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل - أن وضعهم يتعرض للخطر بازدياد.

«لا يوجد مكان في بلادنا إلا لليهود، ويجب أن نقول للعرب: اخرجوا! وإذا لم يوافقوا، وإذا قاوموا، فيجب أن نخرجهم باستخدام القوة»  
بروفسور بن صهيون دينور، أول وزير للتعليم في إسرائيل، من كتاب تاريخ الهاغاناه (١٩٥٤)

إن تدمير المنازل كان من صميم طريقة إسرائيل في التعامل مع «مشكلة العرب» منذ فكرة إقامة الدولة، حيث قامت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤ بتدمير ٤١٨ قرية فلسطينية على نحو منتظم - أي ٢٨٥٪ من القرى الفلسطينية، وكانت عمليات التدمير هي لب العملية الأوسع للتشريد (التي أطلق عليها الإسرائيليون لقباً أخف وطأة وهو «النقل»). وتعمل سياسة تدمير المنازل على حصر الفلسطينيين في جزر صغيرة أو أنها تستخدم لتعزيز «الأمن» الإسرائيلي،

قوة عاصفة دمرت بيت  
مخيم جنين في فلسطين



والمواطنين العرب واليهود، واليهود الأوروبيين واليهود الشرق أوسطيين، الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، والمتندين والعلمانيين، وأصبح الإسرائيليين في الاعتزال عن العالم بإزدياد. وحتى الشباب والشابات الإسرائيليين يتم تجريدهم من إنسانيتهم بإسراخهم كجنود تطرد العائلات الفلسطينية من منازلهم، وحتى جمال الأرض يتم تدميره حيث تسارع السلطات لبناء أحياء سيئة المظهر وممتدة بغير انتظام وطرق سريعة ضخمة من أجل «المطالبة» بالأراضي قبل أن يزحف إليها الفلسطينيون مرة أخرى، إلى فلسفة الجمال، وحقوق الإنسان، والاهتمام البيئة، والتعليم والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن يتواجدوا مع التشريد والاحتلال، وإسرائيل المحصنة، كما تطلق عليها، مركزة بالضرورة على ثقافة القوة والعنف والفظاظة.

إن الجرافة تستحق أن تنقل مكانها الصحيح إلى جانب الدبابة كرمز لعلاقة إسرائيل مع الفلسطينيين - الدبابة رمز لقتال إسرائيل من أجل وجودها وساناتها في ساحة الحرب، والجرافة رمز للجانب السفلي المظلم لمشروع إسرائيل المستمر في تشريد الفلسطينيين تماما من البلاد.

جيف هالر هو منسق في اللجنة الإسرائيلية ضد تدمير المنازل، وهو أستاذ علوم الإنسان بجامعة في غورويون، في يثر السبع، في إسرائيل، وبريده الإلكتروني: [icahd@zahav.net.il](mailto:icahd@zahav.net.il)

اللجنة الإسرائيلية ضد تدمير المنازل [www.icahd.org](http://www.icahd.org) هي مجموعة سلمية للتصرف المباشر وتقاوم هدم إسرائيل للمنازل الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وبناء الطرف الانشائية، وسياسيات «الإغلاق» و«العزل». وتشمل اللجنة على أعضاء من منظمات سلام وحقوق إنسان إسرائيلية كثيرة، ويتم تنسيق عملها مع المنظمات الفلسطينية المحلية. وتساعد اللجنة الفلسطينيين على تقديم إدعاءات لدى الشرطة، وفي التعامل مع السلطات الإسرائيلية، وفي ترتيب المساعدة القانونية وعملها ماليًا، والتعامل مع الصدمات بله الحياة تحت الاحتلال. وتعمل اللجنة على توعية الإسرائيليين والفلسطينيين لإعادة بناء المنازل المهدامة كشكل من أعمال مقاومة.

يصرخون ويولحون ببنادقهم أثناء دخولهم إلى غرف معيشة العائلات دون خوف من المساءة، ويأخذون الصور، أو يتصلقون إلى أسطح المنازل أو يقتشون في المنزل أو الفناء، ويهينون الكبار ويروعون الأطفال.

وفي الوقت الذي تمتلك في كل الدول والمدن أنظمة تخطيط، وآليات تقسيم المناطق وآليات التنفيذ، تعتبر إسرائيل هي الدولة الغربية الوحيدة والقدس هي المدينة الوحيدة اللتان يرفضان على نحو منظم إصدار تصاريح البناء ويهدمان منازل مجموعة قومية بعينها. وتلك الأفعال التي تذكرنا بجنوب أفريقيا في عهد التمييز العنصري والصرب في كوسوفو تنتهك العهود الدولية لحقوق الإنسان انتهاكاً واضحاً.

● بموجب أحكام لاهاي لسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة، مطلوب من إسرائيل كقوة محتلة أن تحمي السكان الفلسطينيين وأن تضمن احتياجاتهم.

● ينص الإعلان الدولي لحقوق الإنسان على أنه «كل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته. ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن» (المادة ٢٥، ١٩٤٥)

● العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «يجترف بحق كل فرد الحصول على مستوى ملائم للحياة ... بما فيه الطعام، والملبس، والسكن المناسب» (البند ١١، ١٩٦٦)

● العهد الدولي الخاص بإنهاء كافة أشكال التمييز العرقي يلزم الدول الأطراف «على ضمان حق كل فرد في المساواة أمام القانون، بدون تمييز للجنس أو اللون أو القومية أو الأصل العرق ... وخاصة حق السكن» (البند ٥)

● الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠، التي تبنتها الجمعية العامة في الأمم المتحدة (القرار ١٨١/٤٣، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨) تعلن «إن الحق في المسكن المناسب يعترف به مجتمع الأمم عالمياً، وأوجب على الحكومات أن تقبل بالاتزام الأساسي لحماية المنازل والأحياء وتأمينها، بدلا من إلحاق الضرر بها وتدميرها».

إن الخوف من احتمال ثورة النازحين مرة أخرى للمطالبة بإزدهم تمنع الإسرائيليين من التمتع بثمار سلطتهم، وسيطرت الرهيبة المتزايدة من الأجناب والتعصب الديني-القومي على البلاد، وأصبح الاستقطاب يميز العلاقات بين اليمين واليسار،

ن الكثير من آلاف الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة الذين يواجهون تدمير مساكنهم «غير القانونية» بدءوا البناء خلال السنوات الأولى لعملية أوسلو في أواسط تسعينيات القرن الماضي، وبعد أن تشجعوا باحتجالات انتشار السلام، عاد الكثير منهم إلى بلداتهم وقراهم الأصلية واستمرروا أموالهم في منازل جديدة، وفي ذلك الوقت اعتقد الجميع أن سياسة تدمير المنازل قد تتوقف، وبالفعل أوصت إيهام الإدارة المدنية ليعتقدوا أنه بما أن معظم الأراضي سيتم تسليمها للفلسطينيين فإنهم لن يواجهوا أي مشكلة من مشاكل التدمير - حتى وإن لم تتغير سياسة التدمير بشكل رسمي.

واليوم يوجد أكثر من ٢٠٠٠ أمر بالهدم لم يتم تنفيذها، ويأتي يوم تنفيذ الأوامر دون تحذير، كما يبدو أن عمليات التدمير عند حدودها تتم بشكل عشوائي، وعادة ما تأتي طواقم الهدم بصحبة الجنود والشرطة وموظفي الإدارة المدنية في الصباح الباكر مباشرة بعد أن يغادر الرجال إلى أماكن عملهم، وفي بعض الأحيان، ولكن ليس دائما، يتم منح العائلات ساعة من الزمن ليقيموا بإخلاء المنزل من متعلقاتهم قبل أن تشرع الجرافات في عملها. وبما أن بعض أفراد العائلة والجيران يقومون عادة ببعض أعمال المقاومة - أو الاحتجاج على الأقل - يتم إخراجهم من المنزل باستخدام القوة، وأذاً كما تقوم طواقم الهدم (وهم غالبا ما يكونوا عمال صفيح أجناب) بإلقاء ممتلكاتهم خارج المنزل. وبالإضافة إلى هدم المنزل، يشكل تدمير ممتلكاتهم الشخصية مصيبة مالية خطيرة - ناهيك عن المعاناة العاطفية للأشخاص الذين يشاهدون ممتلكاتهم الشخصية وهي تتحطم ويلقى بها تحت المطر والشمس والتراب. وبعد ذلك تبدأ الجرافات بعملها في هدم المنازل، وتستغرق ما بين ساعة إلى ست ساعات على حسب حجم المنزل، وأحيانا تتم مقاومة عملية الهدم وسط عنف جم حيث يتعرض الناس للضرب والسجن والقتل أحيانا، كما يتعرضون دائما للإهانات والتذليل.

ويتم الإشراف على العمل من قبل شخص من السلطات الحكومية المختصة (الإدارة المدنية في المناطق الفلسطينية المحتلة أو بلدية القدس أو وزارة الداخلية في القدس، ومشرقي الإدارة المدنية، الذين هم في غالبيتهم من المستوطنين، معروفون بقسوتهم ووحشيتهم على وجه الخصوص، ولهم دور كبير في الحرب التصفوي النفسية التي هي جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط والتنفيذ، حيث أن سياراتهم الجيب البيضاء من نوع تويوتا، التي تصحبها المركبات العسكرية دائما، تدب الرعب عندما تشق طريقها عبر القرى بحثا عن دلائل على «مخالفات» البناء وهم غالبا ما يسرعون متجهين نحو أحد المنازل ويكبحون فرامل سياراتهم بقوة، ويقفزون منها وهم



## مجرد جدار؟

تيم موريس

الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لا يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح لموظفيهم المحليين، وبذلك يعرضون قدرتهم على الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية المتكثفة وعملية توزيع المساعدات الغذاء للخطر.

يعتبر حاجز الضفة الغربية الجدار أمناً من وجهة نظر إسرائيل، ويشير الصدام لإسرائيل إلى أنها أقامت الجدار المصيص حسب القانون، وليس بموجب على مفوضات القنالة النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين. يُلحِظ المستوطنات غير القانونية إلى داخل إسرائيل.

وإذا كانت إسرائيل تنوي أن يصبح الجدار حدوداً دولية دائمة - كما يشبه الكثيرون في ذلك - فإن إسرائيل ستضم المنطقة العازلة إليها رسمياً، وهناك من يعتقد بأنه بدلاً من منح سكان المنطقة العازلة الجنسية الإسرائيلية، فإنه سيتم استبدالهم بعدد مساوٍ من المستوطنين اليهود الذين سينقلون للعيش خلف الجدار.

يستولي الجدار بعد ذاته على أكثر الأراضي الزراعية وموارد المياه حساسة في الضفة الغربية إلى جانب فلسطيني القدس الشرقية، وسيؤدي توسع المستوطنات إلى شرقي الجدار وهيمته إسرائيل على وادي الأردن إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي والموارد الضرورية للدولة الفلسطينية المستقبلية، ولن يكون هناك وجود للدولة الفلسطينية الحيوية بدون الوصول إلى تلك الأراضي وموارد المياه الحيوية، أو بدون القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية؛ وبدون الدولة الفلسطينية الحيوية، لن يكون هناك أي سلام حقيقي.

قسم شئون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

المعلومات الواردة في هذا المقال مستمدة من:

مجموعة سياسات الطوارئ الإنسانية

www.humanitarianinfo.org/ops/docs/UN/OCHA/OCHABarRpt-Upd16-En.pdf

بتيسليم: www.btselem.org/  
/English/Separation\_Barrier

خطاب ألقاه راي دولفن (مؤلف كتاب جدار الضفة الغربية: هدم فلسطين، مارس ٢٠٠٦، ISBN: 0745324339) www.therusalemfund.org/images/fortherecord.php?ID=278

تيم موريس هو أحد محرري نشرة الهجرة القسرية، ويريده الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

أي إجراء جوهري لوقف بناء الجدار في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وأعلنت إسرائيل أن الأراضي الواقعة بين الجدار وبين الخط الأخضر هي "منطقة تماس" حيث يجب على كل السكان وأصحاب الأراضي الحصول على تصاريح للبقاء في منازلهم وأراضيهم، وباتجاه بناء الجدار، سيحتاج حوالي ٦٥ ألف فلسطيني إلى تصاريح ليعبروا الجدار إلى باقي أنحاء الضفة الغربية. وفي المناطق التي اكتمل فيها بناء الجدار، فإن أطفال المدارس الذين يقطنون في منطقة التماس ويزدادون المدارس الواقعة في الجانب الفلسطيني والمزارعون الراغبين في الذهاب إلى السوق يضطرون إلى الاصطفاف في طوابير بانتظار قدوم أحد سيارات الجيب العسكرية الإسرائيلية لفتح البوابة، وفي العادة تغلق البوابات في تمام الساعة الرابعة عصر، ولا يسمح لسيارات الإسعاف الفلسطينية بالدخول منطقة التماس.

وبعض الفلسطينيين الذين لم يجددوا بطاقات الهوية التي تصدرها إسرائيل يقعون الآن في شرك المنطقة العازلة إلى الأبد، حيث أنهم يخشون من حرمانهم من العودة إلى عائلاتهم إذا عبروا البوابات تجاه الضفة الغربية. واضطر بعض الآباء إلى التوقف عن إرسال فتيانهم إلى المدارس في الجانب الآخر من الجدار خشية على صحتهم وأمنهم، ولأن محكمة العدل الدولية لم تعلن عدم شرعية الجدار فحسب بل وعدم شرعية نظام البوابات والتصاريح، فإن

لقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في بناء الجدار الفاصل في شهر يونيو ٢٠٠٢، وقد تم التخطيط له بأن يمتد بطول حوالي ٧٠٠ كم وتم بناء نصفه الآن، وتقع نسبة ٢٧٥ من طوله الكلي داخل الضفة الغربية بدلاً من أن تمتد على طول الخط الأخضر، وهو الحد المعترف به دولياً بين دولة إسرائيل والضفة الغربية. ويبلغ ارتفاع الجدار في بعض المناطق - وخاصة في القدس الشرقية المحتلة وحول مدينة قلقيلية الفلسطينية - ثمانية أمتار من الأسمنت المسلح، وهو بذلك يبلغ ضعف ارتفاع حائط برلين، وتشمل معظم قطاعات الجدار أبراجاً مسلحة بالقنassing تقع كل ٣٠٠ متر، والجدار عبارة عن أجزاء من الأسمنت وأجزاء من السياج في بعض المناطق الأخرى. والجدار يحاط بمنطقة عازلة بها خنادق، وأسلاك شائكة، وسياج كهربائي، وأجهزة تصوير حراري، وكاميرات فيديو، ومناطيد استطلاع، وإجراءات أمنية أخرى.

ويقطع الجدار أراضٍ في عمق الضفة الغربية - ويفصل أحد قطاعات مسافة ١٤ كم داخل المناطق الفلسطينية - لكي يظل الشبكة الممتدة للمستوطنات الإسرائيلية ومناطق التوسع التي خططت لها. ومتوقع ست وخمسون مستوطنة - تأوي أكثر من ١٧٠ ألف مستوطن - بين الجدار وبين الخط الأخضر، وعندما تأخذ المستوطنات اليهودية الإضافية في القدس الشرقية بعين الاعتبار، فإن ثلاثة أرباع عدد المستوطنين البالغ عددهم ٤٢٥ ألف مستوطن سيقيمون خلف الجدار، وإذا جرى تنفيذ الخطط الحالية سيضم الجدار نسبة ٢١٠ من مساحة الضفة الغربية. وتبلغ التكلفة الكلية للبناء أكثر من ٢ بليون دولار أمريكي - أي ستة أضعاف الميزانية السنوية للأutor.



لقد كان الجدار موضوع أربعة قرارات للأمم المتحدة - اعترضت عليها الولايات المتحدة - في مجلس الأمن وثلاثة قرارات في الجمعية العامة، وفي شهر يوليو ٢٠٠٤ قامت الجمعية العامة وبأغلبية ساحقة بإعادة التأكيد على حكم محكمة العدل الدولية بأن الجدار يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بدمه أو تعديله مساره إلى الخط الأخضر، ومع ذلك لم يتخذ المجتمع الدولي



# مساعداً طارئة للمزارعين المتضررين جراء الجدار الفاصل

سعيد عيساوي وإيلي أرييل

كان لبناء الجدار الفاصل في الأراضي المحتلة من الضفة الغربية على المزارعين أثر كبير حيث أنه فصل العديد منهم عن أراضيهم وتهدف بادرة مشروع خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) في فلسطين إلى تخفيف الآثار الناجمة عن بناء الجدار.

أو لاستبدال الآليات الزراعية وتركيب أنابيب الري. وتم أيضاً بناء ٨ برك آسمنتية لتخزين المياه في المناطق التي لا يمكن فيها الوصول إلى مصادر مياه الري الرئيسية خلال ساعات معينة في النهار، إضافة إلى إصلاح آبار المياه. وقام مهندسو المنظمات الثلاث وموظفوها بزيارة مواقع المشاريع بالرغم من صعوبة المرور عبر الجدار الفاصل. وكانت مشاركة المزارعين إما مادية أو معنوية أو كلاهما. وتمثلت أيضاً بتابعهم للمشاريع بالتعاون مع مهندسي مجموعة فلسطين للهيدرولوجيا (PHG).

بادرت خدمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS) بالتعاون مع لجنة كنيسة المينونات المركزية (MCC) ومجموعة فلسطين للهيدرولوجيا (PHG) بمشروع "المساعدة الطارئة للمزارعين المتضررين من الجدار الفاصل". حيث هيأ الاجتماع المبدئي الذي عقدته هذه المنظمات مع المزارعين بيئة لمناقشة ميزانية المشروع ودور ومجموعة فلسطين للهيدرولوجيا (PHG) الفني إضافة إلى دور المزارعين قبل بداية المشروع وخلال. وساعد الاجتماع في التعرف على الأولويات وتشكيل لجان من المزارعين وافقت المجالس البلدية عليها. إضافة إلى توقيع اتفاقيات تحدد مسؤولية كل مستفيد في هذا المشروع. هذا وعمل المفاوض -الذي تم اختياره جزئياً بسبب حيازته على إذن من السلطات الإسرائيلية بالعمل قرب الجدار الفاصل- جنبا إلى جنب مع المزارعين لإصلاح

يتبع الجدار الفاصل طرقاً متعرجة تتعدى في بعض المناطق ما يقارب على الـ ١٤ كيلومتراً من الخط الأخضر المعترف به دولياً والذي يفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا إضافة إلى أن الجدار يقرب كثيراً من عدة بلدات وقرى مما يفصلها في كثير من الحالات عن الأراضي الزراعية المجاورة أو القرية منها والتي أصبحت على الجانب الآخر من الجدار. ولا يستطيع الكثير من المزارعين الوصول لأراضيهم أو لمصادر المياه، مما يجعلهم غير قادرين على الزراعة الأمر الذي يحرمهم من مصدر دخلهم الوحيد في بيئة اقتصادية ضعيفة أصلاً. وقد تأثرت ٦٠ ألف أرض زراعية في المناطق الشمالية مثل طولكرم وقلقيلية والتي تمثل انتاجها الزراعي ما بين ٢٠-٢٥٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي في فلسطين. هذا وقد أتلّف الجيش ومركبات البناء العديد من شبكات الري هناك.

كان العاملون في المشروع قد واجهوا تحديات عدة خصوصاً فيما يتعلق بنقل المواد والأدوات من الجانب الفلسطيني للجدار وعبره إلى المزارع، حيث أن الجيش الإسرائيلي الذي يسيطر على المخابر والبوابات كان عادة ما يرفض السماح للمقاولين بنقل المواد أو المعدات كبيرة الحجم، وكان على الفرق إيجاد طرق بديلة للتمكن من الوصول إلى الحقول مما كان يتطلب وقتاً طويلاً بسبب طول المسافات البديلة. هذا وما يزال من المستحيل على الكثير من المزارعين نقل المعدات

تدور معاً شباك  
في صناديقها





نتائج خلفها بناء الجدار ولا يمكن معالجتها من خلال هذا البرنامج فقط. هناك العديد من المشاكل بالغة التعقيد وهي بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والتكافؤ الاجتماعي في الضفة الغربية. وتقليل العوائل السلبية على المزارعين، لم نحل إلا جزءاً من المشكلة وهو الحائط. وكما قال البابا الراحل يوحنا بولس الثاني: إن ما تحتاجه الأرض المقدسة ليس جدراناً، بل جسوراً.

عمل سعيد عيسوي في خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) لمدة ٨ سنوات في قسم تخطيط الطوارئ. [sessawi@crsjwb.org](mailto:sessawi@crsjwb.org) بريد إلكتروني.

تخرجت إيميلا إرديل مؤخرًا من جامعة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، وهي عضو في قسم التنمية الدولية التابع لخدمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS). بريد إلكتروني:

[eardell@emc.crs.org](mailto:eardell@emc.crs.org)

[www.crs.org](http://www.crs.org)  
[www.mcc.org](http://www.mcc.org)  
[www.phg.org](http://www.phg.org)

المحسنة، فقد أصبح هناك حافز أكبر لكي يبقى المزارعون ويعملوا في أرضهم. إن كبح جماح هجرة الفلسطينيين من الأراضي الخصبية يساعد على خلق توازن في تركيز السكان في هذه المناطق وهو أمر ضروري للحصول على قرار عادل مستقبلاً.

كان تحسين العلاقات بين المزارعين من إحدى النتائج الإيجابية للمشروع حيث أنه كان هناك بعض التوتر في العلاقات بين المزارعين بسبب التعقيد والتشابك في شبكات الري التي كانت تمر عبر الأراضي الزراعية المجاورة. أما شبكة الري الحالية فتسمح للمزارع بالحصول على مياه الري من عدة شعب أنبوبية دون الحاجة إلى العبور إلى أراضٍ مجاورة. ويساعد تحسين التواصل وإزالة التوتر بين المزارعين على بناء تكامل بينهم مما يدعم أي تأييد مستقبلي للموقف.

لقد خلق الجدار الفاصل كما هائلاً من التوتر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً في المجتمعات التي تسكن في الضفة الغربية. وبينما سرت خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) بالعائد الإيجابي للمبادرة التي ساعدت المزارعين مادياً وحفزتهم على عدم ترك أراضيهم، إلا أن هناك

الزراعية من منازلهم إلى المزارع إضافة إلى أن السلطات الإسرائيلية تمنعهم من نقل المحاصيل لكي تباع في الأسواق المحلية والقانون الإسرائيلي يحظر عليهم بيع المحاصيل الفلسطينية في الأراضي الإسرائيلية. أما عن السماح للساحل الجور عبر النوابات، فهذا يعتمد على تقدير حراس هذه البوابات، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. لم تكن محاولة تسهيل عمليات العبور ونقل البضائع ضمن الأولويات الرئيسة للمشروع، إلا أنها ضرورية للمساعدة على استدامة واستمرارية الزراعة إضافة إلى الحاجة الملحة لمن يدافع عن حقوق المزارعين لنقل المعدات والآليات والمحاصيل عبر الجدار الفاصل.

نتائج واستنتاجات المشروع

قللت المساعدة الفنية من تكاليف التشغيل ونجحت في زيادة نسبة التدفق المالي، الأمر الذي ساعد على ري مساحات أكبر من الأراضي الزراعية بكلفة أقل على المزارعين. وكان ٥٩٠١ مزارع قد استفادوا من هذه التحسينات في طول كرم وقطيفية. هذا وقد تم تشجيع أولئك الذين تقع مزارعهم خلف الجدار على مواصلة زراعة أراضيهم وعدم تركها. ومع تركيب شبكات الري

# انطباعات من زيارة لفلسطين

جوليان غور- بوث

عدت إلى فلسطين في شهر نوفمبر ٢٠١٥ لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد علمت أن الكثير سيذكرون قد تظهر إلى الأسوأ. فالقيود المفروضة على الحياة اليومية أصبحت اليوم أشد مما كانت عليه حسيما أذكر. ولكن تفهيرا واحدا بالأخص خلغني واجما.

## الحياة في الغيتو

وكل المدن والبلدات الرئيسية محاطة بحواجز تفتش دائما، ويبدو المشهد على المداخل المؤدية إلى مدينة القدس والقادمة من رام الله وبيت لحم وكأنه أسوأ صور الحدود الدولية بمشهد الطوابير الممتدة لمئات الأمتار أسفل أبراج المراقبة والألواح الإلكترونية للجدار، ويمكن أن يستغرق الفلسطينيون ثلاث أو أربع ساعات للوصول إلى أماكن عملهم، والشفة الغربية مقسمة الآن إلى خمس مناطق على الأقل حيث يسهل التحرك فيها على المستوطنين والدوليين بينما يتعثر التحرك فيها بشكل كبير على الفلسطينيين بحيث يكاد أن يكون مستحيلا.

وتعتبر مدينة القدس الفلسطينية نفسها من أشهر الغيتوات الملقاة حديثا، ومن الجدير بالذكر هنا أن علامات الفصل هي الأبيض، فلم يعد بإمكان سكان الضفة الغربية دخول المدينة بدون إصدار تصاريح وبدون المرور بحواجز تفتيش ليس لها نهاية، وأصبح للمقدسيون معزولين عن ممتلكاتهم في الجانب الآخر، ويشعر الفلسطينيون في مدينة القدس بمزيد من العزلة ومزيد من اليأس. لقد عشت من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ١٩٩٤ في شقتين مختلفتين في القدس الشرقية وبعيدان عن بعضهما حوالي ١٠٠ متر، وتقع إحداها الآن في القدس الشرقية والأخرى، التي تقع في أبو ديس، متعزلة عن مدينة القدس في الضفة الغربية، والمتاجر والمعاملات التي اعتدت أن أزورها بمجرد عبوري للطريق متعزلة الآن عن بعضها البعض، ولم يعد باستطاعة الشيوخ الذين قضوا حياتهم يصلون في المسجد الأقصى الصلاة هناك الآن، ولا يستطيع الأطفال الوصول إلى مدارسهم.

وما أني أحمل جنسية أجنبية فلنني مررت عبر حواجز التفتيش بكل سر، وتظاهرت بأنني سائح أو كنت ببساطة ألوح بجواز سفرني في وجه الجنود الذين يشكون في أمر الجميع، وما أنني أجنبي صعدت على متن طائرة وعدت إلى ديارني، وما أنني أجنبي فلنني أشعر بالرحم والخيال.

جوليان غور- بوث هو مدير مؤسسة كريم رضا سعيد، وهي منظمة غير حكومية مقرها لندن وتعمل على التأثير بشكل إيجابي ودائم على حياة الأطفال والشباب في الشرق الأوسط.

(www.krsf.org) وزيده الإلكتروني:

director@krsf.org

إن الحاجز الإسرائيلي الفاصل المزعوم هو عمل وحشي وكارثة سياسية وإنسانية تهدد أي تسوية نهائية تتحقق بالتفاوض، فهو يعزل القدس عن باقي المدن، ويفصل بين المزارعين وحقولهم، ويفرق بين العائلات، ويشكل مصدر إهانة للشعب الفلسطيني.

يتوغل الجدار في عمق الضفة الغربية، ويبدو



أن تكون حية وحافلة بالتنقل أصبحت ساكنة، وجير الإسرائيليون أنفسهم بالقول وعارضوا بناء الجدار ومن بينهم جنرالات متقاعدين في الجيش - ولا تزال عملية البناء مستمرة. إن الجدار وحواجز التفتيش والعوثر الترابية والتضاريع التي لا نهاية لهل تحصر الفلسطينيين ليعيشوا في غيتو مغلق، حيث أصبحت البلدات معزولة والقرى منقطعة عن أسواقها بالإضافة إلى تعثر الحصول على الخدمات الأساسية مثل العناية الصحية والمستشفيات.

أن المستوطنات متوسعة بدلا من أن تشكل جزءا من المفاوضات، ويفسح مسار الجدار لهم المجال للتوسع، فهناك مناطق في المحور الغربي للشفة الغربية يمتد الجدار فيها ليعبر الغط الأخضر دون أية أسباب ظاهرة سوى مصادرة أجزاء من أحصأ الأراضي الموجودة التي تركها الفلسطينيون، ومصادرة مياه الطبقات الصخرية المائية التي تتدفق قرب سطح الأرض على طول معظم مساحة هذه الأراضي، وربما هذا سبب أكثر أهمية للإسرائيليين.

# معاقة الخيار الديمقراطي

إبراهيم هيونت

الأيام. ويتم تمويل معظم هذه المشاريع تمويلًا محليًا من خلال لبنان الركة التي ترخصها وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية وتدفق حساباتها.

«بالرغم من أن الاقتصاد الفلسطيني يستهلك مستويات هائلة من المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي، فهذه المساعدات تخفف من آثار الحصار الإسرائيلي، والمجتمع الدولي لا يقدم العون المالي للتخفيف فعليًا من وطأة الاحتلال ويعني إسرائيل، القوة المحتلة، من واجب إعالة الفلسطينيين فقط.

بل إن الاقتصاد الإسرائيلي ينتفع من حقيقة الأمر من أموال المحتاجين لأنه يتم إنفاق نسبة ٢٥٪ من كل دولار من أموال المساعدات المقدمة للفلسطينيين في إسرائيل. ومن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، تضاعف حجم المساعدات إلى ما يقارب المليار دولار سنويًا، ولكن الدخل الشخصي الفعلي في فلسطين انخفض بنسبة ٢٤٠٪ بسبب عمليات حظر التجول والإغلاق. ولن يزدهر الاقتصاد إلا بفتح الحدود الخارجية، وتسهيل الحركة على الحدود الداخلية بين غزة والضفة الغربية، والسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل، ولكن إسرائيل تستمر في فرض سيطرتها الكاملة على كافة حدود غزة، بما فيها حدودها مع مصر والحدود البحرية والجوية ... إن الحكومة الإسرائيلية الحالية تخلق حقائق على الأرض من شأنها استبعاد إقامة دولة فلسطينية حيوية ومجاورة لها ... وسلسلة من الأوطان غير المتصلة، تقع تحت سيطرة الكاملة لإسرائيل وتعتمد عليها جل الاعتماد ...

إن الاستراتيجية الإسرائيلية تُخلف الفلسطينيين دون أي أمل في أن يطرأ أي تحسين على مستقبلهم، وتقوم المحتلين في المجتمع الفلسطيني الذين يرغبون في التوصل إلى حل للتفاوض والشخصيات في أمثال الرئيس عباس ليس لديها أي شيء تقريبي ليعرضوه للفلسطينيين كمثل ما تم تحقيقه من خلال مسار التفاوض، وبدلاً من ذلك يبدو أن المفاوضات أدت إلى تقديم طريقة حياة أسوأ بكثير للفلسطينيين ... والإغواء للنجاح أمام الكثير والكثير من الفلسطينيين هو استئذان أن العنف هو الإجابة الوحيدة» الثانية الدكتور فيليب ستارك، هانساد ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥: العمود 94WH.

لقد عكس دوف وزغلاش، أحد مستشاري يهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي، السياسة الإسرائيلية عندما قال «إن الفكرة هي أن يتبع الفلسطينيون حمية معينة، وليس تجويعهم حتى الموت»، حيث يفترض أن تؤدي آلام الجوع إلى تشجيع الفلسطينيين

إن هون حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، وقرار إسرائيل الذي تبعه باحتجاز أموال الضرائب. ورفض المانحين تقديم الأموال للسلطة الفلسطينية ينكرون مؤشرات خطيرة على رفاهية الأفراد. وعلى الديمقراطية، وعلى المجتمع المدني الفلسطيني.

٨٠٪ من الأسر على بعض من أشكال المساعدات الإنسانية، ويبلغ دخل أكثر من ثلثي هذه النسبة مبلغ أقل من ٢ دولار للفرد يوميًا.

وتعتبر السلطة الفلسطينية التي توظف ١٤٠ ألف شخصاً هي أكبر جهة توظيف في فلسطين، وهي توظف نسبة ٢٣٪ ممن لديهم وظائف في غزة، ونسبة ١٤٪ من السكان العاملين في الضفة الغربية، ولن تستطيع السلطة الفلسطينية دفع رواتب الموظفين وتقديم الخدمات المناسبة للقطاع العام، مثل الخدمات التي تقدمها المستشفيات والمدارس، بينما عزتها خاوية، وتغشى الأمم المتحدة من أن يؤدي التعليق المطول لدفع الرواتب التي يعتمد عليها الملايين من الفلسطينيين إلى تشجيع الأعمال الإجرامية وحالة الفلتان الأمني.

لقد عملت المؤسسات المسيحية والإسلامية، ذات الجذور الدينية، على سد الفجوات في كل الأماكن الخاضعة للاحتلال، وعمل عدد من المدارس الإسلامية، ودور الأيتام، والمستشفيات، والعيادات مع السلطة الفلسطينية في المناطق

الفلسطينية المحتلة، واستخدم الأطفال الكتب الدراسية والمناهج التابعة للسلطة الفلسطينية (بالإضافة إلى دروس إضافية في الإسلام) في المدارس الإسلامية، المخصصة من قبل وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية. وبدون وجود المؤسسات الإسلامية الخاصة بالأطفال المكفوفين والصم والمقعقين، لم تكن هذه الفئات من الأطفال تحصل على ذلك القدر من التعليم إطلاقاً. وتقوم العديد من الجمعيات الإسلامية بتمويل ودعم الأطفال الأيتام أو الأطفال الذين مجبرهم أبائهم، وبعض هؤلاء الأطفال هم أبناء أيتام «أباء شهداء» - وهم مصطلح يطلق على أي شخص قتلته إسرائيليون سواء اشترك هذا الشخص في المقاومة أم كان متفرجاً - ولكن هذه الجمعيات تقول أيضاً الأيتام من أبناء المتعاونين مع الإسرائيليين، وأطفال من يتوق أبائهم نتيجة للأضرار أو الحوادث، ويمكن أن يشمل الدعم على الحصص الغذائية، أو حقائب مدرسية ملينة بالكتب، أو تقديم الأموال للحصول على التعليم، أو الرعاية السكنية في دار

لقد انخفضت مستويات الدخل بنسبة ٢٤٪ على مر السنوات الأربع الماضية بعد أن تصاعد الاقتصاد اثر الحصار، ومنع التجول، والقيود المفروضة على حركة الناس والبضائع، والتدمير المستهدف للبنية التحتية. وأدت عمليات الترويع التي يقوم بها المستوطنون والجيش الإسرائيلي، وبناء الجدار والقرصنة التعسفي



لرسم والعمرات وجباية الضرائب إلى إفلاس الأعمال، وتم استبدال الفلسطينيين البالغ عددهم ١١٠ ألف عامل (٢٣٪ من نسبة السكان العاملين) ممن كانوا يعملون في إسرائيل أو في المستوطنات الإسرائيلية قبل الانتفاضة الثانية بعمال مهاجرين، وانتهت السياحة الآن بحصار مدينة بيت لحم من جميع الجوانب وزحازها عن مدينة القدس.

وبذلك تصبح فلسطين هي أكبر مجتمع يعتمد على المساعدات الأجنبية في العالم، في ظل وجود قاعدة محلية بالغة الصغر من الضرائب يعود مصدر ميزانية السلطة الفلسطينية التي بلغت حوالي ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ثلاثة موارد أساسية، أولاً: مبلغ ٥٧٠ مليون دولار قدمتها دول الاتحاد الأوروبي، وثانياً: مبلغ ٣٣٣ مليون دولار الذي قدمته الولايات المتحدة، وثالثاً: حوالي ٥٥ مليون دولار شهرياً تعيدها إسرائيل للسلطة من عائدات الرسوم والضرائب التي تحصلها سلطات الاحتلال من الفلسطينيين. ولأن تعتمد نسبة



إن الوضع الإنساني في فلسطين كارثي جداً لدرجة أن المساعدات الموجهة من حكومة إلى أخرى لن تكون كافية لضمان تلبية الحاجات الأساسية للناس، ويجب على المجتمع المدني أيضاً أن يتولى على عاتقه مسؤولية تقديم المساعدة للمحتاجين، وهذا الأمر يعتبر أكثر من مجرد مسؤولية بالنسبة للمسلمين فهو واجب، حيث من الواجب على المسلمين أن يدفعوا الزكاة، والإسلام يحثهم أيضاً على دفع الصدقات. ويجب ألا يكون الفقر الذي تحته السياسة وتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم هما محل اهتمام وقلق الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين فقط، ولكنها أزمة يجب أن يخطبها المجتمع الدولي باسم البشرية بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو العقيدة.

إبراهيم هويت هو رئيس منظمة إنتربال ([www.interpal.org](http://www.interpal.org))، وهي صندوق تنمية وإغاثة الفلسطينيين، وتم تأسيسها في عام ١٩٩٤ وتساعد البرامج التي الناشئة محلياً في المناطق الفلسطينية المحتلة، والأردن، ولبنان، وهي أكبر منظمة خيرية بريطانية تقدم المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية للفلسطينيين. البريد الإلكتروني: [info@interpal.org](mailto:info@interpal.org)

أن أي حزب تنتخبه أغلبية الناس بنزاهة وتذكر يتمتع بشرعية تولى الحكم، ويجب منحه الاحترام والحقوق التي تليق بحكومة منتخبة، لذلك يجب على كل الحكومات الغربية التي كانت تتعامل مع الإدارة الفلسطينية السابقة أن تتخبط في الحوار مع السلطة الفلسطينية الحالية وأن تدعمها مالياً، وأن أي إخفاق في تحقيق ذلك سيؤدي فقط إلى معاقبة الفلسطينيين على مشاركتهم في العملية الديمقراطية - والتي الأثد سخرية هو أن الغرب هو الذي شجع على إجراء الانتخابات الفلسطينية، التي انتخب فيها حظيت بنسبة كبيرة جداً من الناخبين بنسبة أكثر من عدد الناخبين المشاركين في الانتخابات المؤخرة في الولايات المتحدة ومعظم قارة أوروبا، وكان قد حضرها فريق كبير جداً من المراقبين الدوليين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن المساعدات الأجنبية لن تكون ضرورية إن لم تُمنح مقابل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لقد تعهد وزراء السلطة الفلسطينية أنهم لن يتقاضوا رواتبهم حتى يتقاضى موظفو السلطة الفلسطينية رواتبهم، ويجب أن يُذكر هذا الموقف الأيثارى للحكومات الغربية أنه كان هناك عامل قوي لعب الغير كان يحفز نسبة ٢٥٪ من الناخبين الفلسطينيين الذين صوتوا لحسام.

على إجبار حماس على تغيير موقفها تجاه إسرائيل أو طردها من الحكومة، وتخطط بعض الدول الغربية لتخطي السلطة الفلسطينية تماماً، وتوجيه المساعدات من خلال قنوات أخرى مثل الأونروا، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية. وكل من المنظمات غير الحكومية في المملكة المتحدة والمنظمات الفلسطينية تعارض هذه المخططات، حيث أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بدور حيوي في زيادة الخدمات الحكومية ولكن ليس لديها القدرة على الشروع في المهمة الضخمة التي تنطوي على الحفاظ على الخدمات المدنية وتقديم الخدمات العامة، فالمنظمات غير الحكومية هي هيئات غير منتخبة، وليس من الملائم وليس مرفوعاً أن تحمل المنظمات غير الحكومية محل السلطات المحلية وأن تتولى مسؤوليات هائلة وهي غير مجهزة لها.

وتعتقد منظمة إنتربال، وحالها كحال الكثير من المنظمات غير الحكومية البريطانية الأخرى، أنه يجب أن تحصل السلطة الفلسطينية على الدعم الدولي بغض النظر عن وجود أي حزب في سدة الحكم، ومن المهم زيادة الوعي العامة تجاه مآزق الشعب الفلسطيني وأن يواجهوا المفاهيم السلبية عن الإسلام والمسلمين التي نشأت عن الحرب العالمية على الإرهاب، حيث تنص العملية الديمقراطية على



# هل يمكن استخدام عبارة النازحين في إسرائيل/ فلسطين؟

دينا أبو سمرة وغريتا زيندر

ومع ذلك يجادل مركز مراقبة التشريد الداخلي أن مسمى النازحين داخليا يُظهر الفلسطينيين النازحين داخليا من غير اللاجئين وللأجنيين المتأثرين بالتشريد الثانوي الذي يمكن أن يزيد من ضعفهم وتعرضهم للأخطار وأن يستغذ آليات المواجهة لديهم. إن مسمى النازحين داخليا يحدد الحقوق والضمانات في ظل حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، بينما لا يقدم مصطلح «نازح بلا مأوى» هذه الحقوق والضمانات، ونحن ننازع عن الاعتراف بالسكان النازحين داخليا في إسرائيل/فلسطين على أساس مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، حيث أن هذه العوامل تظهر الناس الذين قد تسمى السلطات ماسيهيم وتساهم المنظمات الإنسانية المحلية والدولية، ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة موقفا واضحا ورسميا بخصوص التشريد في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة، ويمكن أن يُصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقسم التشريد الداخلي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا لوقف حول حالة التشريد الداخلي في السياق الإسرائيلي الفلسطيني. من وجهة نظر قانونية وعملية.

ويجب إجراء بحثا إضافيا حول تحركات السكان داخل إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة وحول الأثر النفسي الاجتماعي لحالة التشريد طويلة الأجل، وربما تكون المناهج والمعايير التي تم تطويرها لتوثيق التشريد وتحقيق الحلول المبتنية للنازحين داخليا في البلاد الأخرى المتأثرة بالنزاعات، بما فيها برامج التعويضات، نماذج مفيدة يحتذى بها.

دينا أبو سمرة وغريتا زيندر تعلمان كباحثتين في مركز مراقبة التشريد الداخلي، والبريد الإلكتروني Dina.Abousamra@nrc.ch, Greta. Zeender@nrc.ch

إن تعريف النازحين داخليا في إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية المحتلة - على أساس التعريف الذي تقدمه المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي - يحدده أمرا صعبا، حيث أن الأوتروا تعتبر كل من فقدوا منازلهم في عام ١٩٤٨ لاجئين. ومع ذلك فإن المبادئ التوجيهية تعرف النازحين داخليا على أنهم الأشخاص الذين يغربون من منازلهم وسكنهم بدون أن يعتبروا أي حدود معترف بها دوليا

في المناطق الفلسطينية المحتلة يُعتبرون نازحين داخليا ولاجئين على نحو فريد من نوعه.

وعلى عكس حالة اللاجئين المعرفة في اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١ أو في التعريف العملي للأوتروا للاجئين، فإن تعريف النازحين داخليا في المبادئ التوجيهية يعتبر تعريفا وصفيًا محضًا ولا يمنح أي حقوق خاصة، والهدف الرئيسي هو لفت الانتباه للوضع الخاص للنازحين داخليا وللعقوبات التي يجب أن يتمتع بها هؤلاء النازحين ولكن غالبا ما يتم انتهاك هذه الحقوق في حالات التشريد.

## تحدد عبارة نازح داخلي حقوق ذلك الشخص

وتضمنها، بينما لا يمكن لعبارة مشرد ضمان أي منها

وتطلق المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام على الفلسطينيين لقب النازحين نتيجة تدمير المنازل والطرد من السكن «كالنازحين بلا مأوى» فضلا عن تسميتهم بالنازحين داخليا، ولا يرى بعض ممثلي الأمم المتحدة الذين يعملون لمساعدة الفلسطينيين أن ليس هناك أي منفعة من تطبيق مسمى النازحين داخليا على الفلسطينيين، حيث أن حالة اللجوء التي تقدمها الأوتروا مستوى معين من المساعدة بينما يكون مسمى النازحين داخليا هو مسمى وصفي محض، ويشيروا أيضا إلى الاحتياجات المماثلة للنازحين والسكان المحليين حيث تأثر معظم الفلسطينيين بسبب التشرد وحالة انعدام الجنسية، وفي أية حالة يقولون أن النازحين داخليا يشكلون مجموعة صغيرة جدا فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة باللاجئين المسجلين في الأوتروا، والذين يقدر عددهم بحوالي ٧,١ مليون لاجئ.

إن الفلسطينيين الذين فروا من منازلهم أو أجبروا على ذلك خلال حرب سنة ١٩٤٨ أو بعدها، ولكنهم ظلوا داخل ما أصبح الآن دولة إسرائيل يمكن تعريفهم بكل وضوح كنازحين داخليين، حيث تم تشريد مئات الآلاف من أبناء القرى العرب داخل إسرائيل إثر تدمير أماكن سكنهم وتجمعهم، وعانت المجتمعات البدوية من المزيد من أفواج التشرد الداخلي عقب الحرب، واستمروا في الحياة شاقة وخاصة في النقب،<sup>١</sup> ويزيد نقص المعلومات حول أعداد النازحين في عام ١٩٤٨ من تعقيد عملية تقدير عدد النازحين داخليا، وتقدر اللجنة القومية لحقوق النازحين داخليا في إسرائيل (وهي منظمة مقرها مدينة الناصرة) عدد النازحين - في وتضمنها، وفي المدن التي تجمع بين اليهود والعرب مثل حيفا، وعكا، ويافا وفي النقب - بما يقارب ٢٥٠ ألف نسمة،<sup>٢</sup> ويقدر مركز البديل الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن هناك ٢٧٥ ألف نازح داخلي،<sup>٣</sup> ويشكل النازحون حوالي ربع السكان العرب في إسرائيل.

ولم يتم تسجيل النازحين في أي من إسرائيل أو المناطق الفلسطينية المحتلة، وهم يعيشون بشكل عام بين باقي السكان ولا يمكن تحديدهم بسهولة، ويعتبر الفلسطينيون النازحين من منازلهم المتواجدين في غزة والضفة الغربية هم من أصعب الجماعات تحديدا بصورة منهجية وذلك بسبب الطرد من مساكنهم، أو تدمير منازلهم، أو مصادرة أملاكهم، وبينما يبدو أن اعتبارهم نازحين داخليا أمر منطقي، إلا أن بعض منهم يعتبرون لاجئين بموجب التعريف العملي للأوتروا، حيث أنهم هم أو أسلافهم قد تشردوا خلال حرب عام ١٩٤٨، لذلك فهناك فلسطينيون

www.anch.ch/fhtml/memo2/7/forpractices\_lang.htm ١

٢ نظر خلال كاترين كزول، صفحة ٢٨

www.refugee.ch/library/documents/2003gdp\_ar\_2pm.pdf ٣

يمكنكم الاتصال بـ (البريد الإلكتروني: dafra@refugee.ch) حول هياكل رابطة أوتروا،

على dafra@refugee.ch أو dafra@refugee.ch

www.badi.org/Religion/factsheets/gazas.htm ٤

## بدو النقب ... أقلية تم نسيانها

كاثرين كولر

يشتمت وائل الأخسار المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-العمسطيني الانتباه عن سكان صحراء النقب حيوت إسرائيل من البدو العرب. الذين يصل عددهم إلى ١٨٦ ألف و ٦٠٠ شخص. يشكلون ٢١٪ من تعداد العرب في إسرائيل مع كونهم مواطنين إسرائيليين نازحين داخليا يعيشون على الأراضي الإسرائيلية

يشتمت وائل الأخسار المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الانتباه عن سكان صحراء النقب جنوب إسرائيل من البدو العرب، الذين يصل عددهم إلى ١٨٦ ألف و ٦٠٠ شخص، يشكلون ٢١٪ من تعداد العرب في إسرائيل، مع كونهم مواطنين إسرائيليين نازحين داخليا يعيشون على الأراضي الإسرائيلية.

كان بدو صحراء النقب - الذين يتم التفرق بينهم وبين بدو الجليل في الوقت الراهن- الأغلبية العظمى التي سكنت تلك المنطقة قبل تأسيس دولة إسرائيل. وكان معظمهم قد اضطر إلى الفرار، أو تم نفيه وتوجيهه خلال وبعد اندلاع حرب ١٩٤٨، والتي أصبحت صحراء النقب

واعترفت بقبائلهم. وإذا أراد أي بدوي الحصول على الجنسية الإسرائيلية، فكان من الواجب عليه الانتساب إلى إحدى هذه القبائل بغض النظر عن نسيب الأسلي. ومن ثم يتم إجبار هؤلاء على الرحيل والإقامة الدائمة في ٧ مدن محددة من قبل الدولة. بعدها تقدم لهم العروض التي تتضمن إعانات، أرض، حق الحصول على مياه الري والكهرباء، استخدام الطرقات المراكز الصحية والمدارس، إذا وافقوا على التخلي عن المطالبة بأراضيهم في النقب والإقامة في المناطق المخصصة.

على الرغم من كل هذه الضغوطات لم تعد نسبة البدو الذين وافقوا على الرحيل النصف، في حين بقي النصف الآخر في المنطقة المغلقة ضمن مستوطنات «غير قانونية» وغير معترف بها من قبل الدولة، حتى وإن كانت داخل المناطق التي خصصتها الدولة لهم، حيث يواجه العديد منهم خطر هدم بيوتهم أو المحاكمة بسبب استخدامهم «غير القانوني» للأرض.

بعدها محور تركيز الجهود الاستيطانية اليهودية، مما حرم البدو من حق الوصول إلى معظم أراضي الرعي واضطروهم إلى التخلي عن طريقة معيشتهم التقليدية.

أما القبائل التي بقيت، فقد تمت محاصرتها وإجبارها على دخول «المنطقة المغلقة»، وهي منطقة في شمال شرق صحراء النقب تشكل ١٠٪ فقط من حجم الأرض الأصلية التي كانوا يملكونها قبل ١٩٤٨. وقد بقيت خاضعة للقوانين العسكرية حتى سنة ١٩٦٦، ولم يسمح لهم خلالها بمغادرة المنطقة المغلقة إلا بعد حصولهم على إذن من الجيش. بعد هذا قامت إسرائيل بتعيين ١٩ شيخا



ومما يسمح هؤلاء بالحصول على المياه والكهرباء وخدمات البنى التحتية الأخرى بشكل محدود للغاية، وبما أنهم يسكنون في مناطق غير تابعة للبلديات، فإنه لا يمكنهم الحصول على تصاريح البناء التي يحتاجونها، إضافة إلى غياب أي مخططات مستقبلية لتنمية القرى التي يسكنونها، على الرغم من أن الخطة التي تم رسمها سنة ١٩٨٨ لـ «السبع - سادس أكبر مدينة إسرائيلية حالياً» كانت قد عرفت المدينة على أنها خلفية (على مقربة من الساحل) وأنها «ثانية القومية». هذا وتبقى أراضي هؤلاء غير موجودة على الخرائط الرسمية أو محل مكانها المستوطنات المستقبلية التي تخطط الحكومة لبنائها.

أظهر استطلاع للرأي -كان قد أجري مؤخرًا- شعور البدو العام بعدم الرضا تجاه التوطن حيث وصفوا تأثيره بالسلبية، الأمر الذي يرجع إلى الحوافز التي تم عرضها عليهم، وإلى عدم السماح لهم بالحصول على التعليم، والحكم الديموقراطي المحلي، والخدمات الصحية، وحقوق السكن كثيرهم من المواطنين الإسرائيليين. ولا يؤثر النزاع على ملكية النقب على نوعية الحياة التي يحظى بها البدو وحسب، بل له تأثيرات سلبية على الهوية البدوية العنيدة أيضًا. ويبقى مستقبل بدو صحراء النقب غير مؤكد ومحفوف بالصعاب.

تعمل كاثرين كولر على التحضير لرسالة الدكتوراة بها في قسم التنمية الدولية في جامعة أوكسفورد. [kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk](mailto:kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk) [kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk](mailto:kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk) [kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk](mailto:kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk)

لمزيد من المعلومات انظر:

❖ مركز دراسات وتطوير المجتمع البدوي، جامعة بن غوريون في النقب: <http://w3.bgu.ac.il/bedouin>

مركز مساواة: [www.mossawacenter.org/en/about/about.html](http://www.mossawacenter.org/en/about/about.html)

❖ منتدى التعايش السلمي في النقب: <http://dukum.org>

❖ المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: [www.arabhr.org/factsheets/factsheet3.htm](http://www.arabhr.org/factsheets/factsheet3.htm)

❖ لجنة الأربعين: [www.assoc40.org](http://www.assoc40.org)

والمسؤوليات، إضافة إلى حل النزاعات وممارسة السيادة الاجتماعية. وتتمثل العقبات أمام التكتل العائلي في استحالة توسيع المنازل بسبب محدودية الأرض المخصصة لهم، والتي تتناسب مع النمو السكاني بينهم، حيث تصل نسبة المواليد لدى البدو إلى 2٧ سنوياً، وهي الأعلى عالمياً. لذا فقد شاع بين أبناء الخيم والأبنية خلف المنازل، لكي تستخدم في استضافة التجمعات الاجتماعية أو كمطابخ خارجية. ويتم عادة تحويل أجزاء من المنازل إلى حوانيت أو حظائر، الأمر الذي يتعثره السلطات الإسرائيلية مخالف للقانون، الذي يمنع الممارسات التجارية في الأحياء السكنية، إلا أن هذا هو مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للكثير من العائلات.

«علينا تحويلهم من بدو إلى طبقة عاملة مدنية تخدم القطاع الصناعي والخدمي والبناء والزراعة ... لن يعيش البدوي على أرضه مع قطعاته، بل سيصبح شخصاً متمسكاً يأتي ويعود إلى منزله في وقت ما بعد الظهيرة ويتنعل حذاءه... بينما يذهب أولاده إلى المدرسة وشعرهم مصفف. ستكون هذه هي الثورة، لكننا من الممكن أن نستغرق جيلين لتصبح راسخة ... على ظاهرة البدو أن تنقضي».

الجنرال موفي دايان، ١٩٦٣.

تم فرض مشاريع تثبيت الإقامة وسياسات الاستيعاب الاجتماعي على الرعاة في جميع أنحاء العالم. ويمكن النظر إلى سياسات الاستيعاب والموقف الإسرائيلي تجاه البدو بشكل عام على أنه جزء من هذه الأساليب. فالهوية الإسرائيلية منبئة بشكل مرتب في معارضتها لعرب الداخل والخارج على حد سواء. فأن تكون إسرائيلياً، يعني ضمناً أنك «غربي» وديموقراطي ومتحضر وعقلاني ومتعلم، بيد أن العربي وخصوصاً البدوي متأخر واستبدادي وعاطفي، ولا يستحق مكاناً في إسرائيل إلا إذا أثبت رغبته في «التحضر». لذا فإن المشاريع التي تخططها إسرائيل للبدو، تتمحور حول صورته كدولة متحضرة وديموقراطية في منطقة متخلفة. أما تصميم إسرائيل على الاستحواذ على أكثر ما يمكن من أرض فيعتبر تحقيقاً للأهداف اليهودية التي تتمثل في شعار «أرض إسرائيل».

أنكرت إسرائيل كل حقوق الأرض وملكياتها في منطقة النقب بهدف تحويلها من أرض عربية إلى مستوطنات يهودية. كما تنظر إسرائيل، إلى صحراء النقب، على أنها أرض فارغة أو إقليم مباح (غير خاضع لأي سيادة) ينتظر تحويله إلى مستوطنة يهودية أخرى. ويتم النظر إلى البدو على أنهم لا يملكون جذوراً تربطهم بالأرض، وليس لديهم أي حق بامتلاكها. ويتم استخدام أدوات قانونية

تتم زيادة المراقبة الموضوعية على المستوطنات «غير القانونية» من خلال وحدة بيئة شبه عسكرية أسسها أرييل شارون سنة ١٩٧٦ سميت «الدورية المضاربة» (غرين باترول) تملك صلاحية هدم الخيم «غير القانونية» والسيطرة على جميع أراضي الرعي، ومصادرة الدواب، وإثلاف المحاصيل، إذا ما اتفقت أصحابها التصاريح المألفة، إضافة إلى تفريغ وإخلاء ساكني المستوطنات «غير القانونية». وكانت قد أدت عمليات الاقحام التي قامت بها هذه الدورية إلى التسبب بأضرار فادحة وإيقاع عدد من القتلى في عدة مناسبات، وفي حال تم اكتشاف مبان غير قانونية من خلال المراقبة الجوية، يتم إبلاغ المالكين بأمر هدم تتم محاكمة كل من لا يستجيب له، وتفرغه، وإلزامه بدفع تكاليف الهدم كاملة.

هناك ٢٢ ألف منزل غير مرخص في منطقة النقب، وجميعها معرضة لخطر الهدم وفقاً لما أفادت به لجنة الأربعين (اللجنة من أجل الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها في إسرائيل).

يعاني البدو الذين يعيشون في المناطق المعترف بها أوضاعاً على الدرجة نفسها من السوء، فهم من أفقر المجموعات التي تواجه مشاكل اقتصادية ومادية مماثلة في إسرائيل. حيث يعاني البدو من نسبة بطالة مرتفعة، ومن المخدرات ومن معدل جريمة مرتفع، ومن عدم الاندماج الاجتماعي وتدني نسبة التعليم.

أما وضع البنى التحتية، فهو رديء، إذ أن الإثارة في الشوارع، وأنظمة الصرف الصحي، والأرصفة، غير متكاملة في جميع البلدات تقريباً. ولم تعطى سلطات التخطيط أهمية كافية لاحتياجات ثقافة البدو، خصوصاً فيما يتعلق بالتكتل العائلي الذي يهدف إلى المحافظة على أواصر القرى بشكل تقليدي في بيئة مستقرة، من خلال مشاركة الموارد

# الفلسطينيون - تخطي دائرة العنف

لوسي نسبية

ويشمل اللاعنّف بأسمى معانيه تحويل ضمير أحد الأطراف المعادية بطريقة يشعر بها هذا الطرف أن أفعاله غير أخلاقية ومن ثم يتوقف عنه، وعندما لا يفعل ذلك، يمكن أن تلعب الأطراف الخارجية (من دولة أخرى) دوراً فيها، وعلى نطاق أوسع يمكن اعتبار اللاعنّف توكيداً على الإنسانية وتنمية للقوى الكامنة بدلا من الغرائبات المضادة لها، ومثلما يولد العنف الكراهية ويؤدي إلى نشؤ حلقة مفرغة وهمجية، يمكن أن يستخدّم اللاعنّف لكسر تلك الحلقة، ولذلك يعتبر اللاعنّف كشكل من أشكال الدفاع عن الحقوق والتفويض الذي مكن الناس من النهوض - حتى في وجهة العنف الطائفي - والاحتفاظ بإنسانيتهم.

## التدريب على اللاعنّف

يتخصص عدد متزايد من المنظمات المحلية في مجال التدريب على اللاعنّف ونشاطات اللاعنّف، وقد درب مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف نشطاء في ثمان مدن رئيسية في الضفة الغربية وهناك مدن أخرى في الانتظار.

في أوائل عام ٢٠٠٢، حضرت مجموعة من القادة العسكريين من حركة فتح إلى مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف تطلب تدريباً على اللاعنّف من أجل كسر الحلقة المفرغة التي ترعرعوا معها - وهي حلقة مفرغة من النشاط والسجن، والمزيد من النشاط والمزيد من السجن - من أجل أن يمنحوا أطفالهم مستقبلًا، ومنذ ذلك الوقت أخذ عدد هؤلاء القادة في الازدياد. ورئيس حركة فتح في قلقيلية (إحدى أكثر المدن الفلسطينية تحفظاً) هو أيضاً رئيس مجموعة اللاعنّف النشط في مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف هناك، والآن يوجد لدى مدينة طولكرم ونابلس والخليل - كل البلدات الفلسطينية الكبيرة - نشطاء من التيار الرئيسي في المجتمع وينظمون ورشات العمل، وعمليات التدريب، ومخيمات الشباب التي تروج للديمقراطية (بالرغم من انعدام الديمقراطية في بعض هذه الأماكن)، وبدائل العنف، وينصت الشباب في كل مكان بنهم إلى مسلسل اجتماعي إذاعي ينتجه مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، ويركز المسلسل على القضايا الفلسطينية التي تروج لخيارات اللاعنّف فيما يتعلق بكافة مجالات

لم تتسم المقاومة الفلسطينية خلال معظم المائة سنة الماضية بالعنف بقدر ما اتسمت باللاعنف. وعلى ضوء انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، يخاطر الفلسطينيون من التعرض للإقصاء الجماعي واتهامهم بالعنف واستحالة النحاور ومعهم أكثر من أي وقت مضى. وتوجد في الحقيقة أشكال جديدة حية ومثمرة من اللاعنّف النشط.

وإعالة عائلاتهم، وإرسال أطفالهم إلى المدارس دون خوف، وهكثف فيها التحرك بحرية من مكان إلى آخر، وأن يروا الشمس بدلا من الجدار، وأن يعتنوا بماشيئهم وأن يفلحوا حقولهم التقليدية. ويمارس معظم الفلسطينيون أشكالاً من اللاعنّف النشط كل يوم ببساطة عن طريق محاولتهم البقاء أحياء،

لقد استخدم الفلسطينيون الإضرابات والمظاهرات والمظاهرات باستمرار - وهي كلها أساليب لاعنف المعروفة - منذ بداية الصراع، أولاً ضد البريطانيين ولاحقاً ضد الإسرائيليين، والآن ومع معاناة البلاد من نقص في الضروريات الأساسية حيث لا يستطيع الأطفال أداء الامتحانات



أو الذهاب إلى العمل رغم العوائق والمخاطر التي لا تعد ولا تحصى، وبينما تصبح القيود على الحركة والحياة اليومية قاسية بازدياد ويصبح الوضع السياسي ميئوس منه بازدياد، أصبح هناك فوّ موازي في اهتمام الفلسطينيين بالبدائل واختيار العنف كوسيلة للحياة وكشكل وحيد للمقاومة التي يمكن أن تنجح.

بسبب نقص الورق، ومع نشوء التوترات الدائمة بين الأحزاب السياسية التي بدأت في التحول إلى حرب أهلية، قد يبدو مفهوم اللاعنّف الفلسطيني وكأنه يتسم بالتناقض لكنه مع ذلك واقع حي.

إن ما يرغب به الفلسطينيون أكثر من أي شيء آخر هو حياة عادية يستطيعون من خلالها العمل

المنظمة من المنظمات النسائية، إلا أن أثر هذه الفعاليات لن يكون محسوساً إلا بوجود اشتراك دولي وتغطية إعلامية، وإذا تمكنت النساء من خارج الشرق الأوسط من القدوم كمرافقات دوليات ليشاهدن معنة الفلسطينيات ويتحدثن عما يشاهدن، فلربما يستمع العالم لأصواتهن، وربما يستطعن عندها تشجيع الإسرائيليات على المساعدة للتصويت لصالح إنجاز حكومة أكثر نزوعاً للوافق، وعلاوة على ذلك، إذا ركزت وسائل الإعلام على الفلسطينيات تركيزاً أكثر مما هي عليه الآن، لربما يكون هناك أمل في وجود الدولة الفلسطينية الحيوية والحل العادل الذي راوغ الرجال إلى الآن.

### دور الرأي العام

ولكي تنجح عملية السلام، يجب تشجيع الرأي العام على رؤية حقيقة ما يجري في كلا المجتمعين، وأن تتواصل الشعوب مع بعضها البعض وتتعامل كيش، حيث أن أي الرأي العام السليبي لأي من الطرفين يوجب النزاع ويخلد دائرة العنف، وعلى العكس فإن الرأي العام الذي يؤيد الحل العادل للنزاع يمكن أن يساعد على تجميع القيادة التي تدعم اتفاقية السلام، وفي ظل توازن القوى الذي يحالي إسرائيل، فإن الرأي العام الإسرائيلي يعتبر أحد مفاتيح السلام - ويتأثر الرأي العام ذاته تأثراً كبيراً بفهم وإدراك الرأي العام الفلسطيني، ويجب إقناع الرأي العام الإسرائيلي أن هناك رغبة عارمة وحقيقية في السلام عند الشعب الفلسطيني.

وبينما تمتع القيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية وغزة فعلياً أي اتصال بين كل الإسرائيليين والفلسطينيين، باستثناء الأفراد الأكثر تصميماً من الطرفين، تتمتع وسائل الإعلام بدور حاسم في نشر المفاهيم وتغطية الرأي العام والتلاعب بهما في هذا النزاع، فقدمنا يقتصر كل ما يقرأه أحد الأطراف من الطرف الآخر على التصريحات الغاضبة فإن الخوف والاستقطاب، ويوجب على وسائل الإعلام أن تقدم التقارير حول الرغبة المشتركة في السلام

حيث كنت أشرق مركبات الاحتلال التي تجوب شوارع مدينتي بالحجارة، واعتقلت لمدة ثلاثة أيام عندما كنت في سن الرابعة عشرة، وتعدت عتاياب مهينة أثناء احتجازي، وأصبحت أكثر عنفا ضد الاحتلال، وتطور العنف لدي على هيئة رد فعل انتقامي، حيث أنني تعرضت في الانتفاضة الأولى لسياسة «تكسير العظام» وأصبحت بأعيرة نارية ويجراح عدة مرات، وكنت أشرق حثفي في إحدى المواجهات، وبالرغم من ذلك فإنني حققت ما أردت في ذلك الوقت، فقد كنت بطل لشعب، واستمر ذلك وكان له أثر على حياتي الاجتماعية حيث كنت أجد حولاً لكافة مشاكلي بالعنف.

استمر العنف ليكون جزء هام في حياتي خلال الانتفاضة الثانية حتى مورت بتجربة جديدة، حيث التحقت بدورة تدريبية لمركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف في مدينة نابلس وتطلعت قيم اللاعنف، ولم أتوقع أن يطرأ أي تغيير بسرعة بسبب التجارب القديمة التي مرت بيها، ولكن عندما افتتح المركز فرعاً في نابلس تم تعييني رئيساً له، وإنهائات علي أسئلة حول النزاعات الاجتماعية والسياسية، وأول مرة في حياتي تأملت في أسباب النزاعات، ومنذ ذلك الحين عملت بجد مع الأطفال ولجنة الإدارة لتعزيز الديمقراطية واللاعنف في مجتمعي، وما أنني كنت أحد ضحايا العنف، فإنني أفضل كل ما يوسعي لمساعدة الناس، وخاصة الأطفال الفقراء، ليتجنبوا التجربة التي عشتها وأصبحت مثلاً يعطي به الكثيرون من الشباب الذي يرغبون في معرفة المزيد عنى وعن سبب اختيار لأسلوب اللاعنف، قيس عوايص، منسق مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف في نابلس

### أصوات النساء

إن تاريخ اشتراك الفلسطينيات في أعمال اللاعنف في الصراع القومي الفلسطيني قديم جداً ويعود إلى بدايات الصراع، وبينما يستجيب الشرق الأوسط والعالم إلى العنف الذي يتسبب فيه الرجال، فإن ضرورة رفع صوت النساء ليسمعها العالم أصبحت أعظم من أي وقت مضى.

وبالرغم من وجود بعض ضحايا اللاعنف (مثل المسيرات) وبعض الاحتجاجات والالتصامات

الحياة، من قضايا النوع في الأسرة إلى المقاومة السلمية للاحتلال.

وعلى مدار الثلاث سنوات الماضية قام مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف بتدريب مستشارين في المدارس على اللاعنف وفصل النزاعات وتطوير منهج لهم، ولقد أدى النزاع إلى بزوغ حاجة ماسة لوجود المستشارين، ومع ذلك فهناك مستشارين اثنان فقط لكل ثلاث مدارس، وتشترك مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف أيضاً في تطوير منهج «القيم الأساسية» في مشروع مشترك مع الجامعة العبرية، ويتركز المنهج على تعزيز القيم الأساسية في النظام التعليمي، وسيتم إدارة بعض من ورشات العمل مع الإسرائيليين الذين يقومون بعمل مواز.

إن استخدام الاحتلال الإسرائيلي للقوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني، وولادتي في زمن الاحتلال، حملاني لشرب الكثير من الأفعال العنيفة، فلقد كنت من بين أرب قادة الانتفاضة الأولى، وذلك عزز تفكاري تجاه العنف حتى أن ذلك أثر على علاقتي مع الآخرين، وتعرفت على مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف في الانتفاضة الثانية، ولم يؤمن باللاعنف في ذلك الوقت، ولكنني التحقت بدورة تدريبية أدارها المركز عن المقاومة السليقة، وقد تشاجرت مع المدرب، وهرور، ووقت وبعد أن أدركت معاهيم اللاعنف، اقتبعت أنني كنت مخطن، واعتذرت للمرب وبذات في استيعاب مفاهيم اللاعنف التي هي الآن جزء من عائلتي، وأدركت أنه يجب علي أن أقوم بتغيير الحياة التي أنزعموها، وأن أعلم أنه يجب علينا، نحن الفلسطينيون، أن نسعى وراء طريقة أخرى للصراع خاصة وأنها أفضلنا أكثر من أربعين عاماً مستخدمين العنف دون جدوى، وأعلم أن استخدام الفلسطينيين للعنف جعلنا عتيقن في أعينهم وهذا يشكل خطراً على مرحلة بناء الدولة لأننا بحاجة لدولة ديمقراطية، والآن أصبح اللاعنف هو أسلوب حياتي وأنا فخور بذلك.

نور الدين شحادة، منسق في مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف في طولكرم

تعودت على الكفاح من المدرسة، وكنت أعترض للضرب من قبل أسرتي لإرتعابي على الذهاب إلى المدرسة، ولقد استخدمت العنف ضد وفاقني في الصف، وخاصة أولئك الذين شعرت أنهم أفضل مني، وبعاً أن ألتصمغ الذي، ولدت وترعرعت فيه يقدر الأشخاص القويمة البطولية، فإنني طمعت دون وهي لأن أصبح أحد أولئك الأطفال، وبعثاً أصبحت في سن المراهقة أصبحت السياسية أو العنف السياسي، بالآخرى جزءاً من حياتي.

مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف  
فلسطين، من كركنت  
فلسطين، من كركنت  
فلسطين، من كركنت  
فلسطين، من كركنت  
فلسطين، من كركنت



أنواع الدعم لتنشئة الاعنف وتوفير السبل والمجال أمامه للنمو والتقدم.

لوسي نسيبة هي مؤسسة ومديرة مركز الشرق الأوسط للديمقراطية والاعنف ([www.mend-pa.org](http://www.mend-pa.org)) وكانت قد شغلت قبلها مركز مديرة المركز الفلسطيني لدراسة الاعنف، وبريدها الإلكتروني: [mend.lucy@gmail.com](mailto:mend.lucy@gmail.com).

وهدم منازل الناس، ومنع المرضى من الوصول إلى الرعاية الطبية.

وهناك التزام متنامي من جانب بعض الإسرائيليين الشجعان للقيام بمجازفات حقيقية من أجل السلام، مثل رفضهم للخدمة العسكرية (التي لا ترحب بهم في السجون فقط، ولكنها تضعهم على اللائحة السوداء مدى الحياة)، والمحافظة بعبور حواجز الجيش لنقل الطعام أو تقديم العلاج الطبي للفلسطينيين المقيدين بالقبود المفروضة على الحركة والتنقل.

ولسكي نتيج عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يجب أن نتج على المستوى الشعبي، والالتزام بالعمل بأسلوب الاعنف هو السبيل لتحقيق هذا النجاح، والمطلوب الآن هو تقديم كافة

وأن تعطي مصداقية للأصوات التي تتحدث جهاراً ضد استغلال النزاع.

### إنسانية مشتركة

توجد لدى الإسرائيليين أيضاً مشاكل اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى الرعب الذي يعيشون فيه. ومن الضروري إذا كنا نرغب في النجاح في تحقيق سلام مستديم أن نعمل على مخاطبة مخاوفهم وعلى إزالة الأنماط السلبية السائدة مثل الاعتقاد بأن الفلسطينيين إرهابيون والعمل على إعادة غرس وجهة النظر الإنسانية عن الفلسطينيين لعامة الإسرائيليين، وإذا سمح المزيد من الإسرائيليين لأنفسهم بروية الفلسطينيين كبشر، فسيجدون أنه من الصعب جداً عليهم إطلاق الرصاص على الأطفال،

## المجتمع المدني يستجيب لفجوة الحماية

فيفيان جاكسون

قرار سيطرت محكمة العدل الدولية على الحائط - وهو القرار الذي صوتت ضده فقط إسرائيل، والولايات المتحدة، وأستراليا وثلاث دول صغيرة في المحيط الهادي. ولكن ما تكن الجمعية العامة قادرة على إرغام إسرائيل في الالتزام بمسؤولياتها كقوة إحتلال بما أن قرارات الجمعية لها قيمة أخلاقية ورمزية فقط وليست ملزمة قانونياً. وكما هو مذكور في المقالات السابقة، لا تمتلك وكالة الأمم المتحدة نفوذ وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أي سلطة للعمل مع ضحايا الإحتلال غير اللاجئين.

منذ ٢٠٠٢ أقدمت المنظمات غير الحكومية والنشطاء الأفراد على أخذ دور بارز جداً في محاولة لتعديلات قلة الحماية الدولية الرسمية المقدمة للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقد أثار وفاة إثنان من أعضاء حركة التضامن الدولية - رايتشل كوري التي قتلت ببولدوزر كاتربيلر مدرع في غزة في مارس ٢٠٠٣ وتوم هرنال الذي أصيب بالرأس من قنص قوة دفاع إسرائيلية في أبريل ٢٠٠٣ - انتباه عالمي لضرورة وجود تدخل غير حكومي دولي لحماية الفلسطينيين.

إن حركة التضامن الدولية هي فقط أحد المجموعات الكبرى من مجموعات المجتمع المدني المحلي والوطني التي تستخدم العمل السلمي لمعالجة حقوق الإنسان المعيشة للفلسطينيين الناجين

في شباب أليات حماية سكان المناطق الفلسطينية المحتلة وفرد أو مختار المجتمع التوتوي. تدخل لحل هذه العقبة نشطاء المجتمع المدني الفلسطيني والاندفاعيين عن حقوق الإنسان الذين يتصلون مع الممثلين عن الفلسطينيين والإسرائيليين

«محتلة»، فهي لا تعتبر إتفاقية جنيف الرابعة عائق قانوني نحو تطبيق سياساتها لتغيير مخطط المناطق الطبيعي والسكاني.

تتهك الحكومة الإسرائيلية القانون الإنساني الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات محكمة العدل الدولية بقبولها السلي لمعظم قرارات «المجتمع الدولي». وفي الوقت الذي تنظر فيه الأمم المتحدة وأعضائها بوضوح إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة على أنهم أراضي «محتلة»، بالكاد

حس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إسرائيل على الالتزام بحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي أبدت فيه الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة والتي كان لها وجوداً أكثر وعكست الرأي العالمي، صادقت بالإجماع على

وقد مثلت إتفاقية جنيف الرابعة، التي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر ١٩٥١، تطلعات المجتمع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لتقديم الحماية الدائمة للمدنيين الذين يعيشون تحت الإحتلال العسكري. ويعتبر التوسع الكبير الإسرائيلي بالمقارنة مع عدد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الإحتلال شاملاً ومثيراً أكثر البنود الرئيسية للإتفاقية بشكل منقطع أو دائم. وكما تدعي إسرائيل بأن الأرض التي تسميها يهودا والسامرة هي أرض «منازع عليها» وليست



سنة ٢٠٠٤، في غزة  
قوة دفاع إسرائيلية  
تدخل لحل هذه العقبة  
نشطاء المجتمع المدني



سند قري للاجئين  
الذين يطمحون في  
العودة إلى أراضي  
الضفة  
تتبعهم الشرطة في  
قري للاجئين

تحت الاحتلال. ومما لا شك فيه أن وجود النشطاء الإسرائيليين والدوليين بجانب الفلسطينيين يعيق حركة الجيش والشرطة الإسرائيلية ويغفون من وطأة العنف المستخدم ضد الإحتجاج السياسي الشرعي.

متأثرة من الدعاية والإعلام السليبي، تعمل إسرائيل الآن على تحديد وصول ممثلي المجتمع المدني الخارجي. وقد أظهرت وفاة رابيتل كوري وتوم هرنندال رغبة دولة إسرائيل في استخدام القوة القاتلة ضد العمل السلمي المباشر بل أنه أيضاً أظهر بشكل أوضح أن الجنود الإسرائيليين يجب أن لا يبقوا يبعدون عن إدعاءات

إنتهاكات القانون الإنساني الدولي. بينما أدين الجندي العربي الإسرائيلي المسؤول عن موت هرنندال. بقي واضحاً أن الجنود الإسرائيليين المخرفين الأعلى رتبة هربوا من هذا الإدعاء.

تواجه هذه الأشكال الجديدة للتضامن صعوبات أخرى. فيمكن للغرباء أن يتصرفوا بشكل يعتبره الفلسطينيون غير ملائم أو وفح. لذا قد يكون وجود مجموعة غير منظمة من النشطاء للعمل داخل المجتمعات الفلسطينية المتأثرة وهي تكافح داخل الواقع اليومي للإحتلال محاولة التخطيط للأعمال السلمية عملية حساسة. وعلى الرغم من هذا، قدمت الشبكات العالمية والمحلية المدنية السلمية أدوات وقائية هامة في الحالات التي فشلت فيها الحماية الرسمية.

فيبيان جاكسون، هي طالبة دراسات عليا في جامعة بريستول، وهي عضو في جمعية يهود للعدالة للفلسطينيين ([www.jfjp.org](http://www.jfjp.org)). عاشت فيبيان عدة شهور كمتطوعة دولية في محاولة لمساعدة سكان قرية نينون في الضفة الغربية لإسترداد بيوتهم التي تركوها نتيجة لتهديد المتطرفين من مستوطنة يهودية أتامار. البريد الإلكتروني: [vj6002@bristol.ac.uk](mailto:vj6002@bristol.ac.uk)

[www.mohdch.co.uk/ntm/36/92.htm](http://www.mohdch.co.uk/ntm/36/92.htm) 1  
[www.palestinecity.org](http://www.palestinecity.org) 2

#### منظمات حقوق الإنسان التي انشأها الفلسطينيون والإسرائيليون:

مركز بديل للموارد لحقوق الفلسطينيين

[www.badiil.org](http://www.badiil.org)

المقيمين وحقوق اللاجئين

<http://asp.alhaq.org>

الحق

[www.aldameer.org](http://www.aldameer.org)

الضمير

[www.alternativenews.org](http://www.alternativenews.org)

مركز الاستعلامات البديل

[www.btselem.org/English](http://www.btselem.org/English)

بيتسيلم

[www.machsomwatch.org](http://www.machsomwatch.org)

ماخسوم (نقطة تفتيش)

[www.icahd.org](http://www.icahd.org)

الجنة الإسرائيلية ضد أعمال تهديم البيوت

[www.taayush.org](http://www.taayush.org)

تعايش

[www.rhr.israel.net](http://www.rhr.israel.net)

حاخامات للدفاع عن حقوق الإنسان

#### المجموعات الدولية:

أوبريشن دوف [www.operationdove.org](http://www.operationdove.org)

[www.cpt.org](http://www.cpt.org)

فرق صانعي السلام المسيحية

[www.quaker.org.uk/eppi](http://www.quaker.org.uk/eppi)

البرنامج المكمل العالمي في فلسطين وإسرائيل

ركزت مجموعات المجتمع المدني العالمية على قضايا الحماية طويلة

المدى التي ذكرت في الإتفاقية - بما في ذلك الحق في متابعة المعيشة -

وأرادت تأسيس علاقات تجارية مع المناطق الفلسطينية المحتلة:

[www.olivecoop.com](http://www.olivecoop.com)

تعاونية الزيتون

[www.zaytoun.org](http://www.zaytoun.org)

زيتون

<http://freedom-clothing.co.uk/news>

لباس الحرية



المساعدات الأوروبية للمستضعفين  
من الفلسطينيين

دانیلا کافینی

تساهمة الأموال القادمة من القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية في التخفيف من معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي دعم المشاريع الممثلة الثلاثة ملايين لاجئ في الأردن ولبنان وسوريا والدرع عاليا بما يتجاهل الخدمع الدولي إحتياجاتهم الإنسانية

فلسطين في سنة ١٩٤٨ وانتهى بهم المطاف في مخيم التريب للاجئين قرب مدينة حلب شمال سوريا، حيث طفقوا «رأسي»، وانتقلت عائلته إلى حمص بحثا عن ظروف معيشية أفضل، ثم جاء إلى دمشق حيث التقت بزوجةها، «أصبحت أمي» في المدينة الكبيرة «مستحيلة»، فقد كانت مكلفة جدا، لذلك قرروا العودة مندم خمس سنوات. لقد أودنا العيش في مكان أفضل وأقال تكلفه، إلى حين العائلة وقتت في مأساة جديدة في طريق عودتها إلى وطنها، فقد توفى زوج أختها المفضل في عام ٢٠٠٥، وبالرغم من أنه كان حبيب مقعده المتحرك، إلا أنه يعمل حائكا ويهني دخلا ضئيلا ليعيل زوجته وأطفالها الثلاثة، وحتى هذا الدليل الذي زخري أخفق في فهمه، وترسل قائلة، «لقد كان ذلك طاعة زوجي أصعب المهن التي مررت بها، واعتقدت فلما لنني لن أصعب المهن العمري»

ومر عام على وفاة زوجها وبدأ الأمل يحمل بالتدريج محل أسوء المخاوف التي كانت تنتابها وتقول «لقد ساعدني الناس بشكل لم أتوقعه، فأولادي يتبعني أينما وقي تقائليدا لا يخذل مجتمعا هؤلاء الأطفال. لقد تلقيت المساعدات من الكثيرين من الناس.»

صنفت حالة زايكا على أنها حالة «عسر اجتماعي»، وهنا أن منزلها كان بحاجة ماسة للتزيم فقد تمكنت من الانضمام لبرنامج الإقليمي الطارئ لإعادة تأهيل المساكن التي تموله المفوضية الأوروبية مبلغ يقارب ٢,٧٥ مليون يورو ووقتئذ الأثروا، وقد تم تزيم منزل ٢٣٤ منزلا آخر في سوريا والأردن ولبنان في غضون شهور قليلة والفضل يعود لتعاون السلطات المحلية السورية، والاستفاد حيث ١٧٠٠ شخص بشكل مباشر من هذا البرنامج. حيث تم إعادة بناء ٥٠ مسكن في حصص باستخدام أسلوب «المساعدة الذاتية»، حيث يجب على المستفيدين أن يكملوا العمل بأنفسهم حيث قاموا بشراء المواد اللازمة، واستأجروا العمال وأشرفوا عليهم بالتنسيق مع موظفي الأثروا، وعتبرت هذه المشاركة مع ما وجدنا أنها أفضل للمستفيدين من خلال إعطائهم حسا من الملكية.

وهذا ما حدث مع زايكا التي تقول «والآن بعد أن أصبح مسكننا آمناً وصالحاً للسكن، أشعر فعلاً أنه باستطاعتنا المضي قدماً، وبشكل ما اعتدت على واقع وحدانيتي، وأدركت أنه يجب عليّ المضي قدماً. لقد نحى أطفالى بسرعة في الأشهر القليلة الماضية. إنهم رائعون ويبدسون دروسهم جيد لكي يتمكنوا من

- دعم النشاطات الاقتصادية الصغيرة الحجم وفرص العمل.

● توفير الدعم النفسي للأطفال.

● إعادة تأهيل وتمديد شبكات المياه، وتأمين عملية التخلص من مياه الصرف الصحي المنزلية بشكل سليم وآمن.

• دعم مساعي الأمم المتحدة والصليب الأحمر لحماية السكان المدنيين من أثار النزاع، وضمان إمكانية حصولهم على الحاجات الأساسية بماشيا مع مبادئ القانون الإنساني الدولي.

ترميم أماكن إيواء عائلات اللاجئين

تقول زايكا سعيد (٤٨ عاماً)، وهي ابنة لعائلة لاجئة ولم ثلاثة أبناء، «هذه أول مرة في حياتي أمتلك فيها شيناً، فهاتان الغرفتان صغيرتا الحجم ولكنهما صالحتان للسكن، والأهم من ذلك أنهما ملكتنا». وكان زايكا بعد

أن أضحت وعائلتها حياتهم في التنقل قد انتهت بهم اللطاف في مدينة حمص على بعد ١٦٠ كم من دمشق، ومنذ أن تأسس معهم في عام ١٩٤٨ ازداد عدد سكانه بشكل كبير ومن بناء مساكن في كل المساحات المتوفرة مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي تدهورا خطيرا حيث قطنن الطرق الباطر وظلتا اللبالي للإضاءة والتهوية الطبيعية، أمعا المدارس في تدفئة ومنهدة، ونظام الصرف الصحي وبخاصة ماسة التطوير والتصين، ومستويات البطالة والفقر مرتفعة.

وتتشابه قصة زايكا وقصص  
الكثيرين، وتقول «رحل والدي من

تعتبر المفوضية الأوروبية من أكبر المساهمين في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني حيث قام قسم المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية بتقديم أكثر من ١٩١ مليون يورو منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠ لتلبية الاحتياجات الماسة للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي لبنان والأردن وسوريا.

وتستخدم الأموال التي يقدمها القسم الإنساني في  
المفوضية الأوروبية للأهداف التالية:

● تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية في المناطق المعزولة في المناطق الفلسطينية المحتلة.

● تقديم المساعدات الغذائية للمجموعات المتأثرة بشكل خاص بالقبوض المفروضة على الحركة.

✱ إعادة تأهيل أماكن إيواء اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان.

عبد الجودر اللواتي  
في عائلته الرصد التي ذو  
تعليمية في جميع الاحوال  
في مصر في سوربة اجندة  
واسرة برامج، خاتمة لأخير  
ملاكاً والذي خاض بقوسه  
لأزمنة مصرية





٦٠٠ ألف نسمة (١٦٪ من السكان) تحمل نفقات احتياجاتهم الأساسية من الطعام والمأوى والملابس.

سيمتدح التعبير عن التضامن الأوروبي من خلال المساعدات العملية، وبروز التزام أوروبا في نوفمبر ٢٠٠٥ على لسان مفوض المساعدات الإنسانية والتنمية، لوس ميشيل، عندما أكد للاجئين في خان يونس، في مدينة غزة على أن أوروبا لن تتناكس، ولن نخذلكم أبداً، والاتفاقية التي وقعتها للتو [تقديم ٢٤ مليون يورو لبرنامج الغذاء في الأورو]

الأرض واستغلال الموارد البديلة للمياه مثل الينابيع المحمية من التلوث الخارجي.

وتشعر المفوضية الأوروبية بالقلق بشأن تدهور الأوضاع في الضفة الغربية وغزة، حيث تعتمد نسبة ٤٠٪ من السكان على المساعدات الإنسانية، وتعتبر ظروف المعيشة المتدهورة نتيجة مباشرة للنزاع ومواره المنطوي على العنف، ولقد أثر الجدار العازل على المئات من الناس بعزله لقرى كاملة ومنعها من الوصول إلى المياه، وسبل كسب الرزق،

كسب معيشتهم في المستقبل. ما الذي أمله؟ أريد أن يحصل أطفالنا على التعليم، وأسأل الله أن يساعدنا في حياتهم، وأن أظل دائما على مقربة منهم.

وعندما سألتها عن أرض أجدادها، صمتت زايكا لبرهة من الوقت، وهمت قائلة دم أر فلسطين من قبل. لقد ظلمت أرachel طوال حياتي من مكان إلى آخر، ولا يمكنني أن أتوقف عن الحلم بالعودة. إنني أشاهد الأخبار طوال الوقت وما يحدث هناك، وأحدث نفسي قائلة ربما سيتمكن أطفالنا من العودة إلى أراضيهم، ولكنني أشعر أن هذه البلاد هي وطننا أيضا. معظم الناس حول العالم لديهم وطن واحد، ولكن نحن لدينا وطنين: وطن حقيقي، والآخر خيالي.

### الاستجابة لازمة المياه

إن أكثر من ثلث سكان المناطق الفلسطينية المحتلة ليس لديهم مياه تصلهم عبر الأنابيب، وتقدر سلطة المياه الفلسطينية أن متوسط استهلاك الفرد في المناطق الريفية يصل إلى ١٥ لتر فقط - ويبلغ معدل استعمال المواطن الأمريكي ٦٠٠ لتر على سبيل المقارنة، وتأثر الوصول للمياه بالأنابيب بالقيود الدالة المفروضة على تزويد الشبكات المياه الرئيسية، والإتلاف المتعمد أو غير المتعمد للبنية التحتية للمياه، وتلوث أحواض تجمع مياه الأمطار والقيود المادية (الإغلاق) ومنع التحويل، ونتيجة لذلك يزداد الاعتماد على المياه المخزنة في صهاريج، وترتفع الأسعار في بعض المناطق الريفية في أشهر الصيف الجافة، ويمكن أن يصل مستوى

الإنفاق على مياه الاستخدام المنزلي إلى حوالي نسبة ٤٠٪ من دخل الأسرة، وتقع ندرة مياه الري عمليات استغلال الأرض الزراعية وحصادها بشكل ملائم، ولذلك تظل مهمة زيادة الوصول إلى المياه أولوية من أولويات القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية، ومنذ عام ٢٠٠٢، تم تمويل حوالي ٢٢ مشروع صرف صحي في المناطق الفلسطينية المحتلة بتكلفة ١٥,٧ مليون يورو، واستفاد حوالي ٨٥٠ ألف نسمة من هذه التدخلات - التي تراوحت ما بين عمليات التزيم الأساسية إلى البنية التحتية للمياه مثل الأنابيب، والمساعدة في جمع مياه الأمطار من أسقف النيات وتخزينها في صهاريج مياه تحت



هي إشارة جلية على دعمنا للاجئين الفلسطينيين وأنا سنستمر في دعمهم، وليس لدى الاتحاد الأوروبي أي جدول أعمال آخر عدا المساعدة في بناء سلام ورخاء مستدامين.

داتيل كافيني هي موظفة استعلامات إقليمية في القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية في الأردن، ويريدنا الإلكتروني:

daniela.cavini@cec.eu.int

دعم الفلسطينيين في القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية، انظر:

<http://ec.europa.eu/echo/>

والأراضي الزراعية، والأعمال والخدمات الأساسية كالعناية الصحية والتعليم. كما تعد سياسة الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة أيضا من الوصول إلى البضائع والخدمات الحيوية، وتعزل عمل الجهات الإنسانية، وأما التزيم الهائل في جودة الخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم والسكن الاقتصادي والملاهي لمعظم الفلسطينيين من الوصول إلى تلك الخدمات أدت مجتمعة إلى انتكاس دخل الأسرة واستنفاد الممتلكات وآليات القدرة على المواجهة، ودمرت الظروف المعيشية الأساسية، حيث يعيش ما بين ١,٧ مليون و٢,٢ مليون نسمة (٤٧٪ إلى ٦١٪ من الفلسطينيين) الآن دون خط الفقر على مبلغ أقل من ٢ دولار (١,٥٤ يورو) يوميا، ولا يستطيع أكثر من

# تعويض اللاجئين الفلسطينيين

لينا الملك

للدول التي تلجأ إلى طرد السكان ونقلهم لخلق أو تعزيز وجود متجانس عرقيا.

يشكل فشل إسرائيل في تقديم التعويضات للاجئين الفلسطينيين على مر السنين عبء الماضي خرقا فاضحا للقانون الدولي.

وخلال تسعينيات القرن الماضي أنعشت حرب البلقان التركيز الدولي على ضرورة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم ودفع التعويضات، ومع ذلك كان وضع الفلسطينيين استثنائيا مرة أخرى، وكانت «عملية سلام أوسلو» بالنسبة للاجئين الفلسطينيين مجرد تجسبا لتمييزهم. لذلك فإن إخفاق المجتمع الدولي أو عدم رغبته في الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات لا يعمل مؤشرا للاجئين الفلسطينيين لعام ١٩٤٨ فقط، ولقد أعطى هذا الضعف السياسي الضوء الأخضر لإسرائيل لتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين على مر العقود - وحتى المدنيين اللبنانيين مؤخرا - بمعرفتها التامة بأنها والمرتبة الثانية لن يطالبها أحد بتقديم التعويضات للأشخاص الذين أساءت لهم.

لينا الملك تكمل رسالة الدكتوراة في «برنامج السير جوزيف هونتغ للقانون وحقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط» في جامعة الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن، ويريدها الإلكتروني: elmalakena@soas.ac.uk

وانظر أيضا:

• ليكي، السلام في الشرق الأوسط: واقع قضية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، نشرة الهجرة القسرية رقم ١٦ [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.14.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.14.pdf)

• لوك بي، قضية التعويض للاجئين الفلسطينيين [www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/lee.html](http://www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/lee.html)

الأراضي التي يملكها العرب في الدولة اليهودية والعكس صحيح، عدا المصادرة من أجل الأغراض العامة وينص على «في كل حالات المصادرة يجب دفع التعويضات المالية الكاملة قبل التجريد من الملكية كما تحددها المحكمة العليا»<sup>١</sup>، ولذلك كان يجب على المجتمع الدولي ألا يتغاضى عن قيام إسرائيل بتجريد الفلسطينيين جميعا من حقوقهم القومية لمنعهم من العودة على أراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم عقب صدور القرار.

إسرائيل ما تزال مستمرة في منع اللاجئين من العودة إلى أوطانهم رغم التأكيد السنوي على القرار ١٩٤، ذلك، تبنت الجمعية العامة

في عام ١٩٤٨ القرار رقم ١٩٤ الذي ينص على «أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب السماح لهم بالعودة في أقرب وقت ممكن، ويجب دفع التعويضات عن الممتلكات التي تفصل الأشخاص الذين اختاروا عدم العودة ودفع التعويضات المالية عن الضائر أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يجب أن تعوضها الحكومات أو السلطات المسؤولة بموجب مبادئ القانون الدولي أو بالتساوي»<sup>٢</sup>.

ومع ذلك وبعد قرابة ٦٠ عاما ورغم إعادة التأكيد سنويا على القرار ١٩٤، ما تزال إسرائيل مستمرة في منع اللاجئين من العودة إلى أوطانهم، كما لم تعمل إسرائيل على تعويضهم على أي من ممتلكاتهم ولم تعرض تقديم التعويضات المالية لساكنيهم، وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد صوّت على قرارات تؤيد حقوق العودة، ورد الحقوق، والتعويضات المالية، إلا أنه لم يبد إرادة سياسية كافية لتنفيذ هذه الحقوق. ويجب أن لا يتم تقويض أهمية تقديم التعويضات في القانون الدولي، وبالإضافة إلى المفرد الأخلاقي لمساءلة معالجة قضايا الظلم التاريخي، فإن الإصرار على التزام الدول بتقديم التعويضات (رد حقوق أو التعويضات المالية أو كلاهما) نتيجة لخلقها لظروف أدت إلى وجود لاجئين يستعمل كرادع

إلى الإخفاق التام لعملية أوسلو ليس بالإخفاق الهين لأن العملية فشلت في تقديم أي شكل من أشكال التعويضات للاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولي، وبدلا من أن تصدى عملية أوسلو للحقوق المظللة التاريخية التي تعتبر لب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - وهي النكبة - أهملت عملية أوسلو قضية اللاجئين وأرجأتها إلى مفاوضات الحل النهائي.

إسرائيل ما تزال مستمرة في منع اللاجئين من العودة إلى أوطانهم رغم التأكيد السنوي على القرار ١٩٤، ذلك، تبنت الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ القرار رقم ١٩٤ الذي ينص على «أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب السماح لهم بالعودة في أقرب وقت ممكن، ويجب دفع التعويضات عن الممتلكات التي تفصل الأشخاص الذين اختاروا عدم العودة ودفع التعويضات المالية عن الضائر أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يجب أن تعوضها الحكومات أو السلطات المسؤولة بموجب مبادئ القانون الدولي أو بالتساوي»<sup>٢</sup>.

ولا زالت حالة المعايير القانونية الدولية في حينه تسمح بمجال لنقاش شرعية تلك الإجراءات، ولكن نية المجتمع الدولي تجاه السكان العرب في فلسطين الواقعة تحت الانتداب باتت صريحة بتبني قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، ودعت الجمعية العامة في القرار رقم ١٨١ - المسمى بخطة التقسيم - كل من الدولتين اليهودية والعربية اللتان ستنتهجان إلى منح الجنسية للأقليات الخاصة بالقومية الأخرى التي تسكن على أراضيها. ولقد قدم القرار رقم ١٨١ ضمانات إضافية للأقليات الموجودة في كلا الدولتين من خلال منع مصادرة

١. قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم ١٨١ (١٩٤٨) بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨  
٢. قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨  
[www.badi.org/Documents/Durable-Solutions/C.A.A. RES](http://www.badi.org/Documents/Durable-Solutions/C.A.A. RES)  
١٩٤٨ (١٩٤٨) وانظر إلى [www.badi.org/Solutions/retention.htm](http://www.badi.org/Solutions/retention.htm) للمزيد من المعلومات تفصيلية

# سياسة إشراك اللاجئين الفلسطينيين

جوليت أبو عيون ونورا ليستر مراد

أسلوب لرفع الوعي بمعاناتهم وحاجاتهم، وطريق لسماع أصوات اللاجئين عند اتخاذ القرارات.

ويلزم الكثير من الوقت للقيام بالعمليات التشاركية، كما أنها صعبة التطبيق في حالات النزاع ومشحونة سياسياً منذ بدايتها. وقد واجهنا تحديات هامة حول مصداقية المشروع، وتطبيق النظام والبحث عن مولين، على الرغم من حقيقة أن كل الكوادر كانوا فلسطينيين والعديد منهم كانوا لاجئين. وقد أصر أعضاء اللجنة الشعبية في مخيم قلنديا للاجئين وهم زعماء غير منتخبين من الفئات السياسية المختلفة بأنهم لا يحتاجون لأخذ آراء عينة عشوائية من اللاجئين. وقد كان بعض زعماء اللاجئين في قلنديا مرتابون جداً من أهداف هذا المشروع،

وقروا بعد اجتماعات استمرت لعدة شهور بأنهم لن يشاركوا، ففني رأيهم. يعتبر حق العودة أمراً مقدساً ويجب أن لا يكون خاضعاً، تحت أية ظروف، لأي دراسات أو مناقشات مع اللاجئين. ورفضوا إصرارنا على شمل اللاجئين الحادين وليس القادة السياسيين فقط، مدعين أن اللاجئ المشترك ليس محتكاً بما فيه الكفاية لمواجهة التلاعب الذي يحدث في المناقشات ولا يجب أن يحصل على المعلومات التي قد تقلل من توافهاته. ويسعى اللاجئون للتعلم حول حق عودتهم، ولكن دون الإصرار على حقهم في الاختيار بخصوص عودتهم.

وقد وافق اللاجئون المحيطين بمخيم الجزون على المشاركة، وكانت نتائج البحث والعملية مفيدة. وأظهرت الدراسة نقضاً كبيراً في العقائق لدى اللاجئين وخصوصاً بين المشاركين الشباب والنساء، فقد استطاعوا إعداد تحليلات معقدة يستطيعوا الاستشهاد بتفاصيل حول القرارات الدولية ذات العلاقة، ولم يعرفوا المواقف المحددة للأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بخصوص حق العودة. ولم يدرك معظمهم بأنهم يتمتعون بكل الحقائق، الحق القانوني للحصول على التعويض إضافة إلى حق العودة. وقد أثار هذا التساؤل حول فائدة استطلاعات الرأي والبحث الكمي الآخر التي تتطلب آراء اللاجئين دون اكتشاف مدى فهم اللاجئين لمعنى مثل هذه المفاهيم كـ«الحق القانوني»، و«التعويض» و«القانون الدولي».

يجب أن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بحرية الاختيار وإتخاذ القرار المجني على المعرفة والإطلاع حول ما كانوا يرغبون في العودة إلى أرضهم أم لا. وهذا حقهم القانوني والأخلاقي. هل يعتبر أيضاً من حقهم المشاركة في المناقشات حول مستقبلهم؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكنهم المشاركة؟

منذ أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣، بل منذ وفاة السيد ياسر عرفات - حاكمهم التاريخي - في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤، شعر العديد من اللاجئين بالضغف، وتساءلوا عن احتمال وجود مكان لهم داخل إطار أوسلو، التي تعترف بحق إسرائيل بالوجود بينما تؤجل قضية اللاجئين إلى المفاوضات النهائية، والتي تمنعهم أيضاً الحق بممارسة حقهم بالعودة، فهم يخافون من أن تتخلى السلطة الوطنية الفلسطينية عن حقوق اللاجئين كبديل لدولة فلسطينية، وبالتالي يتحدد عودة اللاجئين فقط إلى حدود دولة فلسطينية مقصورة على مناطق محددة.

**يلزم الكثير من الوقت للقيام بالعمليات التشاركية، كما أنها صعبة التطبيق في حالات النزاع ومشحونة سياسياً منذ بدايتها**

حق العودة غير قابل للتفاوض، لذا يعتبر «شمل» قضية اللاجئين قبل ضمان حقوقهم أمر غير ضروري بل إن له تبعات سلبية.

## المبادرة الريادية للاصغاء للاجئين

«حان الوقت لهم بأن يتكلموا ولنا بأن نصغي» هو اسم لمشروع تم تطبيقه على مدى ١٥ شهرين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقدم هذا المشروع للمعلومات الصادقة للاجئين الفلسطينيين حول القضايا المتعلقة بحق العودة، إضافة إلى أنه سعى إلى توثيق أصوات اللاجئين حول المعلومات المقدمة لهم ومناقشة الدور الذي يريدون لعبه في معالجة محتهم. وتضمن المشروع تحضير شامل للجاليات، وتنمية فهم كافي للعمليات التشاركية وبناء القدرة البحث المحلية. كذلك تم عقد جلسات تعليمية أدارها اللاجئون المتدربون، كما تم إعداد وتوزيع كتيب ترويجي. وقد اشترك ممثلين عن اللاجئين ونشطاءهم وخبراءهم بنتائج وتحليل الدراسة.

وعندما تم توفير الفرصة للاجئين الفلسطينيين الفرصة لإبداء آرائهم المطلعة، أبدوا رغبة قوية للمشاركة في البحث عن حلول لمحتهم. وأصر أكثر المشاركين بأن وجهات نظر اللاجئين هي التي تتضمن معلومات أكثر مغزى حول نوع القرارات التي يجب أن تُتخذ بخصوص مستقبلهم. ورأوا أن المشاركة هي

بدأ اللاجئين النشاط، يدفعهم تخوفهم من نتائج أوسلو، بينا حركة مبنية على القاعدة الشعبية. وخلال العقد الماضي، ظهرت تجمعات عديدة في مواقع متعددة عبر الكرة الأرضية لديها الكثير من الطبقات والتوصيات بهدف زيادة إشراك اللاجئين في المناقشات التي تتعلق بوضعهم ومستقبلهم. ويرغب اللاجئون أنفسهم بالمشاركة لأنهم فقط يعتقدون بأنهم أنفسهم هم من يمكنهم ثقة بهم بأنهم لن يساموا على حق العودة أو التوقيع عليها.

وعلى الرغم من نداءات المثقفين الفلسطينيين والشخصيات عامة والمشرعين بوجوب وجود دور أكثر مركزية للاجئين، إلا أنه لم تمت الإشارة إلى وجهات نظر عامة الشعب من اللاجئين أثناء المفاوضات مع إسرائيل، ولم يقترح أحد إستراتيجية شاملة لإشراك اللاجئين. كذلك لم تقدم أي من المنظمات الدولية، والمؤسسات التربوية، والأحزاب السياسية الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ولا حتى الدول المضيفة إلى اللاجئين في فلسطين أو في الشتات المعلومات التي يحتاجونها لتقييم التطورات السياسية بخصوصهم. كذلك لم يتم وضع أو تأسيس أية آليات لضخ اللاجئين و شملهم في العمليات السياسية.

ويصر العديد من المدافعين عن حقوق اللاجئين بأن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المستقلة



Paul Jeffrey/ACT International

القانون الدولي؟ كيف يمكن للمشاركة بعد ذاتها أن تغير في وضع جاليات اللاجئين؟ كيف يمكن أن يؤثر إشراك اللاجئين على الطبيعة الديمقراطية في الدولة الفلسطينية المستقبلية؟ نتمنى أن يكشف البحث التشاركي المستقبلي هذه القضايا.

تم القيام مشروع «حان الوقت لهم بأن يتكلموا ولنا بأن نصغي» من قبل فريق الباحثين في المركز الفلسطيني لنشر الديمقراطية وتنمية المجتمع والذي يقع مقره في رام الله [www.panoramacenter.org](http://www.panoramacenter.org). ونفذ المشروع بمحة من صندوق خبراء الشرق الأوسط والخدمات الإستشارية، الذي يديره مركز بحوث التنمية الدولية في أوتواو والذي يدعم مالياً من قبل وكالة التنمية الدولية الكندية ومركز بحوث التنمية الدولية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية. جوليت أبو عيون كانت مديرة المشروع ونورا ليست مراد هي باحثة فيه. للحصول على التقرير الكامل، يرجى مراسلة البريد الإلكتروني: [abuiyun@yahoo.com](mailto:abuiyun@yahoo.com) أو [Nora.LesterMurad@gmail.com](mailto:Nora.LesterMurad@gmail.com)

بالتعبير عن آرائهم في ضرورة جداً. إن الاتجاه العالمي نحو المشاركة الفعالة والقيادة المفيدة في السياقات الإنسانية هو غير كافي؛ فاللاجئون يستحقون أيضاً المشاركة في العمليات السياسية التي تقرر مصيرهم. وفي نهاية مبادرتنا، أشار المشاركون في الدراسة إلى أنهم يريدون المزيد، ودعوا إلى المزيد من حملات لرفع الوعي لكل الفلسطينيين، إضافة إلى تنظيم أفضل ضمن جالية اللاجئين، وصوار نشيط ومفتوح داخل القيادة الفلسطينية، علاوة على حصول قسم شؤون اللاجئين في السلطة الفلسطينية على دور أكثر نشاطاً بين اللاجئين والخبراء في القانون الدولي.

نحن ندرك بأن اللاجئين كانوا يعربون عن وجهات نظرهم في لحظات تاريخية معينة جالت إثر وفاة عرفات وسيطرة فتح على السلطة الفلسطينية. هل ستكون مواقفهم وآرائهم مختلفة اليوم بعد انتخاب البرلمان الذي تسيطر عليه حماس؟ هل ستتغير مواقفهم إذا تقدموا بخيارات فعلية ستطبق ضمن سياق تأسيس دولة لفلسطينية معترف بها؟ هل يقوض الاتفاق الجماعي على خيارات اللاجئين من حقوق اللاجئين الفردية تحت

شدد المشاركون بأنه يجب رفض أية إتفاقية تلغي حق اللاجئين بالعودة لأنه وحتى ولو كانت قادرة على تحقيق نوع من «السلام» إلا أنها لن تنهي النزاع. فهم يريدون أن يشكّلوا جزءاً من المناقشات وعمليات اتخاذ القرارات، بدلا من أن يكون دورهم ببساطة الاختيار من بين بضعة خيارات تُصاغ بالنيابة عنهم. وأكد المشاركون شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، بما فيه اللاجئين، ولكنهم قالوا أيضاً أن للمنظمة لم تمثل آراء اللاجئين بشكل كافي إما في الضفة الغربية، أو قطاع غزة أو في الشتات. وانتقدوا إلى حد كبير قلة إستشارة اللاجئين وقلة الشفافية في عملية المفاوضات، وانتقدوا غياب الآليات الديمقراطية التي تمكنهم من انتخاب زعمائهم واقتروا عقد إنتخابات لإختيار هيئة نقه من ممثلي اللاجئين تصبح نقطة مركزية داخل منظمة التحرير الفلسطينية لأي مفاوضات حول قضايا اللاجئين. وأصرروا على حقهم لتزجيش مفاوضين أكثر تأهيلا وأقل فساداً، كما أكدوا على أهمية شمل اللاجئين العالدين وعدم حصر التمثيل في المنقّفين والقياديين.

وبناءً على تجاربنا في مخيمات قلنديا والجازون، فمن الواضح أن تلك الآليات التي تسمح للاجئين

# التغلب على نقاط التفتيش في فلسطين

شيرين الأعرج

في البيت وفي داخل مجتمعي، يعتري الناس ناشطة سلام تقود سيارتها كل يوم للعمل على بناء السلام الذي يبدو دائماً أمراً مبهماً ومضيقاً للوقت. وأساساً الكوابيس كان عندما تعرض الطريق المؤدي إلى منزلي للاغلاق مفاجئ. ولم يكن لدي أي مكان لأذهب إليه. لذا كان لا بد من الانتظار داخل سيارتي عند نقطة التفتيش، ليس لدي حول ولا قوة غير الأمل في حصول معجزة. وقد أضاف هذا المزيد من الضغوط على حياتي، فأنا أعيش في مجتمع محافظ وتقليدي. ويمكنني أن أرى التبويض الصامت في عيون الناس عندما اضطر للبقاء في الخارج لساعات طويلة جداً مع غرباء في بيئة مقلقة قد يحدث فيها أي شيء.

في فلسطين لا يمكنني أبداً القيادة لأكثر من نصف ساعة دون أن أرغم على التوقف عند نقاط التفتيش. وكل مرة أتعرض لنفس المضايقات من الجنود الذين يطرحون علي نفس الأسئلة. وأتعرض لنفس الإجراءات. حيث لا توجد أي قيمة لوقت المواطن الفلسطيني.

لا يحسدون عليه لأن الجنود يجروهم من لجامهم، بل ويطلبون من البعض نزع ملابسهم والخضوع للإذلال عندما تبدأ الكلاب بشمهم. رأيت العديد من الشباب يُرسلون إلى الجورة (حفرة)، وهو نوع من العذاب الذي يتعرض له سكان الضفة الغربية، وهي عبارة عن صحيفة قمامة يوضع فيها الفلسطينيون

كان الهبوط في مطار هيرو بالنسبة لي مثل الهبوط في أي مطار آخر في العالم، ففي جميع تلك المطارات تُطرح علي العديد من الأسئلة، لأن الوشاح الذي يغطي شعري يجعلني مشبوهة حينما أذهب. ووجهتي ممن يقع عليهم دائماً الاختيار «العشوائي» للتحقيق. عندما اتصلت في عائلتي يوم وصولي، أخبرتهم عن تقاضي عندما قُدت سيارتي لأربع ساعات دون أي أن يوقفني أحد ولا مرة واحدة ويدون أن أن يقوم أحد ما بالتحقيق معي.

كنت أعمل مديرة مشاركة لمشروع يجمع شباب الشرق الأوسط، مما فيهم الفلسطينيين والإسرائيليين، لمناقشة المواضيع التي يتشاركون فيها والتي يختلفون فيها.

هناك شبكة طرق شبه مستقلة في الضفة الغربية. الشبكة الأولى العالية الجودة ذات الموقع الجيد والمعبدة بشكل متقن، والمضادة معجوزة للإسرائيليين أما الأخرى المظلمة، والمثقبة، والمحاصرة فهي لنا. في كل صباح أقادر منزلي قبل ٩٠ دقيقة من الموعد المفترض لو لم يكن هناك حواجز تفتيش بين بيتي ومكتبتي الواقع على بعد ثمانية أميال. وهي عملية لا تنتهي من الإذلال. ففي كل يوم قانون جديد، أو نظام أو أمر عسكري جديد. وقد لا تفيد المعرفة الشاملة لكل أنواع الفدح عند التعامل مع الجنود العدائين، الذين يمتلكون القوة والسلطة التي تجعلهم يعتقدون أن بإمكانهم فعل ما يشاؤون. لقد تعلمت أنه علي محاولة الحفاظ على أعصابي لأن لعب لعبتهم الاستنزائي لن يساعدني وسيعرضني للأذى. فقد يسبب تقديم جواب «خاطئ» مشكلة كبيرة، ليس لي فقط، بل أيضاً لكل الناس الذين ينتظرون خلفي على نقطة التفتيش وأولئك القادمين في وقت لاحق من ذات اليوم.

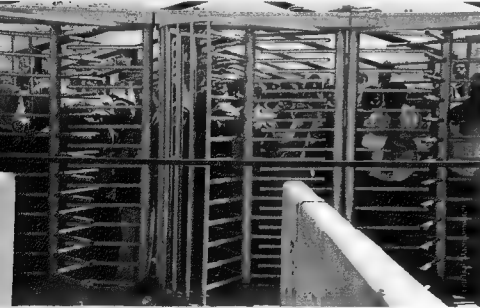
لقد شهدت الكثيرين ممن تمت إعادةتهم لأنهم لا يمتلكون الوثائق «الصحيحة» أو لأنهم توقفوا عن نقطة التفتيش الخطأ. كما يتم إعادة الكثير منهم ببساطة لأن الجندي لا يستطيع قراءة وثائقهم. بل يتعرض العديد منهم للضرب والضرب نتيجة لمجادلتهم الجنود أو لأنهم حاولوا فهم أو توضيح أمر ما. أما الرجال ذوي اللي الطويلة فهم في وضع

لساعات حتى يتم الكشف عنهم من قبل الأمن الداخلي الإسرائيلي، الشين بيت. وصادفت مرة رجل يترجى الجنود ليسمحوا له بالمرور حتى يتمكن من استلام جثمان ابنه من المستشفى ليدفنه. وفي كل يوم عند نقاط التفتيش بينما نتنظر نحن الفلسطينيون في الحرارة الحارقة، يمر المستوطنين الإسرائيليون في عرباتهم المكيفة في طرقاتهم الخاصة. وقد طورت العديد من نقاط التفتيش ميزانياتهم الخاصة من الجانب الفلسطيني في الوقت الذي يبيع فيه الباعة الماء والوجبات الخفيفة.

واعتبر أنا من المحظوظين لأنني أحمل هوية القدس الزرقاء حيث أحمل بطاقة الإقامة الدائمة - ولكن ليس المواطنة - في إسرائيل. وفي أغلب الأحيان تسمح لي هويتي المقدسية بالمرور من خلال نقاط التفتيش بينما يتم إعادة طوابير من الواقفين الآخرين.

شيرين الأعرج تكمل درجة الماجستير في مركز حقوق الإنسان في جامعة إسكس.

البريد الإلكتروني: sajala@essex.ac.uk



# الرقابة الفكرية حول المسألة الفلسطينية

المتعلقة بالشرق الأوسط، وبمضي معظم الذين هاجموا أكاديمي الشرق الأوسط في مراكز البحوث حيث يدفع لكي يعضوا أوقاتهم بصحبة صانعي القرارات والمؤثرين على آراء التيارات الرئيسية للإعلام، وهم يكتبون أيضا صفحات الآراء والتوصيات التي تساهم في صنع السياسات مع أنهم غالبا لا يتعاطون مع أي من النشاطات الرئيسية التي يمارسها الباحثون والأكاديميون، أي البحث والتعليم.

ينبع تصميم العديد من المنظمات اليهودية التي تحاول تقييد النقاش في الجامعات والكليات حول الشرق الأوسط من رغبتها في إبقاء اليهود الأمريكيين في المعسكر 'المؤيد لإسرائيل'، ويحاولون إقناع السلطات بأن هناك موجة من معاداة السامية قد تطلعت في أطر المفارقة بين معاداة السامية، والتي يجب نبذها في كل مكان، ومعاداة الصهيونية، وهي رأي سياسي مشروع، تسبب منظمات مثل بائي بيراث المناهضة للافتراء (B'nai B'rith Anti-Defamation League) بتعريض عدد الأئمة اليهود للتهجم بسبب الاعتقاد الخاطئ بدعم إسرائيل.

وتعكس الحرب التي جاءت ردا على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر طبيعة هذا الهجوم الإرهابي نفسه الذي تمثل في معاداته للفكر والمنطق، حيث أطلقت حملات التجسس، والتخويف والسيطرة، والتي لن تقتصر فقط على الباحثين المختصين بالدراسات الشرق-أوسطية إذا لم يتم كبحها.

الحرية الأكاديمية بعد أحداث ١١ أيلول/

سبتمبر تحرير بشاردة دوماني، نشر زون بوكس (Zone Books)، MIT Press, March) 2006. ISBN 1-890951-61-7  
المادة المحررة على الفصل السابع للكتاب  
جويل بينين: Joel Beinin على الموقع: [www.censoringthought.org/beinin.html](http://www.censoringthought.org/beinin.html)

بشاردة دوماني، فلسطيني متخصص بتاريخ الشرق الأوسط الحديث، وهو بروفيسور مساعد لمادة التاريخ في جامعة كاليفورنيا، بريد إلكتروني: [bdoumani@berkeley.edu](mailto:bdoumani@berkeley.edu)

جويل بينين، بروفيسور تاريخ الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا، وكان الرئيس السابق لاتحاد الدراسات الشرق أوسطية، بريد إلكتروني: [beinin@stanford.edu](mailto:beinin@stanford.edu)

بدأت الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بمواجهتها أصعب أوقاتها منذ عهد مكارثي. حيث تشير دراسة حديثة إلى تعرض حرية التفكير النقدي تجاه الشرق الأوسط وفلسطين بالأخص إلى هجوم دائم

حماية إسرائيل من أي نقد ولمنع الهيئات التدريسية والطلاب على حد سواء من طرح أية اقتراحات تتعلق بعدم الاستثمار في الشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي للغة الغربية وقطاع غزة.

يغضخ الطلاب المرتبطون أكاديميا أو ثقافيا بالدول الإسلامية أو بالدول الشرق أوسطية لمحاولة التشكيك في اتجاههم ولولاكهم للولايات المتحدة والتزامهم الأخلاقي بالسمي وراء المعرفة. وانتشرت مواقع الإنترنت العنصرية التي تضع لوائحها بأسماء أساتذة الجامعات 'غير الأمريكيين' بسبب انتقادهم لسياسات الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط إضافة إلى توجيه التهم للعديد من منتقدي إسرائيل بأنهم معادون للسامية، حتى الأكاديميين الفلسطينيين الذين انتقدوا السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين تمت السخرية منهم وبعثهم بأنهم 'يهود كارهون لأنفسهم'. وتنتشر هذه المفاهيم في حلقات مكررة من حكومة أقوى دولة عرفها التاريخ متزامنة مع إدعاءات لم يسبق لها مثيل بحق خلق وإلغاء الأنظمة السياسية في أنحاء العالم، وخصوصا في الشرق الأوسط.

تحاول هذه الجماعات النافذة حجب التمويل عن المراكز الشرق أوسطية وتأسيس مراكز بحوث تؤمن للحكومة والصحافة 'غيره' قادرون على بناء المعرفة

لم يكن الجدل الذي يكتنف مختلف الجهات الفكرية الأمريكية نتيجة لأنشطة أو تصادمات داخلية، بل كانت هذه التوترات المتصاعدة نتيجة لضغوط وتدخلات خارجية من مجموعات منظمة تتمتع بمرتب عالية وتملك تمويلًا ضخما من مجموعات مستفيدة على صلة وثيقة بحلف القوى المشارك في إدارة الرئيس جورج بوش -والذي يغلب عليه طابع القومية ومركزية القوة العسكرية- والإسرائيليون الذين يضغطون على الهيئات التشريعية، والصهيونية الإنجيلية البروتستانتية التي تشكل القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري إضافة إلى الصناعات العسكرية التي تزج للحلف الأمريكي-الإسرائيلي على أساس أنه قيم من المطلق التجاري. لذا فهم يحاولون ترويض فكرة أن 'الإرهاب الإسلامي' هو المصدر الرئيسي للشر والخوف ويطلبون باستخدام جمل مثل 'الحرب على الإرهاب' و'صراع الحضارات' و'تحالف الشر' على أنها تفسيرات هامة للشرق الأوسط الحديث.

ويتم استهداف الجامعات والكليات بشكل خاص في الأمور التي تتعلق بالشرق الأوسط كونها إحدى المؤسسات القليلة التي تستقطب المناقشة السياسية الفكرية حيث تعرضت هيئة مراكز دراسات الشرق الأوسط في أميركا الشمالية لوابل من الهجمات من قبل النقاد من المحافظين الجدد الذين صمموا على

نشر زون بوكس  
فوق ربة الجارية  
بوكس على الإنترنت



# ما هو مستقبل الشباب الفلسطيني في الأردن؟

جيسون هارت

منى ابنة الـثاني عشرة ربيعاً

مخيم الحسين وهو مخيم للاجئين تديره الأونروا ويسكنه ٥٠,٠٠٠ نسمة في عمان، ووُلد أجدادها في قرى فيما أصبحت إسرائيل في عام ١٩٤٨، وولد والدنيا في غزة في الوقت الذي خضعت فيه غزة للحكم المصري، وفروا إلى الأردن عقب حرب ١٩٦٧. ويندرج اسم منى في الكتاب الأزرق الصغير الذي تحتفظ به عائلتها وهو يثبت أنهم مسجلين كلاجئين في سجلات الأمم المتحدة. وقد تم الإعلان عن حق منى وعائلاتها وجيرانها في العودة إلى فلسطين صراحة في قرارات الأمم المتحدة، وظل حق العودة مركزاً لمحاورات اللاجئين والحوارات التي تدور عنهم منذ عام ١٩٤٨.

وفي نفس الوقت، تعتبر منى أردنية الجنسية من جوانب عدة، حيث أنها ولدت في الأردن، وباستثناء ذهابها في رحلة قصيرة إلى العراق منذ عدة سنوات مضت، فهي لم تغادر الأردن أبداً، وبالرغم من أن المجتمع الدولي يدفع مقابل تعليمها ومدرستها في المدرسة هم لامتون أيتها، إلا إنها تستذكر المنهج الأردني، ويعمل أبوها وجميع إخوتها الأكبر منها سناً جوازات السفر الأردنية وتستعمل هي عليه أيضاً قريباً، ولكن بما أنهم يعتبرون «من أهل غزة»، يجب عليهم أن يجددوا جوازات سفرهم كل سنتين بدلاً من نظام الخمس سنوات المجهود، حيث تنجم بعض القيود مع حالة اختلاف الجنسية هذه.

إن تعثر عملية سلام أوّل وهجرها في نهاية الأمر، وهي العملية التي كانت ستم فيها مناقشة مصر قرابة الخمسة ملايين لاجئ، أدت إلى ترك مستقبل الشباب من أمثال منى ليصبح مستقبلاً غامضاً؛ هل سيكون مستقبلاً للجيل الذي سنبهي حقبة المنفى التي دامت لأكثر من نصف قرن من الزمان ويسترجع الوطن؟ هل سيتم استيعابهم ودمجهم تماماً في المجتمع الأردني؟ هل ستسبب الظروف الاقتصادية والسياسية في مغادرتهم الأردن بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، كما فعل الكثيرون من قبل؟ هل ستسمح الدول الأخرى بمثل هذه الحركة في وقت تزداد في السيطرة على الحدود؟ أم هل ستكون منى وجيلها أداة لخلق مجتمع مناصر للإسلام، متجاوزاً لهذه الحدود القومية؟

منى في سن الحادية والعشرين

كنت قد طرحت هذه الأسئلة في أطروحة الدكتوراة التي أتممتها في أواخر تسعينيات القرن الماضي، واليوم منى متزوجة، وربما تصبح أما في القريب العاجل، وسيكون أطفالها جزءاً من جيل جديد سيدي «المجتمع الدولي» اهتمام ربما يقل عن الاهتمام الذي أبداه لآبائهم لا يزيد عن توفير السكن لهم وتقديم الحد الأدنى من الخدمات على أمل أن ستؤول «مشكلة» اللاجئين بشكل ما، ولكن منى لن تنسى أبداً وطن والدنيا الأصلي، كما لن تنسى سبب تشتتها في مخيم فقير للاجئين «من أهل غزة»، وسيلم أطفالها ذلك أيضاً. ما هو مستقبلهم؟

جيسون هارت هو باحث علوم إنسانية اجتماعي، ومحاضر في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، وبريده الإلكتروني: jason.hart@qeh.ox.ac.uk

مدير جديد لمركز دراسات اللاجئين

يسر مركز دراسات اللاجئين عن إعلان تعيين البروفيسور روجر تيريز كمدير جديد لمركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد اعتباراً من الأول من شهر أكتوبر/ تشرين الأول. وينضم البروفيسور روجر تيريز إلينا من جامعة أكسفورد بروكس. وتشمل أبحاث ودراسات البروفيسور تيريز آثار وواقع المساعدات الإنسانية الدولية، وتجارب التهجير والنفي الطويلة الأمد، وإعادة التوطين وإعادة الإعمار والبناء بعد انتهاء النزاعات، وبركز عمله بشكل أساسي على منطقة جنوب إفريقيا والشرق الأوسط، كما انتقل في اهتمامه مؤخراً إلى دراسة هذه القضايا في أوروبا لبحث واكتشاف أسباب وعواقب الردع والقيود الأوروبية على المهاجرين.



www.rsc.ox.ac.uk

كانت منى ابنة الثاني عشرة ربيعاً تستيقظ حوالي الساعة السادسة صباحاً في الأشهر التي كانت تتراد «الفترة الصباحية» في المدرسة، وعادة ما تكون أختها رندا، وعمرها عشرين عاماً، هي أول المستيقظين، وبعد أن تؤدي رندا صلاتها، تنشغل في التحضيرات الأخيرة قبل ذهابها إلى العمل، وسرعان ما تجلس أم خالد على فرشتها الرقيقة وهي تراقب التحضيرات التي تقوم بها ابنتها لتقدم التحضيرات والنصائح، وبعد أن تتناول منى كوباً سريعاً من الشاي وقطعة من الخبز، تغطي منى من حول أختها الأكبر سناً المستيقظين في النوم على الأرض، وتوجه إلى الشارع الرئيسي لتسير خمسة دقائق قبل أن تصل إلى المدرسة، وبينما تثق من طريقها عبر الصف الدراسي الضيق الذي تشاركها فيه ٤٨ تلميذة أخرى، تحضر منى نفسها داخل مقعد صغير إلى جانب أفضل صديقاتها واسمها ليلى، وباستثناء فترة الراحة التي تبدأ حوالي الساعة ٩ صباحاً، تظل منى وزميلاتها في الصف الدراسي منمككات في دراستهن حتى نهاية اليوم الدراسي الساعة ١٥:١١، وينطلق جرس المدرسة وراء منى وحشد من صديقاتها وهن يخرجن من بوابة الملعب، وتتوقف منى فقط لشراء الخبز لوالدها ووجبة خفيفة لها، لتعود إلى منزلها بعد ذلك لتغير الزي المدرسي وتشارك في المهام المنزلية المزعجة، حيث تبضي نوبة يومها في الطهي، وغسل الصحون، وإعداد الشاي للضيوف أو أفراد العائلة، والاعتناء بأبناء وبنات إختوها، وتقوم منى بعمل واجباتها المدرسية بين تلك المهام المختلفة وتشاهد بعض برامج التلفاز حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة مساءً عندما تضع فرشة على الأرض إلى جانب أختها رندا وتخلد إلى النوم.

إن الحياة اليومية لمنى تتشابه في جوانب كثيرة مع حياة الفتيات الأخريات من نفس عمرها من العائلات الفقيرة في أنحاء العالم العربي، وهي نظام هائل من الدراسة والواجب المدرسي في ظروف خائفة في ظل فرص قليلة نسبياً من الراحة، ولكن حياة منى ومستقبلها هما الهدف المباشر للخطاب السياسي والمفاوضات على المساوات المحلية والقومية والدولية - حيث ولدت منى ابنة الثاني عشرة ربيعاً وتعيش في

# توضيح قضية الإدماج المحلي

سارة ماير

يركز مقال أنا لو في عدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية<sup>١</sup> على الحاجة لإعادة إحياء الجدل حول الإدماج المحلي كحل دائم لمشكلة اللاجئين وإعادة النظر فيه ولكن استراتيجيتية الاعتماد على الذات هي أوسعنا والتي وصفناها لا تمثل نموذجاً مناسباً للإدماج المحلي كحل دائم بل إن الإدماج المحلي في الواقع ليس هو الهدف من هذه الاستراتيجية

في المقالات التي أجريت في كيبالا وأروا أوضح مسؤولو الحكومة الأوغندية أنه رغم استخدام مصطلح «الإدماج» في الوثائق الخاصة بسياسة اللاجئين إلا أن إعادتهم لأوطانهم تظل هي الحل الدائم المفضل. وصرح مفوض شؤون اللاجئين في ٢٠٠٥ بأن الحكومة «ما تزال ترى أن الحل الأفضل لمشكلة اللاجئين هو العودة، وما زلنا نؤكد على ذلك في سياساتنا. وبالفعل يعبر مسؤولو الحكومة الأوغندية عن قلقهم من

إن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم هي في رأينا الحل الدائم المفضل لمشكلة اللاجئين

أن تفسر إستراتيجية الاعتماد على الذات على أنها قبول بالوجود المستمر للاجئين بدلاً من أن تكون مبادرة لعملية تنمية لتخفيف من الأثر السلبي لاستضافة اللاجئين على المناطق المضيفة في أوغندا. فالترويج للاعتماد على الذات هو إجراء مؤقت في سياق التزام أشمل بإعادة اللاجئين كحل دائم.

وتشير أنا لو في مقالها إلى أنه في أوغندا «شجع قانون الحكومات المحلية على المشاركة في صنع القرار ومكن مجالس رعاية اللاجئين من تحديد الاحتياجات التنموية للاجئين والاستجابة لها» ولكن العديد من مكامن الضعف في إستراتيجية الاعتماد على الذات نشأت نتيجة لكون للحكومات المركزية في أوغندا لم تشهد نقلاً موازياً للحكومات (الإشراف على) بسياسة اللاجئين. بل وكان هناك في الواقع عملية مصاحبة (ملازمة) لإعادة مركزية الصلاحيات الخاصة بقضايا اللاجئين والتحكم بها.

في أوغندا تقلت مسؤولية سياسة وبرامج اللاجئين من وزارة الشؤون المحلية إلى مكتب رئيس الوزراء عام ١٩٩٨ والذي أسست ضمنه وزارة الطوارئ والكوارث والتي كانت مسألة اللاجئين النقطة المحورية (البؤرية) لها. نقل السيطرة

ينتجس التركيز الأكاديمي والسياسي المتجدد على الإدماج المحلي في بيان اللجنة التنفيذية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حول الإدماج المحلي والاعتماد على الذات (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ٢٠٠٥).<sup>٢</sup> كان السيد كريست وضحاً في قوله أنه «يمكن النظر إلى الإدماج المحلي على أنه عملية تؤدي إلى حل دائم للاجئين» وبينما يرى بأن هذه العملية لا تستدعي بالضرورة التوطين يصر على أن «مفهوم الإدماج المحلي مبني على افتراض أن اللاجئين سوف يبقون إلى أجل غير محدد في بلد اللجوء ويحدثون حلاً مستمراً في ذلك البلد» وبذلك يميز بشكل جلي بين هذه المقاربة (الرؤية) وبين الاستقرار المحلي والاعتماد على الذات والذي لا يقتضي ضمناً اللجوء الدائم بأي شكل من الأشكال.<sup>٣</sup> وهذا المعنى تؤكدته وثائق السياسة الأخرى كورقة الاستشارات العالمية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حول الإدماج المحلي (UNHCR ٢٠٠٢) فمثل هذه الوثائق تشير إلى الفروق بين الاعتماد على الذات - كمؤشر على الإدماج المحلي أو كعنصر في الإدماج المحلي كأمر واقع - وبين الإدماج المحلي كحل دائم. يجب التمييز بوضوح بين الإدماج المحلي كأمر واقع في حالة الحكومات المضيفة التي تعطي الأولوية لإعادة المهجرين إلى موطنهم - كما هي الحال في أوغندا - وبين الحالات التي يكون فيها الإدماج المحلي الكامل مقبولاً كحل دائم.

ولكن التحليل الذي تعرضه أنا لو يخلط ما بين الاعتماد على الذات والإدماج المحلي وكان مثل هذا الخلط واضحاً في بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حول أحوال اللاجئين في العام ١٩٩٧ والذي نص على أن سياسة أوغندا في الاعتماد على الذات كانت مبنية على «هدف تسهيل اندماجهم على المدى البعيد»، بينما تغطي سياسة أوغندا الخاصة باللاجئين الأولوية لإعادتهم إلى أوطانهم.

على شؤون اللاجئين إلى مكتب رئيس الوزراء يضمن فصل اللاجئين وقضاياهم إدارياً وسياسياً واجتماعياً عن التخطيط المحلي للمقاطعات (الولايات). لا تشمل عمليات التخطيط التنموية للمقاطعات اللاجئين، ويقول مخطط مقاطعة أروا: «لست على علم بأي مشاورات جارية مع اللاجئين». ينحصر نظام مجلس رعاية اللاجئين بمستويات اللاجئين وتعتمد إمكانية الوصول إلى عملية تخطيط المقاطعة على ممثل مكتب رئيس الوزراء (قائد المخيم) والذي قد يقوم بإيصال آراء اللاجئين ولكن لا توجد إمكانية لإشراك (وصول) اللاجئين أنفسهم في عملية الاستشارات أو صناعة القرار على مستوى المقاطعة والذي هو المستوى الذي تتم فيه عملية التخطيط. ما تزال هناك عوائق هامة لم تعالجها استراتيجية الاعتماد على الذات لتعوق إدماج اللاجئين سياسياً واجتماعياً في أوغندا.

في سياق كون إعادة اللاجئين إلى أوطانهم هي الأولوية المعلنه للحكومة، حيث يعاني اللاجئون من الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من خلال نظام المستوطنات، وحيث تكون سياسة اللاجئين منفصلة عن مستوى المقاطعة تكون استراتيجية الاعتماد على الذات موضع تساؤل حول إذا ما تم تطويرها أو تطبيقها كإستراتيجية إدماج اللاجئين.

أعتمد سارة ماير رسالة الماجستير في قسم

الدراسات التنموية في جامعة أكسفورد، وبريدها الإلكتروني.

sarah.r.meyer@gmail.com

١ أنا لو، «إدماج محلي: هل هو حل دائم للاجئين؟» نشرة الهجرة القسرية - العدد رقم ٢٥  
http://www.hjra.org.uk/PDF/79HQ2564-46.pdf  
www.refugees-intel.org.ngo-sta-relationship-2565.pdf  
٢ جيف كريست ٨١ (٢٠٠٥) «إدماج محلي للاجئين واستشارتهم المحلي» تحليل مقامي وإقليمي قضايا جديدة في سوت (٢٠٠٥)، ورقة عمل رقم ١٠٢  
www.unhcr.org/gp/bn/extra/extra/extra/extra.pdf?ref=3E-SEARCH&id=467439762





# الحوار الرفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية

للمناطق التي يقطنها اللاجئين وعلى تضمين مثل هذه المناطق في مخططات التنمية الوطنية.

عودة اللاجئين إلى أوطانهم يمكن أن تدعم عملية بناء السلام. تمثل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم على نطاق واسع فرصة وتحدياً في آن للمجتمع الدولي في المناطق التي يعمل فيها على التنمية وبناء السلام. والاستفادة من هذه الفرص واقتناصها تحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول والأطراف الأخرى الفاعلة للمشاركة في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة والتنمية على تقديم دعم مستدام لتمكين عودة اللاجئين والمهجرين داخل دولهم وإعادة دمجهم. ويشمل هذا الدعم العمل على توفير سبل المعيشة وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة ورعاية العلاقات الاجتماعية المتجانسة وتعزيزها بين مختلف فئات ومجموعات المواطنين. كما وتحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأطراف المشاركة في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة والتنمية على دعم المشاركة المبكرة في التخطيط لعودة اللاجئين وإعادة دمجهم وإيجاد السبل لضمان فعالية أكبر في ربط المساعدات الإنسانية القصيرة الأجل والعاجلة بمبادرات تنوعية طويلة الأمد في المناطق المأهولة بالعائدين.

تعزيز الاندماج الاجتماعي والتسامح يمكن أن يقلل الأثر التنموي للهجرة. يجد اللاجئون والمهاجرون أنفسهم في العديد من بقاع العالم يواجهين العنصرية ومساءلة الضوف من الغرياء، وكثيراً ما يكونون عرضة للتمييز الاجتماعي والاقتصادي. وتود مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تلتفت عناية الحوار الرفيع المستوى إلى خطر مثل هذه الأوضاع على حقوق اللاجئين وسلامتهم وعلى الانسجام والتناغم في المجتمعات التي يعيشون فيها. وتحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول المشاركة في الحوار على العمل على مواجهة كافة أشكال عدم التسامح وعلى اتخاذ إجراءات فاعلة لتعزيز الاندماج الاجتماعي وإسهام الاقتصاد في تغيير المواطنين وبنيتهم المجتمعية.

للمزيد من المعلومات حول الحوار الرفيع المستوى حول شؤون الهجرة والتنمية:

[www.un.org/esa/population/hldmigration](http://www.un.org/esa/population/hldmigration)

مناسبة انعقاد الحوار الرفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية والذي سيعقد في مدينة نيويورك في الرابع عشر والخامس عشر من أيلول ٢٠٠٦ تود مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تلتفت عناية المشاركين في الحوار إلى الملاحظات والتوصيات التالية

حماية اللاجئين وإدارة الهجرة كموضوعين مختلفين ولكن متكاملين. فبالإضافة إلى تسبب الهجرة غير الشرعية بمعاملة إنسانية يمكنها أيضاً أن تعرض أنظمة اللجوء الوطنية لدى دول اللجوء لضغوط كبيرة وأن تثير العدالة ضد المواطنين الأجانب مضطعة بذلك الحماية الفعالة للاجئين. وفي ذات الوقت إن لم يتمكن اللاجئون وطالبو اللجوء من الحصول على الحماية عند الحاجة إليها فقد يجدون أنفسهم مضطرين للانتقال بطرق غير شرعية بحثاً عن الأمان والسلامة في دول أخرى.

تمثل التنمية أكثر من مجرد النمو الاقتصادي فقط. تشجع مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاركين في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية على تفسير مفهوم التنمية بنظرة شمولية بدلاً من استخدام التنمية كمجرد مرادف للنمو الاقتصادي. وضمن هذا السياق تذكر مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الحق في التنمية والذي ينص على أن "الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للتصرف ويمتدحاه بحق لكل إنسان ولكل الناس المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإسهام فيها والتمتع بها لتحقيق كافة الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية".

يمكن للاجئين أن يكونوا عوامل للتنمية عند إعطائهم الفرصة لذلك. يمكن أن يكون تندفق اللاجئين عواقب سلبية على التنمية في الدول والمجتمعات المضيفة وخاصة عندما يكون ذلك بأعداد كبيرة وفي مواقع محددة. ولكن في ذات الوقت يمكن أن يصبح اللاجئون عامل تنمية إذا ما منحوا الفرصة للاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم الإنتاجية أثناء إقامتهم في دول اللجوء. وتدعو مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول المشاركة في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية إلى ضمان تمكين اللاجئين من المشاركة في سوق العمل الوطنية حتى يتمكنوا من المشاركة في الأنشطة الزراعية والإنتاجية وإلى الاعتراف بالمؤهلات التي يملكونها من قبل دول اللجوء. كما تحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي على تقديم الدعم التنموي

لاجئين حقوق واحتياجات محددة. يعد اللاجئين فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم للحماية الدولية. تحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاركين في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية على إعادة تأكيد الاعتراف بالحقوق والحاجات الخاصة باللاجئين بما في ذلك امتناع الدول عن إعادتهم إلى بلدان قد تكون فيها حياتهم أو حريتهم عرضة للخطر.

حقوق الإنسان تطبق على كافة الناس أثناء انتقالهم. تشدد مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهمية ضمان الحفاظ على حقوق ومعايير العمل لكافة اللاجئين والمهاجرين. فمضوك وموالاتي حقوق الإنسان الدولية الجوهرية عامة في تطبيقها وتطبق على المواطنين وغير المواطنين على حد سواء ويشمل ذلك كل من انتقل بطرق غير نظامية.

لا يجب أن ينجح الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية للاجئين من الحصول على الحماية الدولية. غالباً ما يكون انتقال الناس من بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى "مختلطاً" أي أنه يضم أشخاصاً بحاجة للحماية الدولية وآخرين ليسوا كذلك. وتحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاركين في الحوار الرفيع المستوى على إقرار أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب ألا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي دولة أخرى أو التمكن من الاستفادة من إجراءات اللجوء لديها. بالإضافة إلى ذلك تشدد مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهمية الحد من الظلمات التي لا أساس لها من الصحة للحصول على وضع لاجئ. ويشمل هذا تطبيق برامج معلومات الهجرة وإيجاد القنوات التي تمكن غير اللاجئين من المهاجرين من الهجرة بشكل آمن وقانوني وتطبيق برامج التنمية التي توفر فرص العمل وفرص كسب العيش والرزق في البلاد التي تنشأ منها الهجرة.

حماية اللاجئين وإدارة الهجرة هما نشاطان متمايزان ولكن متكاملان. تشجع مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحوار رفيع المستوى على تمييز

# هجرة منطقة البحر المتوسط: ضرورة توفير رد شامل

إيريك فيلر

ما يزال ضمان توفير استجابة فعالة ومتناسبة وإنسانية لتحركات الهجرة المختلفة يشكل تحدياً كبيراً.

منتظمة بطبيعة الحال، فيمكن أن تعطي انطباعاً عن الدول وجهة السفر بأنها لم تعد تسيطر على حدودها، وبالتالي يمكنها أن تساهم في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب، وهذه المشاعر موجودة بالفعل في أجزاء عدة في الاتحاد الأوروبي، وتصدى الدول التي يمر بها المهاجرون في شمال أفريقيا للأعداد المتزايدة للناس الذين يتجمعون في المدن الساحلية في انتظار تسني فرصة الرحيل، وعندما يكشف قباطنة السفن الأشخاص المختبئين في السفينة أو يواجهون أناس معرضين للخطر في أعالي البحار، ففي غالب الأحيان يكون الأمر غير واضحاً أين ومتى يمكن إنزال أولئك الأشخاص من السفينة.

يكون صالح زبائنهم هو آخر ما يهتمون به، ونعلم أيضاً أن بعض الناس الذين يعبرون منطقة البحر المتوسط هم ضحايا الإتجار بالبشر - من النساء والأطفال الذين سيقعون ضحايا للاستغلال وإساءة المعاملة مدى الحياة، حتى إذا وصلوا إلى البر بأمان، وبالإضافة إلى الخطر الذي تعرضه حركة الناس عبر منطقة البحر المتوسط على الحياة وحقوق الإنسان، توجد هناك بضعة عواقب هامة أخرى لهذه الحركة، ولأن هذه التحركات تعتبر غير

يتجه عدد متزايد من الناس، وخاصة من مناطق جنوب الصحراء الكبرى، ليعبروا البحر المتوسط والمحيط الأطلسي أملاً في دخول دول الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا وإيطاليا، وليس لدينا أرقاماً محددة ولكننا متأكدون من أن الناس المخبئين يعرضون أنفسهم لمخاطر جمة، ولا يمر أسبوع بدون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابه، وأخبار عن حثث تلقاها المياه على شواطئ قضاء العطلات، وأخبار عن أناس قد دفعت مبالغ طائلة للمتاجرين بالبشر عديمي الضمير ممن

خريطة عرض المتوسط  
إيطاليا تشارك في  
مراقبة تدفق المهاجرين  
من ليبيا إلى أوروبا

وهناك قضية ذات اهتمام خاص من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين تتعلق بطبيعة تحرك الناس عبر منطقة البحر المتوسط، ومن الأدلة التي جمعها مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين يبدو أن معظم هؤلاء الناس رحلوا من بلادهم الأصلية متوجهين إلى الاتحاد الأوروبي سعياً وراء الوظائف، وكسب بعض المال والمهارات الجديدة، وتحسين مستقبلهم في الحياة بشكل عام، ولكننا نعلم أيضاً أن هناك نسبة من أولئك الناس تأتي من دول يتعرضون فيها لمخاطر شديدة من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، ومثل هؤلاء الناس يعتبروا لاجئين ولهم الحق في الحصول على الحماية الدولية.

## التحديات

إن وجود اللاجئين بين مجموعات كبيرة من المهاجرين، تكون نية بعضهم استغلال قنوات طلب اللجوء كوسيلة لدخول أوروبا والبقاء فيها، تشكل تحديات هامة أمام مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ودول أخرى في المجتمع الدولي، وأول هذه التحديات، وبالإضافة إلى المهمة الفورية لإنقاذ الحياة، أنه يجب إنشاء أنظمة وإجراءات من أجل تحديد أولئك المحتاجين للجوء، وثانياً يجب علينا أن نضمن أن أية إجراءات تتخذها الدول لكبح الهجرة البحرية غير المنتظمة لن تمنع اللاجئين من الحصول على الحماية التي يستحقونها، وثالثاً نحن بحاجة إلى فهم أوضاع الأدوار ومسؤوليات الأطراف العديدة المشتركة



ومن الضروري أيضا إيجاد حلول طويلة الأجل لمشكلة الهجرة البحرية غير المنظمة، وعلى سبيل المثال، إلى أي حد يمكن استخدام برامج الاستعلامات لتثبيت عزم المهاجرين الاقتصاديين من الشروع في رحلات طويلة وضيقة؟ وكيف يمكن تعزيز قدرات الحماية في دول اللجوء الأول بشكل لا يشعر اللاجئين وطالبي اللجوء أنهم مضطرون للاقتلاع من دول إلى أخرى وقارة إلى أخرى لكي يهربوا بأمان ويلبوا احتياجاتهم الأساسية؟

في ثمانينيات القرن الماضي، توجه بضعة آلاف من فيتنام وكيمبوديا إلى البحر آمليين في الوصول إلى دول جنوب شرق آسيا كماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند، ولكي يتمكن المجتمع الدولي من معالجة ذلك التحرك، فقد قام بإعداد خطة عمل شاملة المقصود منها ضمان سلامة ورفاهية

مادة ٥ من ميثاق  
الأمم المتحدة  
١٩٤٨

«راكبي القوارب» كلهم وتقديم الحماية لهم، والاطمئنان بأنهم لم يتأهل منهم لحالة اللجوء، وبينما تكون ظروف الحركة العالية عبر منطقة البحر المتوسط والأطلسي مختلفة بعض الشيء، إلا أننا بحاجة إلى وجود طريقة مماثلة، طريقة تعمل مجموعة متماسكة ومتشابهة من الإجراءات، ويوافق عليها دول الأصل، ودول المرور ووجهة السفر، وتدعمها المنظمات الدولية مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة البحرية الدولية.

### الختام

إن مخط الهجرة الذي نشهده في منطقة البحر المتوسط اليوم لا يعتبر في الحقيقة الأمر وضعا من أوضاع اللاجئين، ولكن حركة الناس وحاجتهم للجوء والحماية الدولية هي إحدى مزايا أوضاع اللاجئين، ولا يستحيل تدبير أمر هذه الهجرة حيث يوجد هناك مجالاً للتحرك، لكن الفردية بالرغم من أنه ليس لديها حدود جغرافية، والاستجابة الشاملة المبينة على التعاون هي التي تقدم أفضل فرص النجاح؟

إيريك فيلر في مساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (الحماية) وبريدها  
الالكتروني: FELLER@unhcr.org

www.unhcr.org/Conventional/contents.aspx?docId=2578d0c...  
١  
٤٦47  
www.unhcr.org/Conventional/contents.aspx?docId=653d0c...  
٢  
٤٦47  
www.unhcr.org

وهدفنا الثالث هو الوصول إلى فهم أعمق للأدوار والمسؤوليات كل على حدة في حالة الاعتراض أو الإنقاذ في البحر، ولا توجد هناك أحكام محددة حول توزيع المسؤولية عن نزول الأشخاص الذين تم إنقاذهم من على ظهر السفن، وأنه قد يحدث تأخير طويل الأجل في بعض الأحيان، ومع ذلك من المعهود بحريا أن يتم إنقاذ أي شخص يتعرض للخطر في البحر، ويتم تشريع هذا العرف إلى حد ما في الوثائق القانونية مثل اتفاقية الأمن على الحياة في البحار لعام ١٩٧٤ واتفاقية البحث والإنقاذ البحري لعام ١٩٧٩.

وسعت التعديلات الأخيرة على هذه الاتفاقيات إلى توضيح المسؤوليات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بعمليات إنزال الأشخاص من على متن السفن، وطوروت المنظمة البحرية الدولية ٣ مبادئ توجيهية



حول هذه المسألة أيضا، ويعتبر التنفيذ الناجح لهذه المبادئ التوجيهية أمرا هاما إذا أراد المجتمع الدولي أن يخاطب هذه القضية بأسلوب متناسق وفعال.

وهدفنا الرابع والأخير يهتم بضرورة توفير حلول دائمة لكل الأشخاص المعنيين في الهجرة البحرية غير المنتظمة سواء كان معترف بهم كلاجئين أم لا، فعلى سبيل المثال، ما الذي يجب أن يحدث ل هؤلاء الأفراد الذين يعتقد أنهم بحاجة للحماية الدولية؟ وفي حالة حصولهم على حالة اللجوء، هل يمكن منحهم حقوق الإقامة وفرص الاندماج المحلي، أم هل تقدم إعادة التوطين في دولة ثالثة حلا أكثر حيوية؟ وبالنسبة للأشخاص الذين ليسو بحاجة للحماية الدولية، كيف يمكن مساعدتهم لكي يعودوا إلى أوطانهم في ظل ظروف إنسانية أو تنظيم حائتهم في الدولة التي وجدوا فيها، عندما يكون ذلك في مصلحة الجميع؟

(دول الأصل ودول المرور، والمنظمات الدولية، وشركات الشحن) عندما يتم اعتراض الناس أو إنقاذهم في البحر، وأخيرا، يجب علينا أن نضمن أن يجد كل هؤلاء الناس الذين سافروا - أو الذين يأملون في السفر - إلى أوروبا عبر البحر حلا دائما لحالاتهم، سواء كانوا لاجئين معترف بهم أم لا.

وهناك قضايا معقدة وعسيرة، وتم بالفعل إنشاء عدد من المحافل المختلفة للتشاور والتعاون حول قضايا الهجرة في منطقة البحر المتوسط، ولكن ضمان توفر استجابة فعالة ومتناسقة لتحركات الهجرة المخططة - التي تشمل حماية اللاجئين وطالبي اللجوء - تظل تحديا كبيرا.

إن أول أهدافنا هو تحديد أولئك الناس المحتاجين بالفعل للجوء والحماية الدولية، وفي هذا المقام

يجب علينا أن نفكر في توفير آلية توجيه للتفريق بين الحالات الفردية، وتسجيل طلبات حالات اللجوء، وتقديم خدمات الاستشارة للأشخاص المعنيين، ومن خبرة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يعتبر ذلك الأمر هام جدا لتقييم شرعية كل حالة وتصحيح التوقعات المغاظة.

ويجب علينا أن ننظر بعين الاعتبار لتزيتات الإقامة المقدمة الذين ينتظرون تقييم حالاتهم، حيث من الواضح أن المنشآت المحدودة على متن السفن هي مشآت غير مناسبة، ولذلك ربما نضطر إلى النظر بعين الاعتبار إلى احتمالات إقامة مراكز استقبال تقدم إقامة مؤقتة في المناطق الساحلية حيث يمكن تقديم المأوى، والطعام، والرعاية الصحية، والاحتياجات الأساسية الأخرى للأفراد وعائلاتهم.

وهدفنا الثاني - وهو هدف وثيق الصلة بالهدف الأول - هو ضمان أن إجراءات السيطرة الأشمل لن تمنح اللاجئين من حق الوصول إلى إجراءات اللجوء، وبالطبع تتمتع الدول بالحق الشرعي في السيطرة على حدودها وتأمينها، ولكن لا يجب أن تفضي عمليات الاعتراض في البحر والإجراءات الأخرى المتخذة لكبح الهجرة البحرية غير المنتظمة إلى مبدأ عدم إعادة القسرية الذي يمنع الناس من إعادتهم إلى البلاد التي يمكن أن تتعرض حياتهم وحرمانهم للخطر، ويمكن أن يبرهن إنشاء آلية فعالة للتوجيه والتي من شأنها التفريق بين الحالات الفردية النزول من سطح السفن أنه وسيلة هامة للحفاظ على هذا المبدأ الهام.

# الحل الزائف لردع الشواطئ

جيمس هاثاواي

وعلى الرغم من وضوح هذه الأحكام القانونية، يجري الحديث حول حجتين تدعيان إجراءات الردع.

الحجة الأولى هي أن الإصرار على الاحترام المطلق لقانون اللاجئين يتسبب في السماح للأقلية بالتحكم في الأغلبية، والسبب هو أنه في أي تدفق مفترض نحو دول العالم المتقدمة اليوم فإن عدد المهاجرين الاقتصاديين - الذين يتم رفض دخولهم رفضاً قانونياً بشكل طبيعي - يفوق عدد اللاجئين، ويدور العدل حول وجوب تمتع الحكومات بحرية الرد بشكل فعال على الطبيعة السائدة للوفود (التي لا تمت صلة باللاجئين).

وعلى الرغم من ذلك، ومن الناحية القانونية، لا يمكن تبرير إجراءات الردع العشوائية طالما أن اللاجئين الحقيقيين هم جزء من القادمين المختطفين، ولا يوجد أي استثناء لأواجب عدم إعادة القسرية للمواقف التي تكون فيها تكلفة أو عدم ملائمة معالجة الطلبات هائلة، أو عندما يكون شخص واحد فقط من كل عشرة قادمين هو لاجئ بالفعل، ولا يمكن للدول أن تتجنب بشكل قانوني التزامات حماية اللاجئين بمجرد أن تقرر عدم رغبتها في تقييم الطلبات التي قدموها، وكما يؤكد مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين بالفعل، لا يصبح اللاجئين لاجئاً بسبب الاعتراف به كلاجئ، ولكن بالاعتراف بأنه لاجئ لأنه لاجئ بالفعل، ومن الناحية العملية، فإن هذا التعريف يعني أنه يجب معاملة أي شخص قد يكون لاجئاً على أنه لاجئ بشكل مؤقت حتى يتقرر بشكل عادل عدم أهليته للحصول على حالة اللجوء، لذلك فإن الإجراءات التي تردع طالبي اللجوء من الوصول إلى دولة اللجوء لا تنقل في خرفها لقانون اللجوء عن إزالة الدولة للاجئ معترف به يكون موجوداً بالفعل في منطقة الدولة.

والحجة الثانية الأكثر تعقيداً للردع هي أن الردع يتم أحياناً لأسباب إنسانية، وخاصة عندما يصل اللاجئين والأشخاص الآخرون عبر البحر غالباً في سفن شبه منهارة أو مزودة جداً بالركاب، ويقال بأنه يجب إيقاف عمليات السفر هذه لتجنب وقوع المخاطر الجمة.

في غالب الأحيان تتخذ الحكومات إجراءات فظة جداً لردع اللاجئين والمهاجرين الآخرين الذين تعثر عليهم في أعالي البحار وفي أقاليمهم الجزرية. وفي جيوبهم الواقعة ما وراء البحار وهناك اعتقاد شائع بأنه عندما تتم ممارسة الردع على مقربة من الوطن، فإن ذلك يعتبر أمرين. إما أنه عمل شرعي، وإما أنه عمل حصين من المساءلة القانونية على الأقل.

تياناريف، وردت الحكومة الأسبانية على الارتفاع المفاجئ في أعداد القادمين باقتراح أن تكون قوارب الدوريات الموريتانية مهمة إيقاف هذه القوارب عن الإبحار وإنشاء مخيمات للاجئين في موريتانيا.

## هل هذه الممارسات قانونية؟

لا تسمح اتفاقية اللاجئين لعام 1٩٥١ وبرتوكول سنة ١٩٦٧ التابع لها للدول بأن ترفض تقديم الحماية للاجئين لأنهم لا يدخلوا إلى وسط بلادهم فحسب، والأمر ببساطة هو أن الواجبات الأكثر أهمية - بما فيها الواجب الخطير لعدم إعادة القسرية، الذي يطلب من الدول عدم إعادة

على سبيل المثال، تتمسك الولايات المتحدة بموقفها بتصلها من أي التزام قانوني نحو اللاجئين الذين تعترض طريقهم، حتى إذا تمكنوا من الوصول إلى مياهها الإقليمية، وبالفعل أشارت الولايات المتحدة مؤخرًا إلى أنه ليس باستطاعة مجموعة من طالبي اللجوء الكوبيين - وهي مجموعة تحظى بمحابة جمة في ظل قانونها الداخلي كما جرى العرف - المطالبة بحق الحماية لأن الجسر الذي رسا بجانبه قاربهم الصغير فصلته العواصف عن البر الأمريكي الرئيسي.

وعندما تمكن ١٠ آلاف شخص من الوصول إلى جزيرة لامبيدوس الإيطالية هذا العام، ردت إيطاليا بعدم استمرارية في سياسيتها المعهودة بإرسالهم إلى صقلية للتعامل مع طلبات الحماية، وبدلاً من ذلك، تفيد قناة بي بي سي بأنه «تم إرسال المهاجرين مكبلين الأيدي في طائرات عسكرية من جزيرة لامبيدوس إلى ليبيا مباشرة وبدون طرح أية أسئلة».

## ومن حق اللاجئين - وليس امتيازاً لأي دولة أو وكالة إنسانية - أن يقرر متى تكون مخاطر البقاء أكبر وأعظم من مخاطر السفر

اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر ليتعرضوا للاضطهاد - تنطبق حينها ممارسة الدولة ولايتها القضائية، وسواء كانت الحماية مطلوبة في لامبيدوس أو روما، فإن مضمون قانون اللاجئين واحد، وسواء طلب أحد اللاجئين المتسقيين بأبعد الجدران الشائكة في سيوتا أو في أحد مراكز الشرطة في مدريد اللجوء، فلا اختلاف بين الأمرين، ولا يجب تنفيذ أي عملية إعادة قسرية قاطعة للاجئين الذين تعثر عليهم السفن التي تمرس المياه الإقليمية للدولة، أو حتى أولئك الذين يتم اعتراضهم في أعالي البحار، ولأن الولاية القضائية هي لب المسؤولية، فيجب على الدول الأعضاء الموقفين على اتفاقية اللاجئين أن تحترم بصورة مؤقتة حقوق الأشخاص الواقفين تحت سلطتها ممن يطلبون حالة اللجوء حتى يتقرر عدم أهليتهم للحصول على الحماية، أو ما لم يتقرر عدم أهليتهم.

كما نصبت إسبانيا جدراناً من الأسلاك الشائكة حول جيوبها الواقعة في شمال أفريقيا في سبتة ومليلية لردع مجموعات المهاجرين التي تتألف أغلبيتها من أهالي دول جنوب الصحراء الكبرى المتلهفين على دخول الاتحاد الأوروبي، وفي غالب الأحيان يتم إعادة من يتنجسون في اجتياز الحواجز إلى المغرب فوراً، ووردت تقارير بأن أسبانيا ألقتهم بإسبال في المناطق الحدودية الصحراوية، وأدى «نجاح» أسلوب الردع هذا إلى فرض الضغط مجدداً على جزر الكناري الإسبانية، التي تعتبر المقصد المفضل للمهاجرين حتى عام ٢٠٠٢ عندما تم إنشاء نظام مراقبة ودوريات بحرية لردع عملية السفر من المغرب إلى جزر الكناري في فيورتا فيتورا ولانثاروتي، التي تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر، ولذلك اضطرت معظم الأقواج الحديثة لاتخاذ طريق أطول بكثير وأكثر خطورة من شمال موريتانيا إلى

## نشرة الهجرة القسرية المجلس الاستشاري

كريم أناسي  
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

فاتح عزام  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحي شطي  
مركز دراسة اللاجئين في جامعة أكسفورد

نهاد بقاعي  
(بديل) المركز الفلسطيني  
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أنيتا فابوس  
جامعة شرق لندن

باربرا هاريل-بوند  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شلاق وسري حنفي  
مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكس تاكنبرغ  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين  
الفلسطينيين في سوريا UNRWA

هاريش بارفانيني  
الأونروا - غزة

ليلى ناصيف  
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - مكتب مصر

عبد الباسط بن حسن  
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية  
"وتطوعية غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم"

ولكن هناك فرق قانوني هام جدا بين المساعي المعقولة لتقديم المعلومات وتصعب الأمر على المهجرين لاستغلال الناس من جهة، وبين المساعي الأكثر عدوانية المتخذة ضلعا لوقف عمليات السفر من جهة أخرى، ومهما كانت المخاطر، فكل شخص لديه الحق القانوني لاتخاذ قرار السفر بنفسه، والحكم المتعلق بمثل هذه الحالات ليس متصلا في قانون اللاجئين، ولكنه متاصل في المتطلب الموجود في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>١</sup> الذي ينص على وجوب السماح لكل الأشخاص مغادرة أي بلد، ومنها بلادهم، والخطوات التي يزعم أنها خطوات إنسانية وتتخذ لإغلاق طرق العودة - مثل الاتفاقية الرسمية بين الولايات المتحدة وكوبا في عام ١٩٩٤ والتي تتطلب من كوبا ...

اتخاذ إجراءات فعالة بكل السبل الممكنة لمنع عمليات السفر غير الآمنة وخاصة باستخدام الطرق الإقناعية - هي خطوات غير مشروعة ومرفوضة دون خيار، ومن حق اللاجئ - وليس امتيازاً لأي دولة أو وكالة إنسانية - أن يقرر متى تكون مخاطر البقاء أكبر وأعظم من مخاطر السفر.

وحتى تنتهي الانتهاكات التي تجر اللاجئين أولا على الفرار، تكون الإجابة الوحيدة الحقيقية هي تقديم البدائل الآمنة لطرق

الهروب المفطرة، وبينما تعد عمليات الردع الفظة للاجئين أو المسافرين المختطفين غير شرعية، فالدول تتمتع بالحرية المطلقة في تخيل واختيار بدائل الحماية المبدعة، ولكي يجري الأمر بأكثر قدر من العقلانية، يجب أن ينصب التركيز على توفير خيارات حماية حقيقية داخل المناطق الأصلية، فحيثما تكون البدائل الأقليمية آمنة حقاً وسهلة الوصول وتقدم حماية على أساس الحقوق، فمن المرجح أن يشعر معظم اللاجئين بعدم ضرورة الغفوض في رحلات خطيرة، وبالفعل عندما يتم رفض خيارات الحماية التي تلبى المعايير القانونية الدولي لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أي أسباب أخرى لا تتعلق بالحماية، فإن اللاجئين الذين يسافرون خارج أوطانهم يمكن إعادتهم إليها بصورة قانونية، ولهذا السبب، يجب أن تكون إعادة التشديد على توفير الحماية الحقيقية قرب أوطان المسافرين جذابة للدول المتطورة، وبينما تكون هذه الحماية أقل «كفاءة» من الردع (غير الشرعي)، إلا أنها تكون متوافقة أكثر مع أهداف الدول الأكثر شمولاً للسيطرة على الهجرة، وتعتبر ذات قيمة حقيقية أيضاً للدول في المناطق الأصلية التي هي بأمر الحاجة لوجود ضمانات

جيمس هاثواي هو بروفيسور «جيمس وسارا ديفان» للثقافتين ومدير برنامج قانون اللاجئين واللجوء في جامعة ميشيغان (www.law.umich.edu/CentersAndPrograms/prd/index.htm). وأحدث الكتب التي صدرت له هو كتاب حقوق اللاجئين في ظل القانون الدولي، كامبريدج ٢٠٠٥، «والبريد الإلكتروني: jch@umich.edu».

www.cerh.org/legal/cph.html ١  
www.cambridge.org/catalogue/catalogue.asp?isbn=0521542634

# سيادة القانون في المناطق الثلاثة في السودان

سباستيان غورو

يعتبر تحقيق سيادة القانون عنصراً أساسياً لمساعدة مساعي بناء السلام في السودان ما بعد الحرب. وفي شهر مارس ٢٠٠٥ استهل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مشروعاً كبيراً لسيادة القانون في المناطق الثلاث المتزعزعة والتي مزقتها الحرب ليتسنى لسكانها اللجوء إلى العدالة.

## النزاع والعنف

من المتوقع بالرغم من اتفاقية السلام الشامل أن يستمر العنف في إلحاق الأذى ببعض مناطق المناطق الثلاث، لسيما المناطق التي تشهد بها التوترات بسبب وجود الميليشيات ومصالح النفط وعمليات العودة المستمرة، فالكثير من المجتمعات هي مجتمعات مسلمة، وتتوافر بها الأسلحة الثقيلة، والتنافس حول الموارد النادرة شديد، وسيكون توسيع البلديات ومحيطاتها خلال فترة العودة وإعادة التكامل منوطاً بالمسائل المفاقمة للوضع مما سيؤدي إلى مستويات متزايدة من النشاط الإجرامي.

جرى العرف أن تتحدد حقوق الأراضي من السلف وفي غالب الأحيان تقتنيتها الجماعة أو القبيلة اقتناء جماعياً دون وجود برنامج رسمي موثق أو مسجل ملكية معظم هذه الأراضي، ولكن في المناطق الحضرية يزيد اعتبار المناطق والأراضي كحقوق قانونية على أساس إدعاءات الأفراد والوفاق، ويتوقع الكثيرون مشاكل محتملة في البلديات التي قسمت السلطات قطع الأراضي، أو أجرتها إلى التجار، أو الشخصيات البارزة، أو الأناس الآخرين الذين يستطيعون استئجار الأراضي والممتلكات، وهناك تقارير تفيد بأن هناك قضايا معلقة أو قضايا محلولة بشكل غير مرضي للملكية في بلدات مثل أبيي، وفي معظم الحالات يجب على المالكين الشرعيين للممتلكات الخوض في عمليات مطولة جداً ومشتركة للوثائق، إثبات حقوقهم وذلك ليتم تعويضهم بقطع أراضي غير جذابة في الريف، وتشعر هذه الحالات الأولية إلى ضرورة إقامة آلية قضائية عادلة لتقديم الطول وتسجيل رسمي لملكية العقارات في المدن.

ولا تتمتع النساء بحقوق اقتناء الممتلكات بموجب القانون العرفي، مع وجود عدد قليل من الحالات استثنائية، ويمكن أن يواجهن مشاكل عصية عند مطالبتهن للأراضي أو الممتلكات التي نضن أزواجهن أو أحد الذكور في العائلة، وفي غالب الأحيان تتحمل النساء جل العبء الناشئ عن إغالة أنفسهن وعائلاتهن، ويجري إقحامهن

وتعرف مناطق أبيي وولاية النيل الأزرق وكردفان الجنوبية/جبال النوبة - والتي يبلغ عدد سكانها حوالي أربعة مليون نسمة - جميعها بمناطق الثلاثة أو المناطق الانتقالية، حيث لم تقرر اتفاقية السلام الشامل التي وقعتها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في يناير ٢٠٠٥ انتهاء هذه المنطقة إلى جنوب السودان أو بقائها تحت سيطرة الخرطوم. وتعرف البروتوكولات التي التفتت عليها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في مايو ٢٠٠٤ بالوضع الخاص للمناطق الثلاث، ولكنها ترك العديد من القضايا معلقة، حيث تواجه هذه المناطق الثلاثة الآن وبعد سنتين من توقيع البروتوكولات - التي كانت تطل على الجبهة الأممية في الحرب الأهلية التي دارت بين الشمال والجنوب - تدفقا هائلا للعائدين بالإضافة إلى نزاعات مستمرة على الأرض والممتلكات والموارد الطبيعية. ويقدر عدد النازحين واللاجئين الذين سيعودون إلى المناطق الثلاث في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وسيعود معظمهم إلى كردفان الجنوبية والنيل الأزرق، وتشكل هذه الفواج الهائلة من العائدين بالإضافة إلى نقص سعة الاستيعاب في مناطق العودة تهديداً جلياً وواضحاً للعالم للأمن الإنساني وعملية إعادة الاندماج المستدامة.

وفي ظل الازدياد الحالي للجرعة والمطالبة بالأرض والممتلكات إضافة إلى عدم الثقة العامة في مؤسسات الدولة فمن الضروري جداً توفير آليات فعالة للعائدين والمجتمعات المستقبلية لهم لتوفير الحماية، وفرض النزاعات، ورد المظالم، وسيطلب تحقيق سيادة القانون مزيجاً من الطرق التي تركز على المجتمع، وبناء قدرات مؤسسات سيادة القانون، حيث يجب تعزيزها بالحكم العبد والعمل السياسي على المستويين القومي والدولي، فغياب العمل الفعال في المجتمع والدولة والمستويين القومي والدولي يمكن أن يقوض عملية السلام بين الشمال والجنوب بأكملها. وهذا سيخلق الأسس التي أنشأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية برنامجه الخاص بتعزيز اللجوء إلى القضاء والأمن البشري في المناطق الثلاث.

بين جموع العامة في جو يهيمن عليه الرجال والتسلح حيث أن الترتيبات التقليدية للعائلات والمجتمع التي اعتادت توفير الأمن البدني والمادي للنساء والأطفال في الماضي تقدم حماية ضئيلة من العناصر الإجرامية، ويظل تطبيق الحكم العرفي والتشريعي في مؤسسات القانون والوكالات القانونية في المناطق الثلاث من أكثر التحديات هولا أمام إدارة إصلاح العدالة، حيث يعتبر الرجال والنساء كرعياً مختلفين تماماً في ظل القانون في كل من المجال الرسمي وغير الرسمي، حيث تجري العادة أن يتم إقصاء النساء عن القيادة أو اللقائد الهامة حيث تصنع القرارات الخاصة بالجماعية.

مبادرة اللجوء إلى القضاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وقد قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية في محاولة للاستجابة لهذه القضايا - وبالتنسيق مع لجنة الإنفاذ الدولية - بإقامة خمس مراكز عدالة وثقة في أبيي، وكادوغي، ودلينغ، ولغاوا، ودمازين، ومن خلال هذه المراكز، يهدف برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتحسين فرص اللجوء إلى القضاء ويعمل على تنشئة عملية المصالحة والثقة بين العائدين والمجتمعات المحلية والسلطات، وإشراك السلطات في مبادرة حماية المدنيين.

إن فعاليات مراكز العدالة والثقة لتعميم حقوق الإنسان تشجع الأطراف المعنية على قبول مسؤوليتهم في عملية بناء الثقة وتدعم وجود ثقافة تحترم سيادة القانون، ويستلزم ذلك بناء المعرفة والقدرة والثقة لدى الجماعات الضعيفة لتمكينهم من العمل نحو تحقيق تميّتهم، وتشتمل فعاليات التفويض على تعليم الفقراء والجماعات الأخرى الضعيفة، وخاصة النساء والنازحين، وتعريفهم بالحقوق القانونية وحقوق الإنسان، ومساعدتهم على التقدم بطلبات الدعاوى القانونية. وعلى عكس التدريب المعهود لحقوق الإنسان تتناول فعاليات مراكز العدالة والثقة نشر الوعي فهم قيم النزاعات التقليدية والأصليّة والقيم الثقافية والدينية.

إن نشر الوعي القانوني يساعد السكان على فهم أن لديهم حق المطالبة بالتعويضات ضد انتهاك حقوقهم، ويديم برنامج الأمم المتحدة للتنمية توفير المساعدة القانونية وتمثيل العملاء (المجتمعات والأفراد) أمام السلطات، وفي نفس الوقت تفويض

سياسة حق التكوين في  
المهنة حتى لو دخلنا في  
مجالها ٢٠٠٩



الأفراد ليصبحوا أكثر فعالية وأسرع استجابة، ويشمل هذا توسيع عملية تقديم الخدمات القانونية المجانية للفقراء والجماعات، أو المجتمعات المهمشة والفقيرة، وتعتبر مثل هذه المساعدة ذات علاقة لكل من الحالات المدنية والجنائية، وتشمل التمثيل في الدعاوى القانونية الرسمية بالإضافة إلى تقديم النصع والمساعدة فيما يتعلق المسائل الإدارية التي يمكن أن يتم اتخاذ القرار فيها في المحاكم شبه القضائية.

ولا يوجد حالياً أي ممثلين قانونيين مؤهلين في المناطق الثلاث، وأحد أهداف مراكز العدالة والثقة هو تحديد أفراد - محتمل أن يكون لديهم خلفية قانونية لتدريبهم ليصبحوا مساعدين لمحاميين، حيث أن دور مساعد المحامي هو مساعدة الناس على حل مشاكلهم القانونية بالتنسيق بين العملاء، والشرطة، والمدعين، والقضاة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يدعم أيضاً مقاضاة المصلحة العامة في محاولة منه لتفعيل الأساليب القائمة للسلطة والصلاحيات، ويشتمل هذا النوع من المقاضاة على محامين يتولون قضايا نيابة عن ذوي المصالح من الجماعات والمجتمعات الضعيفة جداً التي ليس لها حول ولا قوة مثل المساجين والنساء والفقراء والمهاجرين.

ومن خلال مراكز الاستعلامات القانونية والموادر، توفر مراكز العدالة والثقة معلومات ومواد قانونية - نصوص قانونية، وثائق، وإصدارات إقليمية ودولية أخرى لحقوق الإنسان - ليس فقط للمهاجرين، ولكن أيضاً للقضاة والمحامين وممثلي الادعاء ونشطاء حقوق الإنسان.

#### الخلاصة

تشمل مبادرة اللجوء إلى القضاء، والتي تشكل لب برنامج سيادة القانون في برنامج الأمم

المتحدة للتنمية في المناطق الثلاث، بناء قدرات المؤسسات القضائية، ومؤسسات تطبيق وتنفيذ القانون، بالإضافة إلى دعم الآليات التقليدية لفرض النزاعات. وتشكل عودة وتعويض النازحين إلى المناطق الثلاث سلسلة نادرة من مشاكل الأمن البشري والتي لها صلة مباشرة بحماية الأفراد والمجتمعات وبالإلجوء إلى القضاء، وتهدف مبادرة اللجوء إلى القضاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذه المرحلة المبكرة للاسترداد لكي تخاطب الاحتياجات القوية للحماية وفي نفس الوقت تعمل على سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية بطريقة ناجحة وواقعية.

سيباستيان غورود هو موظف برامج وهو مسئول عن برنامج سيادة القانون في برنامج الأمم المتحدة للتنمية في المناطق الثلاث (أببي وولاية النيل الأزرق وولاية كردفان الجنوبية).  
البريد الإلكتروني: sebastien.gouraud@undp.org، وللحصول على المزيد من المعلومات حول برنامج سيادة القانون في برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان، اتصلوا بياسمين شريف، وهي رئيس الوحدة والمستشارة الرئيسية في مسألة سيادة القانون. البريد الإلكتروني: yasmine.sherif@undp.org

المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يمثل الضرورة آراء الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى.

# حق التعليم في جنوب دارفور

كاثرين ريد

الدولة. وتحاول اليونسيف معالجة هذه المشكلة من خلال التعاون مع السلطات والمنظمات غير الحكومية المحلية.

أمنت اليونسيف الدعم لحوالي ٢٧٠ من الأطفال المتضررين جراء الصراع منذ عام ٢٠٠٤، من خلال توفير التجهيزات الضرورية، والزي الرسمي، والتدريب للمتطوعين من المعلمين، وبناء أو إصلاح الغرف الصفية، إضافة إلى تأمين المياه ووسائل التصاح للمدارس. وقامت اليونسيف بالتركيز على تحسين توفير التعليم للمجموعات المهمشة، خصوصاً الفتيات، التي ارتفعت نسبة انخراطهم ببرامج التعليم من ٢٧٨ عند بدء الصراع لتصلح ٤٤٢ خلال سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الدراسية.

ما زال يكتنف التعليم في دارفور الكثير من العقبات على الرغم من المساعدات التي تقدمها اليونسيف، مثل الرواتب غير الكافية والتي

التعليم حق مطلق لجميع الأطفال. ومع ذلك كان تحصيل التعليم دائماً صعباً على أطفال دارفور ولذلك من الضروري وضع البرامج المناسبة وزيادة الدعم لإعطاء الفرصة لهؤلاء الأطفال لكي يمارسوا هذا الحق

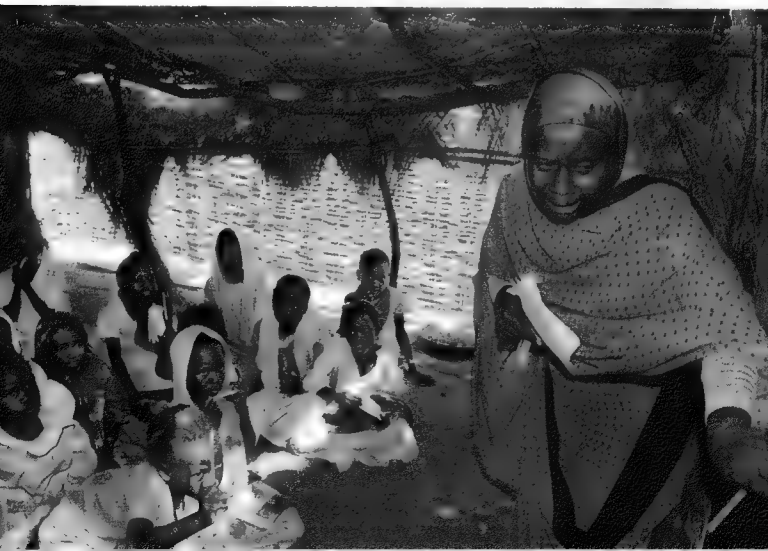
عليه قبل بدء الصراع بفضل المساعدات الدولية التي ساعدت الأطفال، خصوصاً النازحين منهم على الذهاب إلى المدارس. وكان العامل الآخر لزيادة عدد الأطفال - خاصة الفتيات - في المدارس هو فقدان العائلات لأراضيها ودواويرها مما قلل من كم العمل المطلوب من الأطفال.

يقدر عدد الأطفال المتضررين جراء الصراع بحوالي ٢٥٧ ألف طفل، ثلثهم من النازحين في جنوب دارفور التي تمك أعلى نسبة تسرب (التوقف عن الدراسة) للأطفال، حيث يتوقف معظمهم عن الدراسة بعد سنوات قليلة من التعليم لا تؤهلهم حتى لتعلم أساسيات القراءة والكتابة والصواب، الأمر الذي يعود إلى محدودية مصادر

وكانت السودان قد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٩٠، ملزمة نفسها بحماية الأطفال وضمان حق التعليم لجميع الأطفال - بما فيهم اللاجئين والنازحون - داخل حدودها. ويعمل هذا الالتزام أهمية مميزة خاصة أن عدد النازحين داخلياً في دارفور يقارب ٢ مليون شخصاً منذ بدء الصراع عام ٢٠٠٣.

يشكل إهمال الحكومة السودانية للأولويات التي تحتاجها الدولة أحد جذور هذه الأزمة، فالمدراس في دارفور قليلة ومتباعدة تفتقر إلى الكم الكافي من الموظفين والتمويل. تشذ دارفور عن المعتاد بما يتعلق بالتعليم والصراع حيث أن عدد الأطفال الذين يحصلون على التعليم اليوم أكثر مما كان

رصدت في دارفور  
التي كانت في  
الحدود في جنوب دارفور





على الذات. لكن يبقى هناك الكثير من الفجوات في نظام التعليم الرسمي.

### سد الفجوات

لا يمكن للطرق التعليمية البديلة الحلول مكان الحاجة للتعليم الرسمي في دارفور على الرغم من أهميتها، لذا ومن أجل توفير التعليم لجميع سكان دارفور فإنه من الضروري:

- مساعدة الشباب على استكمال الدراسة الابتدائية
- توفير التعليم الثانوي للباقين في مخيمات النازحين والمناطق النائية والمناطق التي تحتل عودتهم إليها
- الاستمرار بتقديم التدريب للمعلمين - بما في ذلك التوعية بحقوق الطفل- لتحسين نوعية التعليم والاستجابة لاحتياجات الأطفال والشباب المختلفة لضمان توفير تعليم لائق في مناطق العودة
- دعوة الحكومة إلى أن تلتمز بشكل أكثر فاعلية تجاه تأمين التعليم المجاني وموارد المدرسة اللازمة ورواتب المعلمين

يتطلب تحقيق هذه الأهداف استمرار المساعدة من جهة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى التزام أكبر من الجهات المانحة لتأمين الموارد اللازمة لخلق نظام تعليم نوعي يستقطب جميع الطلبة في دارفور، لكن للأسف لا يبدو أن هذا الالتزام قريب التحقيق.

تعمل كاثرين ريد منسقة لشؤون حماية الطفل في لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)/دارفور. [kred@theirc.org](mailto:kred@theirc.org)

تم توفير المساهمات الإضافية من قبل جينيفر هوفمان التي تعمل استشارية في وحدة تنمية وحماية الأطفال والشباب التابعة للمركز الرئيس للجنة الإنقاذ الدولية (IRC).

[www.unhcr.ch/3/1/2/2c2c.htm](http://www.unhcr.ch/3/1/2/2c2c.htm)  
www.theirc.org ٢

الاحتمالات في مستقبل واعد حيث أن البعض منهم تورط في ارتكاب الجنح والجرائم الصغيرة أو بأعمال العصابات وفي بعض الأحيان بارتكاب جرائم العنف.

ملك الشباب فرصاً أكبر في الحصول على التعليم في المخيمات الأصغر حجماً، والتي تكون عادة أقرب إلى المدن، كما هو الحال في مخيم سيبيي مثلاً، حيث تستقبل

المدارس  
القرية  
الطلاب  
النازحين

### لا يمكن للطرق التعليمية البديلة، بالرغم من أهميتها، الحلول مكان الحاجة للتعليم الرسمي في دارفور

وطالب المجتمعات المضيفة على حد سواء، إلا أن معظم الشباب في هذه المدارس كان قد انضم إلى صفوف ومراحل تعليمية مخصصة للطلاب الأصغر سناً.

### معالجة المشاكل

تقدم المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية نظم بديلة للتعليم تعتبر أكثر واقعية ومرورة من تلك التقليدية المتوفرة للشباب النازحين المضطربين من الصراعات، حيث بدأت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مثلاً منذ منتصف عام ٢٠٠٥ بتوفير دروس محو الأمية في الحساب، في خمس مخيمات في نيالا وأربعين مخيمًا في كاس يحضرها ما يقارب الـ ٨٥٠ طالباً وطالبة -عدد الطالبات يتعدى النصف- يومياً لمساعدة الطلبة في صفوفهم الاعتيادية وتوفير مصدر تعليم القراءة والكتابة الأساسي للطلبة الذي لم يتسن لهم الذهاب إلى المدارس المحلية، والذي تشكل الفتيات القسم الأكبر منهم. إلا أن هذه الدروس لا توفر الشهادات الرسمية المطلوبة التي تسمح للطلبة بإعادة الالتحاق بنظام التعليم الرسمي، لذا تعمل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بالتعاون مع الحكومة السودانية لتنظيم مسار التعجيل في الحصول على التعليم، بحيث تساعد الطلبة على الانخراط بالمراحل التعليمية السابقة لتكتمل المدارس. وستوفر هذه الصفوف المرتبة، والتي يتم توفيرها في مراكز الشباب، فرصاً أكبر في التعلم حتى ولو كان الطلبة يعملون في وظائف ذات دوام جزئي.

عادة ما تأتي متأخرة، والنقص في موارد البنية التحتية غير الملائمة. هذا ويؤدي جمع الرسوم من الطلاب الذي تقوم به المدارس للتعامل مع هذه المشاكل -بالرغم من اعتراض اليونسيف ومنظمات حقوق الطفل وحمايته الأخرى- إلى تهيش الأطفال الغير قادرين على تسديد مثل هذه الرسوم.

يؤثر النقص الحاد في عدد الكادر التعليمي المؤهل، والعدد الزائد للطلاب، إضافة إلى حالة البنية التحتية الرديئة على نوعية التعليم الذي يتم توفيره للنازحين في المخيمات. وتزيد المسافات الطويلة من صعوبة حصول الطلبة الذين لا يقطنون في المخيمات على التعليم، خصوصاً الفتيات منهم، حيث لا يسمح لهن بالتنقل لمسافات طويلة خوفاً من تعرضهن للإعتداء، إضافة إلى أن اللجوء للطالب البدني في بعض المناطق لا يشجع الطلبة على حضور المدارس.

يعاني البالغون من محدودية الفرص التعليمية المستوفرة، حيث يستأنف بعضهم تعليمهم الابتدائي الذي قاطعه الصراع في مدارس تدعّمها اليونسيف ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ويذهب بعضهم الآخر إلى المدارس الحكومية في حال مقدرتهم على دفع الرسوم المحددة. إلا أن الخيارات محدودة بالنسبة لغالبيةهم بسبب واجب الشباب العمل لتوفير الدخل لعائلاتهم، وواجب النساء الاعتناء بأطفالهن إضافة إلى واجبات الطبخ والتنظيف.

تبرز هذه الصعوبات في كالم، أكبر مخيم للنازحين داخلياً في ضواحي نيالا/ دارفور. فقد تبين من آخر تعداد أن ٨٧ ألف نازح كانوا سيكونون في الملاجئ المكتظة الموجودة فيه، فمع وجود الأسواق النشطة، يعاني المخيم من المكدلات المرتفعة للجرائم والفقر، وعدم توفر الخدمات الاجتماعية الكافية. هذا ولا يمتد نظام التعليم في كالم، والذي توفره منظمة اليونسيف وشركاؤها، إلى ما فوق سن الـ ١٣، إضافة إلى أن التعليم الثانوي معدوم في معظم مواقع النازحين هناك، بسبب عدم اعتقاد المائتين بأولويتهم في ظل الظروف الطارئة الموجودة في دارفور. لذا يسهل على الشباب الانخراط في الممارسات الإجرامية والمناوئة للمجتمع بسبب غياب ما يشغل وقتهم في النهار، إضافة إلى قلة

قامت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بتوسيع برنامجها لكي يشمل التدريب المهني، علاوة على التدريب في المهارات الأساسية الضرورية في الحياة، وصحة البالغين والقيادة الشبابية، مما يمكن الشباب من بناء المعرفة والثقة والاعتماد

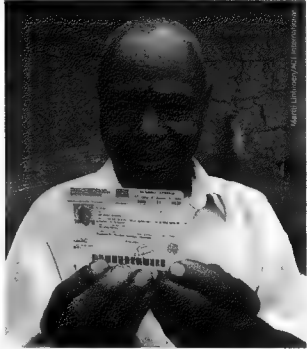
بوروندي: هل بدأ الاهتمام الإنساني بها بالاضمحلال؟

توم دیلرو

في حين تواجه جمهورية بوروندي أكبر تحدياتها منذ تسوب أحداث العنف فيها عام ١٩٩٣ والتي حصدت أرواح ٣٠٠ ألف شخص. يعتمد نجاح السلام فيها على طبيعة إدارتها لعودة النازحين داخلها وإعادة اندماجهم.

يعتمد نجاح السلام في بوروندي على طريقة تعامل المجتمع الدولي والحكومة الجديدة التي تم انتخابها عام ٢٠٠٥ برئاسة قائد المتمردين السابق بيز نكورونزيزا مع قضايا النزوح مثل ملكية الأراضي والمصالحة والعدالة الانتقالية.

نزع مئات الآلاف من اليهودنديين من منازلهم في بداية التسعينيات هربا من الصراع الذي شنه متمردو الهوتو في محاولة لإسقاط النظام السياسي



تدري تشويهاً يهوى  
 بملحة الإغماضات  
 الجندية التي حس  
 ليلها وهي وثيلة  
 القوية الراسبة الوحدة  
 التي يحملها. لقد ظف  
 تدري زوجته وأربعة  
 من أطفاله الشابة في  
 الحروب. ولكني لا أظن  
 الخوف من الجنود  
 الخلق الذي أتى من  
 على قوتنا وتزنا في  
 ليلته إحداهم بين حياتنا

تؤدي القضايا العالقة إلى وضع المنطقة في خطر الانزلاق في الصراعات مجددا، حيث تحول مئات الآلاف من الأسلحة المتداولة في بوروندي<sup>٥</sup> إضافة إلى أن نقص عدد المساكن وعدم حل قضايا حقوق الملكية دون عودة النازحين واللاجئين إلى مناطق سكنهم الأصلية، كما تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في المستقبل.

أدت موجات النزوح المتعددة إلى خلق قضايا خاصة  
حول الأراضي والأصلا، ففي بعض الحالات مثل  
التنازول واللاجئين الذين قروا العودة، مثلا  
الملك الذين فروا من مناطق الصراع. في حالات  
أخرى، تحولت مخيمات اللجوء إلى مستوطنات على  
شاكلة قرى يقطن الكثيرون فيها على أرض ملك  
للدولة أو ملك للأفراد أو الكنائس وأمكن أرضا  
كافية من أجل الزراعة، وبذلك يصح وضع التنازحين  
الذين يسكنون هذه المناطق في واضح، مما أدى إلى  
نفي نزاعات مع ملكها الأصليين، معظمهم من  
العائدين أيضا. كذلك فإن بعض المالكين الجدد لهذه  
العقارات يستخدمونها من أجل الربح المادي، الأمر  
الذي من المحتمل أن يكون مصدر توتر، خاصة إذا  
تكرر بعض هذه الأراضي غير المستغلة بقى في مناطق  
تند فيها الأراضي الزراعية.

يقلل المجتمع الدولي عادة من أهمية العلاقة بين الزوج والعودة والمصالحة، وسلام الانتقال الناجم نحو سلام ثابت أو يهملها كلياً. وعادة ما يكون ذلك نتيجة تحول اهتمام الإعلام إلى أزواج أخرى، إضافة إلى أن للمجتمع الدولي يرى الانتقابات الديمقراطية وتصويت حكومة على أنها فخرج استراتيجي، في حين تعتبر هذه التطورات خطوة، يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالحة والعدالة الانتقالية

بوروندي مي إحدى أكثر الدول كثافة من حيث عدد السكان، الذين يعتمد حوالي 70٪ منهم على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش، ومن المتوقع أن تزداد قضية شح الأراضي سوءاً إذا ما استمر الانحسار السكاني على ما هو عليه، في حال قرر اللاجئون العودة من الخارج ، فإنه من اللازم بناء نظام عادل وفصل للتعامل مع قضايا الملكية، خاصة وأن معظم النزاعات في بوروندي مرتبطة بالأراضي، في حين يفتقر النظام القضائي هناك إلى الموارد والقوانين الكافية للتعامل مع أعداد العائدين<sup>7</sup>.

لتجنب تولد الحاجة إلى تدخلات إنسانية بعد بضعة سنوات.

بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالترويج للعودة إلى مخيمات اللجوء في تنزانيا في حزيران/يونيو من هذه السنة، بعد قرار اللجنة الثلاثية حول العودة الطوعية للاجئين البورونديين في تنزانيا الانتقال من تسهيل العودة إلى الترويج لها. ولم يتضح بعد إذا ما كان اللاجئون يعتقدون أن العودة ستكون آمنة أم لا، خصوصا في ضوء المحاولات التي

الذي يسيطر عليه التونسي، وهم أقلية في جمهورية  
بوروندي. وكانت قد اضطرت أعداد كبيرة معظمها  
من الهوتو إلى الزواج قسراً في النصف الثاني من  
الستينيات بسبب الحكومة. حيث وصلت أعداد  
النازحين عام ١٩٩٦ إلى ٨٠٠ ألف شخص X17.  
من تعداد السكان. وكان مئات الآلاف من النازحين  
واللاجئين قد عادوا إلى منازلهم بعد عام ٢٠٠٣  
وتحسن الأوضاع الأمنية نتيجة لوقف إطلاق النار،  
الذي وقّعه الحكومة مع عدة من مجموعات  
التمرد.

بدأت الحكومة البوروندية بإنشاء سياسة وطنية للتعامل مع النزوح الداخلي، مما يوضح أوضاع مواقع النازحين داخليا، حيث سيتم ترسيم الوضع الحالي للنازحين الذين لا يستطيعون العودة، بحيث يسمح لهم بالاندماج بشكل دائم، أو يتم منحهم فرصة الانتقال إلى مواقع أخرى في قرى جديدة.

بالانتشار السريع لمرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، ومعدل وفيات الرضع المرتفع، وعدم وفرة الخدمات العامة - خاصة في مجال الصحة والتعليم -، والنسبة العالية لإفلات المجرمين من العقاب بعد أحداث ١٩٩٣، وانتهاء غياب عملية المصالحة.

تشير أحدث إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن هناك ٤٠٠ ألف لاجئ بوروندي (٢٠٠ ألف في المخيمات و٢٠٠ ألف في قرى ومستوطنات أخرى) وأن عدد النازحين داخليا هو ١١٧ ألف نازح معظمهم من التوتسي.



# تعزير صوت اللاجئتين في التخطيط الذي تضعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ليزلي غروفز

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و طرحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٠٤ مشروعاً تجريبياً ومشروعاً لدمج قضايا العمر في أربع عشرة دولة، وتشمل المشاريع على:

- تقييم تشاركي مع مجموعات اللاجئين/النازحين من الفتيات والأولاد والنساء من مختلف الأعمار
- ورشات عمل مع الطواقم العاملة والشركاء لدمج النتائج في عملية تخطيط تنظيمية

- استغلال الفرق متعددة الوظائف - والجمع بين البرامج وخدمات المجتمع وطاقتي الحماية - لتطبيق السياسات على اللاجئين من النساء والأطفال عبر طريقة عمل تركز على الحقوق والمجتمع

غالباً ما يتم إهمال مسألة النوع بين جموع اللاجئين والنازحين. وتعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال إستراتيجية شمول قضايا العمر والجنس والتنوع على ضمان تلقي الأشخاص المعنيين للفرص المتساوية للحصول على خدمات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو خلفيتهم.

لشؤون اللاجئين لاسيما بين النساء والأطفال، ونقص التنسيق بين طواقم الحماية وخدمات المجتمع والبرامج، وغياب إجراء التحليلات مع الشركاء، ونقص عام في قضية المساواة، فقد تفتتت البرامج ولم يتم تناول قضايا العمر والجنس تناولاً متكاملاً.

ووافقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضرورة مناقشة مخاطر الحماية التي تواجه النساء والرجال والفتيات والأولاد مباشرة معهم، ومناقشة الأسباب الكامنة لهذه المخاطر والحلول المقترحة وقدرات مجتمع اللاجئين على مخاطبة هذه القضايا وضمان أن تساعد هذه النقاشات على تشكيل إستراتيجية استجابة المفوضية

عادة ما يتم تهيمش النساء والشباب وكبار السن والأقليات في ظروف الزواج، ونادراً ما تسنح لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم تأثيراً مباشراً الأمر الذي يمكن أن يزيد من مخاطر تعرضهم للأضرار.

وقد تم الوصول إلى ثلاثة تقييمات تم إجرائها لتقييم عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللاجئين والأطفال اللاجئين وخدمات المجتمع التي يقدمها للمفوض أن الوكالة لم يتوفر لديها اتصال نظامي ومباشر بشكل كاف مع الأشخاص المعنيين، وذكرت التقييمات تدني مشاركة اللاجئين في برامج المفوضية السامية للأمم المتحدة

المسألة التي يجب معالجتها هي النساء والفتيات مع النساء والفتيات مع النساء والفتيات مع النساء



• وعي أكبر بمخاطر الحماية، والعنف، المنزل والاستغلال الجنسي (لأسباب الفتيات المراهقات) وضرورة تحسين مستوى الحماية للمعاقدين بدنيا وذهنيا والأقليات وتحسين تدفق المعلومات والاتصالات.

وقد أدركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

• قيمة التعليم بالعمل، فبدلاً من اعتبار قضايا العمر والجنس والتنوع قضايا «إضافية» أو مجال الاختصاصين، ركزت طريقة العمل على أصوات الأشخاص المتنوعين مباشرة وضعتها في منتصف دائرة التخطيط السنوية، واستطاع الموظفون أن يروا بأنفسهم أثر العلاقات القوية للعمر والجنس والتنوع.

• ضرورة استخدام آليات الربط الداخلية وآليات التعزيز المتبادلة في نفس الوقت

• ضرورة الانخراط مع دعم الإدارة العليا، لقد كان الدعم المقدم من المفوض السامي ومن يذونه ضرورياً جداً في الاستجابة السريعة للتغييرات، وتسهم عملية التدشين وضماناً أن يصبح التقييم التشاركي مع الجماعات المتنوعة مطلباً إجبارياً للتخطيط القطري.

• أهمية الموظفين المتحمسين المتميزين الماهرين الذين يُقدِّرون أداة التقييم التشاركي كوسيلة لإعادة الاتصال بالأشخاص المعنيين.

• أهمية الشراكات، حيث كانت جهات الدعم المستعدة وهتمام المنظمات غير الحكومية حيوية جداً في الرقابة على العملية وتقديم الدعم المالي والفني.

«تعتبر عملية دمج قضايا العمر والجنس التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فرصة تاريخية لضمان مكان اللاجئين من النساء والأطفال في عملية اتخاذ القرارات من البداية، فهم الخبراء وهم خير من يعلم ما سينجح أفضل نجاحاً لتحسين حياتهم وصحة حقوقهم، ونحن نثني على مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لاتخاذ هذه الخطوة الجديدة والهادئة، وتتطلع إلى رؤية تعبيرات حقيقية في حياة اللاجئين من النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، ديل بوش، مدير برنامج الحماية والمشاركة في لجنة المرأة.»

النساء والرجال والفتيات والأولاد بشكل أكثر انتظاماً، وأصبحت فرق الوظائف المتعددة قادرة على وضع أولويات الاستجابات وإنشاء الحلول الملائمة والمشاركة، وذلك من خلال تحليل الأسباب التي تقف وراء مخاطر الحماية التي تواجه الأشخاص المعنيين تحليلًا مشتركاً، بالإضافة إلى تحديد مدى قدراتهم ومهاراتهم.

وفيما يلي بعض من الأمثلة الواقعية للأثر الواقع على ممارسات العمل:

- نظم محسنة للحماية ووضع البرامج بما فيها برامج الحماية والدفاع، حيث تم تعديل معايير التخطيط في كولومبيا لدمج الاختلافات بين العمر والجنس والعوامل الأخرى التي تحدد التنوع، وتم إضافة قضية دمج قضايا العمر والجنس والتنوع إلى أهداف عمل الموظفين في كولومبيا واليونان والهند وسوريا وفنزويلا، وفي كاكوما وكينيا قال اللاجئون الخيط في الرجال في تقرير لهم إنهم قد لاحظوا «تغيراً كبيراً» منذ اتخاذ المبادرة، وخاصة فيما يتعلق بقضايا تحسين أمن المخيمات ومتابعة المخاوف الأمنية المبلغ عنها، وفي الإكوادور قدمت مبادرة در الدخل للمجتمع - والتي تم إنشاؤها نتيجة لعمليات التقييم - للاجئين حساً من التفويض، «معكنا الآن أن نكسب قوتنا وأن نثبت أننا لا نأخذ من المجتمع مصعب، ولكننا نعطي ونخلق الوظائف، وهذا يساعد على محاربة التمييز».

• تحسين الشراكة والتعاون بين الفرق المختلفة، حيث يعمل شركاء مفوضية اللاجئين في الحكومة الآن على توظيف النساء في الإكوادور لكي يقمن بإجراء مقابلات مع طالبات اللجوء ويطلب من الشركاء المنفذين مراعاة دمج قضايا العمر والسكن في اقتراحاتهم، أما في سوريا فقد ذكر أحد الشركاء في تقرير أنهم توقعوا أن اتخاذ القرارات للاجئين ولكنهم يتخذونها مع اللاجئين.

• انخراط أكبر مع ذوي الشأن، حيث عقد الموظفون في الهند وزامبيا وبينين اجتماعات أكثر مع النساء وذكروا في تقرير أن النساء تشجعن لتولي أدوار قيادية.

• الاتصالات وامتداد محسن، حيث تغيرت مراكز استقبال في الهند وسوريا للسماح بوجود خصوصية أكبر للمجموعات المختلفة، و في الهند تم إنشاء مراكز استقبال منفصلة للنساء والأطفال وكبار السن، وقال الأشخاص المعنيون الذين أجريت لقاءات معهم في دول مختلفة إنهم الآن لديهم وعي أفضل بتفويض وسعة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

• إنفاذ قضية المساواة الخاصة بدمج قضايا العمر والجنس داخل البلاد لمثل البلاد، وهو أكبر منصب في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل البلاد.

وتم تقييم المشروع التجريبي في شهر أبريل ٢٠٠٥ بمساعدة موظفين من لجنة النساء للاجئين من النساء والأطفال والجمعية اليسوعية لخدمات اللاجئين، وأوصوا باستمرار عملية الدمج في لجانة بلدان تم تقييمها وأن ينتشر انتشارا واسعا عبر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقد تم العمل بموجب توصياتهم، وتم توسيع منهج العمل ليعطي تنوع الخلفية والعمر والجنس، وأصبحت ممارسات التقييم التشاركية السنوية إجبارية، ويجري نقل المسؤولية عن تدشين منهج العمل لكل العمليات القطرية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأشخاص الفنيين بالتدريج إلى طاقم عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في المكاتب الإقليمية، وسيقوم خمسة وخمسون مفوض سامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفون من ثلاث منظمات غير حكومية، مدربين على العمل كوسطاء، بتدريب موظفين الأقطار الذين سيقومون بدورهم بتسهيل عمل التقييمات التشاركية داخل البلاد، ومتابعة ورشات العمل وتحليل قضايا التنوع والجنس والعمر في العمليات الخاصة ببلادهم.

وبحلول شهر أبريل ٢٠٠٦، أجرت فرق الوظائف المتعددة في اثنين وخمسين دولة - واشتركت معها الحكومة والأمم المتحدة والوكالات الشريكة من المنظمات غير الحكومية في معظم الحالات - عمليات تقييم تشاركية مع مجموعات منفصلة من الذكور والإناث بأعمار تتراوح بين ١٣-١٦ و ١٧-٤٠ و فوق الأربعين عاماً، وركزت النقاشات على المخاطر التي تواجه قضايا التعليم والمعيشة والأمن والحماية، ويعزز تحليل النتائج صياغة خطط العمليات القطرية التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ويشمل أعمال محددة الأهداف لحماية حقوق المجموعات التي تعاني من التمييز. ولكن خدمة «جماعة الممارسين» الإلكترونية للموظفين من مناقشة التحديات، ومشاركة الممارسات الجيدة، والحصول على الدعم من الزملاء، ويجري العمل أيضا على تطوير آلية للمساعدة.

#### الأثر

وبالرغم من أن بعض البلدان كانت قد بدأت في العمل على توسيع نطاق قضايا التوعية الجنسية، إلا أن عدداً كبيراً جداً من الموظفين يقدمون بتقارير تفيد بأنهم ينظرون الآن في القضايا التي تؤثر على

## التحديات

تشمل مبادرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدمج قضايا العمر والجنس والتنوع تغيراً تنظيمياً هائلاً، ويجب أن لا تقلل من شأن صعوبات هذا التغيير، ويجري تناول قضايا مثل حقوق الأطفال، وتوفير النساء، والتعليم، وكسب الرزق والأمن، والطرق لبنية على الحقوق، وطرق تنمية المجتمع، ولا يجري تناول هذه القضايا بأسلوب دراسات الحالة والنظريات ولكن يتم تناولها بشكل مباشر حيث يحضر الزملاء - غالباً للمرة الأولى - لمناقشة المفاهيم والممارسات في إطار غير هرمي، وعلاوة على هذا تحاول المبادرة تعزيز العلاقات بين مفوض الأمم السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والأشخاص المعنيين وبين مفوض الأمم السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء لمخاطبة طرق العمل المفضلة للمنظمة - في كل من جنيف وفي الميدان - وتحسين مستوى المساءلة والقيادة.

والتحديات الرئيسية هي:

• ضمان توفر الموارد اللازمة لدعم عملية التقييم التشاركي والتي تمتد لخمس أيام ومساندة طريقة الفريق المتعدد الوظائف - في أجد السياقات

التالية (أ) عندما لا يستطيع الموظفون الوفاء بالاحتياجات الفورية للأعداد اليومية الكبيرة للأشخاص المعنيين، ناهيك عن اكتشاف ما هي الاحتياجات الإضافية للمجموعات المتنوعة، أو (ب) في حال تم تطبيق سياسة خفض حجم التمويل المتوفر عبر أقسام المفوض السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- دمج الطريقة في عمل فوري يلي حالات الطوارئ
- تعزيز المنتظم لفهم الموظفين لتصديقات الأسباب الرئيسية للتمييز، لنقل ممارسات العمل نقلاً مناسبا
- ضمان متابعة وتعزيز عملية التعلم بدون إهدار الموارد النادرة على المزيد من ورشات العمل والتدريب
- مساندة انخراط الشركاء والأشخاص المعنيين من خلال التخطيط التشاركي، والتغذية العكسية، والانخراط المنتظم

لا زالت المبادأة في أيامها الأولى، ولكن من الواضح أنها فريت موظفي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى الأشخاص المعنيين الخاصين بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وحسنت من فهم الموظفين للقضايا، وقدمت طريقة منهجية ساعدت على وضع أولويات العمل، وعززت التعاون بين الموظفين ومع الشركاء وجعلت قيادة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أكثر عرضة للمساءلة، وهناك حاجة الآن للدعم المستديم من الإدارة العليا، والمانيين، والمنظمات غير الحكومية، وموظفي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتطفي العوائق العديدة التي تواجه الدمج الراسخ والمبتزق، والناج عن مبادئ العمر والجنس والتنوع.

ليزي غروفز، مستشارة تنمية اجتماعية وحقوق الأطفال، وترأست تقييم عملية الدمج التجريبية لقضايا العمر والجنس ووضع مسودة لإطار مساءلة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. البريد الإلكتروني: lesliegroves@yahoo.com

## كيف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المتغيرات الحالية

بيل كلارنس

لا تزال الحماية التي تؤمنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للنازحين داخلياً صعبة جداً.

مخياً للأمال، في حين توجد نظرة إيجابية من قبل الموظفين تجاه النازحين داخلياً. سواء كانوا يشغلون مناصب علياً أو يعملون في المجالات المختلفة داخل المفوضية؛ إن استجابة المفوضية التي شايها التردد والكسل لعاجلة النازحين داخلياً للحماية، ما هي إلا مظهر من التجاوب الضعيف تجاه التغيرات في النزوح الدولي، إضافة إلى أنها تعكس الطبيعة العامة للمؤسسات الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بضغوطهم تجاه الضغوط الخارجية عند دعوتهم للمساعدة في مناطق تسودها الحساسية السياسية.

لقد تكون مؤسسو المفوضية بهذه المخاطر المحتملة، مما دفعهم إلى إعطاء حق منح أمر الحماية للمفوض السامي بدلاً من المفوضية نفسها. لقد تم الدفاع عن هذه الخطوة بشكل تام. وقد

فيها النازحون داخلياً واللاجئون قالت فيه «إن على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن تدرس تحمل مسؤولية النازحين داخلياً، وأخذ الفوائد التي ستجنيها كل قضية من حيث الحماية والحلول بين الاعتبار». وقد أشارت علاوة على ذلك إلى «الإرتباط المباشر بين النزوح الداخلي وتدفق اللاجئين، واحتمال عدم القدرة على التعيين بين أسباب النزوح. أما الفارق بين هاتين المجموعتين هو أن الأولى لم تعبر حدوداً دولية»<sup>٢</sup>

لكن ما هي اسباب خيبة الأمل في أداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

كان قد تم الاعتراف بالنازحين داخلياً من قبل مفوضي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٠ على أنهم مجموعة لها نفس الاحتياجات التي لدى اللاجئين. ففي مطلع التسعينات في سريلانكا، قام تورالد ستولتينبرغ بتوسيع نطاق المساعدة والحماية التي كانت تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للنازحين داخلياً الذين لم يشغلهم التوفيق الرسمي، أما سادكو أوغاتا التي خلفته، فلم تقتصر على المصادقة على البرنامج وحسب (والذي واجهه تحديات قبل أن تحتل أوغاتا موقعها في المفوضية) بل إنها قامت أيضاً بإصدار توجيه رسمي تناولت فيه الأوضاع التي كان قد اختلط

استطاعت تحقيق ما لم تعلم به الحكومات المحلية في العديد من المواقف الحساسة - سواء وحدها أو بالتعاون مع جهات أخرى - وقامت بمساعدة اللاجئين من النازحين داخليا. وقد طور القسم المعني بالحماية في المفوضية قدرة مهنية متميزة على خلق معايير دولية والحفاظ عليها وتعزيزها. وأثبت الكادر الميداني فيها قدرته على العمل في الظروف الصعبة والحساسة. إن تحقيق هذه الإنجازات لم يكن ممكنا، لو أعيد بناء المفوضية لتصبح أكبر حجما في تركيبها المتعلق بالإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان.

**يتطلب العمل الميداني وجود قيادة ذات سلطة واضحة ودعم متماسك. تؤهلها لأن تأخذ قرارات مستعجلة عند الضرورة.**

ترجع السمعة الحسنة التي تتمتع بها المفوضية لجاهزيتها وقدرتها على الاستجابة الفعالة للهجرة القسرية الدولية. أما الآن، فعلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواكبة التغيرات. وعلى أولئك الذين يقفون في وجه التغيير أن يواجهوا حقيقة أن المجتمع الدولي لن يستمر في قبول مؤسسة تعود بالفائدة على مجموعة معينة من المهجرين، يتمتعون بنوع من الاعتراف أصلا. إضافة إلى أن أعدادهم أخذت بالتقلص. إن المجتمع الدولي مازال بحاجة إلى المفوضية، إذا كانت جاهرة لمواكبة المتغيرات حولها.

تأمين حماية فعالة للنازحين داخليا. لذا، من الضروري أن تكون هناك آلية تقسيم للحماية في ضوء استشارة منظمة الصليب الأحمر ومنظمات الإغاثة الميدانية الأخرى إن أمكن.

يتطلب العمل الميداني وجود قيادة ذات سلطة واضحة ودعم متماسك، تؤهلها لأن تأخذ قرارات مستعجلة عند الضرورة. حيث توجد مسؤوليات مشتركة ولتواتر الاتصال متعددة ومختلفة تحت الاستجابة المشتركة المنقحة.

تحمل كل مفوض ويدون أي استثناء هذه المسؤولية بجدية تامة. حيث أصبحوا قادرين على ممارسة سلطة معنوية دولية، إضافة إلى تصديهم - عند الضرورة - للحكومات بشكل أكبر ويختلف عما كان الوضع عليه. لذلك أصبحت برامج الحماية الدولية للاجئين أكثر قوة وتوسعا في معظم أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك تم الاعتراف رسميا بالحماية التي تؤمنها المفوضية على أنها الهدف الرئيس من التوجيه الذي أصدرته المفوضية.

لم يدر في غلد مؤسسي هذه المفوضية الجديدة - التي أسست على أنها برنامج مؤقت مدته ثلاث سنوات - أنها ستحول إلى مؤسسة بيروقراطية من العيار الثقيل. وهي ذات البيروقراطية التي أسست للعديد من المشاكل التي تعاني منها المفوضية، خصوصا فيما يتعلق بالحماية. حيث قولت الحاجة إلى الحماية في كثير من المواقف بالتناقص واللامبالاة، وصار ينظر إلى تأمين الحماية على أنه هدف ثانوي بدل أن يكون أساسيا كما هو مفترض، مما خلق ازدواجية تقف في طريق تجاوب المفوضية وتألقها مع المتغيرات الدولية.

#### الاستجابة المشتركة والتكتلات

تبين أن الاستجابة المشتركة التي تم تأسيسها تحت رعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) تعاني نفس المشكلة، حيث جعلتها أليتها البيروقراطية غير فعالة على أرض الواقع. إلا أن هذه المبادرة بين الوكالات قد بدأت بالتحسن، بعد نشر بعض المقترحات الإرشادية السنة الماضية، الأمر الذي حسن من أداء منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المحليين، إضافة إلى تخصيص قطاعات المساءلة العملية لوكالات معينة. حيث تم وضع مسؤولية تأمين الحماية والملاجئ الطارئة، إضافة إلى إدارة التكتلات بيد المفوضية<sup>١</sup>.

من المؤكد أن هذه التعديلات ستحسن من وضع الحماية المؤمنة للنازحين داخليا في مناطق ما بعد الصراعات والمناطق البعيدة عن الأنشطة العدائية، لكن، هل يستطيعون التنبؤ إذا كانوا في المناطق التي تتخللها الصراعات؟

إن تأمين الحماية للنازحين داخليا أصعب من تأمينها للاجئين، إذ عادة ما يتم نقل النازحين داخليا (إضافة إلى فرق العمل الميدانية) إلى مناطق الصراعات أو المناطق المحيطة بها. ومع أنه من الممكن أن يكون تأمين الحماية في الدول

المفوضية مسؤولة عن تأمين الحماية وملاجئ الطوارئ، إضافة إلى إدارة الميخيمات، لكنها تقدم تقاريرها لمنسقي الشؤون الإنسانية المحليين، وفي حال عدم تواجدهم في المنطقة، فالمنسقين المحليين أو لمثلين خاصين للأمن العام في بعض الأحيان. وكل واحد من هؤلاء يملك خطته الخاصة، والتي لا يمكن السماح لقضايا الحماية أن تقف في طريقها.

إن حقيقة الصراعات غالبا ما تتمثل في وقف إطلاق نار هش، ومفاوضات متداعية يكون فيها التقدم نحو السلام - أو حتى نحو وضع أقل أمانا - متراجعا. ومن المعتاد جدا خرق وقف إطلاق النار، والتخلي عن المفاوضات لكي ينزلق الموقف إلى حرب مفتوحة، وسريلانكا مثال على هذا.

إن دور حماية النازحين داخليا يجب أن يكون مرنا، بحيث يتأقلم من أوضاع الصراعات وأوضاع ما بعد الصراعات - حيث يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية - والتي ما تعود أحيانا لتدخل الصراعات مجددا.

#### هل المفوضية قابلة للإصلاح؟

أثبتت المفوضية أنها ناجحة بغض النظر عن العيوب البيروقراطية التي تشوبها، حيث

شغل بيل كلارنس منصب ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في سريلانكا من ١٩٩٨-١٩٩٦ وسيصدر كتابه *Ethnic Warfare in Sri Lanka and the UN Crisis* «النزاعات العرقية في سريلانكا وأزمة الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٦ من طريق Pluto Press» [www.william.clarance@wanadoo.fr](http://www.william.clarance@wanadoo.fr) للنشر.

١. مفوضي الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حياة الأشخاص النازحين داخليا UNHCR IOM/BOM/3393  
٢. خطاب تم إلقائه في مؤسسة جون كيني للحكماء، ١٢ أكتوبر ١٩٩٦  
٣. انظر مقالة: «صورة الخطأ الجديد لتقرير المصير»، نشرته الهجرة القسرية، المجلد ٢٠٠٥ (٢٠ نوفمبر باللغة العربية). [www.unhcr.org/refugees/2005/11/20051120.html](http://www.unhcr.org/refugees/2005/11/20051120.html)  
٤. انظر مقالة: تم مرسوم «مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنازحين داخليا وما يليها» PDF/ [www.unhcr.org/refugees/2005/11/20051120.html](http://www.unhcr.org/refugees/2005/11/20051120.html)  
٥. في عام ٢٠٠٥ قُبلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٩٦ مليون شخص في ستة عشر بلداً بحسبان للاجئين، يشغلون ٩.٢ مليون لاجئ، و ٨٤٠ ألف طالب لجوء، و ١٦٠ مليون لاجئ ملك، و ١٦٠ شخص بدون جنسية، و ٥٤٠ مليون لرحل داخلي، وقرابة ١٠٠ ألف من قاتل أخرى مشوهة. لكن العدد الإجمالي لجميع الأشخاص داخليا في جميع أنحاء العالم يُقدر بحوالي مليون شخص (كتلص مفوضية الأمم المتحدة للاجئين الدولي ٢٠٠٦).

# سد ساردار ساروفار: النزاعات والظلم

ريكا أوليشاك

المحكمة العليا أو حكم محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا.

وهو يجب حكم محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا، وفي أي حالة من حالات تعثر الوصول للحلول، تكون سلطة اتخاذ القرارات منوطلة برئيس الوزراء، ومع ذلك وبالرغم من تقرير الوزراء، رفض رئيس الوزراء تبني أي موقف قبل أن تبت المحكمة في المسألة. وفي مايو ٢٠٠٦ كان جل ما فعلته المحكمة العليا هو رفض القضية وتعليقها حتى يزداد ارتفاع السد ما لم يتم توطين المشردين، وأفادت المحكمة أنها تنتظر تقرير مجموعة مراقبة الإنعاش والإغاثة لسد ساردار ساروفار (التي أنشئت بقرار من رئيس الوزراء في أبريل ٢٠٠٦ لتقييم حالة التوطين)، وأنه يجب على حركة إنقاذ نارمادا وقف تدخلها في بناء السد، وفي الواقع حكمت المحكمة العليا بأن بناء السد وعمليّة التوطين غير مرتبطان ببعضهما البعض، وبهذا الحكم ألغت المحكمة العليا أحكامها التي أصدرتها لسنة ٢٠٠٠ بالإضافة إلى قرار محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا الصادر في عام ١٩٩٦، وقدمت مجموعة المراقبة تقريرها مؤخرًا إلى المحكمة العليا التي أكدت كل التأكيد على المخاوف التي تطرق إليها تقرير الوزراء، ولكن المحكمة العليا ورئيس الوزراء يحافظان باستمرار على موقفهما بعدم وجود أي ضرورة لإيقاف عملية بناء السد.

إن الشعور باللامبالاة التي يبيدها القضاء والحكومة الهندية تجاه محنة الأناس المتأثرين بالمشروع أمر مفرح، حيث يطلب من أفقر وأضعف الفئات في الهند دفع ثمن «التنمية والتطوير»، وبما أن المحكمة العليا لم تعلق عملية بناء السد، فإنها تزيد من احتمال غمر المزيد من المنازل وتشريد الآلاف من الناس بحلول الرياح الموسمية لعام ٢٠٠٦.

ريكا أوليشاك بيلاي تستأنف دراسة الدكتوراة في القانون الدولي والتشريد الناشئ عن التنمية بجامعة سانت غالين في سويسرا، وهي باحثة زائرة حاليا في مركز دراسات اللاجئين، وبريدها rekha.oleschak@unisg.ch

www.doi.ac.uk

١ للمصدر: على معلومات حول حركة إنقاذ نارمادا انظر الموقع التالي: www.narmada.org. http://narmada.aalindia.org  
٢ http://en.wikipedia.org/wiki/Methua\_Parkar  
٣ http://www.bhaskar.com/2006/04/17/...  
٤ stories/2006041705231100.htm

من المتوقع أن تؤدي خطة تطوير وادي نرمادا - والتي تشمل بناء ٣٠ سدا ضخما (١٥ فيه سد ساردار ساروفار)، وبناء ١٣٥ سدا متوسط الحجم، ٣٠٠٠ سدا صغير الحجم في غرب الهند - إلى تشريد نحو عشرين مليون نسمة، ولا وجود لأي آلية من آليات التعويض والتوطين والإنعاش، وإن وجدت فهي غير ملائمة أو غير عادلة.

التي يعترف رسميا بأنها متأثرة بالمشروع، لم يتم توطين أو إنعاش الكثير منها، وعلى الرغم من حكم محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا والطلب الصريح للمحكمة العليا بتقديم التعويض على أساس «الأرض مقابل الأرض»، إلا أن ولاية ماديا براديش تجبر الناس على قبول التعويضات النقدية - التي تؤدي عامة إلى انتشار

من المتوقع ووفقا للتقديرات الرسمية. أن يؤدي بناء مشروع ساردار ساروفار لتشريد عدد ٤١ ألف عائلة

حالات الفقر كما أظهرت الدراسات، وأشارت حركة إنقاذ أرمادا مرارا وتكرارا إلى أن عمليات الإنعاش لا تحدث، وأن هناك فساد متفش في عملية منح التعويضات النقدية.

وفي يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٦، أعلنت ميدها باتكار، وباغواوتياي باتيدار، وجامسينغ ناريف (وهم نشطاء حركة إنقاذ نارمادا) الصيام دعما لاجراء تقييما مستقلا لحالة التوطين، وتم اعتقال كل من باتكار وناريف في يوم ٤ أبريل وأجبرا على دخول المستشفى، وسجلت ضدهم العديد من القضايا، ومنها تهمة الشروع في الانتحار، وتم اعتقال ٣٠٠ من النشطاء الآخرين، وبعد أن جذبت الاحتجاجات اهتمام الكثير من وسائل الإعلام، وافق رئيس الوزراء في نهاية المطاف على إرسال مجموعة من الوزراء لتقييم حالة الإنعاش، وأنها نشطاء حركة إنقاذ نارمادا ضاهمهم، وألّفت الوزراء زعم حركة إنقاذ نارمادا بأن حقيقة التوطين لا تمت بصلة للخطة المخصوص عليها، وبالإضافة لحقيقة أن التوطين والإنعاش لم يتحققا وفقا لأوامر المحكمة العليا، ذكر التقرير أيضا أنه لم يكن هناك أي تبرير أخلاقي أو قانوني لخصم نسبة ٢١٠ كضريبة دخل على كل مليون روبية يتم دفعها للعائلات المشردة، وعلى أي حال لم تكن التعويضات النقدية هي ما كانت ترغبه

وكانت الخطة والتي ستغمر مساحات ضخمة من ولايات ماديا براديش وماهاراشترا المجاورة لسد ساردار ساروفار محل جدل منذ أن اقترحتها سلطة تطوير وادي نارمادا، وفي عام ١٩٩٦ حكمت محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا بتقديم التعويضات، وحكمت بوجود تنفيذ عمليات التوطين بغرة ستة شهور على الأقل قبل غمر المناطق المتأثرة، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، كانت حركة إنقاذ نارمادا (نارمادا باكوا أندولان)<sup>٢</sup> تقوم بحملات تحقيق التوطين والإنعاش

الملائم للآلاف العائلات التي شردها مشروع ساردار ساروفار، وبما أن الهند تفتقر لوجود قانون يتعامل مع التوطين والإنعاش، فإن الأشخاص المشردين يفتقرون لحقوق التوطين والإنعاش، ويوجد في قانون حيازة الأراضي شروط لتعويض الأراضي التي يتم حيازتها لأغراض التطوير ولكنه لا ينطبق على الأساس الذين لا يحصلون صوك ملكية شرعية للأراضي.

وفي عام ١٩٩٦، ردت حركة إنقاذ أرمادا بتقديم عريضة للمحكمة العليا في الهند معترضة على بناء السد، وأمرت المحكمة بإيقاف العمل في السد، ولكن المحكمة حكمت في عام ٢٠٠٠ باستئناف البناء بشرط تقديم دعما عادلا ومنصفا لتوطين وإنعاش كل الأشخاص المتأثرين بالمشروع، وبلغ ارتفاع السد حاليا ١١٠ مترا ويصل إلى ١٢٢ مترا بنائه المشروع، وكل متر إضافي يعني أن هناك المزيد من التشريد.

من المتوقع ووفقا للتقديرات الرسمية، أن يؤدي بناء مشروع ساردار ساروفار لتشريد عدد ٤١ ألف عائلة، ولا ينظر إلى أولئك الذين شردهم شبكة قنوات المشروع على أنهم متأثرون بالمشروع، وبالتالي فهم غير مؤهلين لتلقي التعويضات، ناهيك عن التوطين والإنعاش، وبالنسبة للعائلات





Brookings Institution-University of Bern Project on Internal Displacement



# تحديات النزوح الداخلي في غرب إفريقيا

جيسكا ويندهام

كما أشار المشاركون إلى نقص الدعم المتوفر للمجتمعات المضيفة حيث غالباً ما يتلقى النازحون المأوى والمساعدة من العائلات والمجتمعات المحلية. ورغم أن هذا يخفف العبء عن الدولة والسلطات الدولية إلى أنه يشكل عبئاً ثقيلاً عليهم إذا كانت أعداد النازحين كبيرة وإذا طالت فترة مكوثهم في هذه المجتمعات الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التوتر الاجتماعي والاقتصادي مما يساهم في تكرار دورة النزوح.

ومن التحديات والصعوبات الأخرى التي تمت الإشارة إليها كانت عدم توفر القدرة المؤسساتية والموارد الكافية على المستوى المحلي والافتقار إلى التنسيق بين الجهات المعنية مما أدى إلى إزديادية في الجهود المبذولة في الكثير من المواقع ولدى عدم شمل النازحين داخلياً في عمليات صنع القرار إضافة إلى الحاجة لتصرف على الأسباب الجذرية وإيجاد حلول دائمة لها.

وقد اقترح المشاركون توصيات مفصلة تشمل الدعوة إلى:

- تطبيق أوسع للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين داخلياً في المناطق الدون إقليمية التابعة للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) إضافة إلى خلق قوانين محلية نابعة من هذه المبادئ.
- ضمان الدول حصول الأشخاص على الحماية والمساعدة من قبل المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية.
- اختيار أعضاء الجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لنقط مركزية تكون معنية بالنزوح الداخلي.
- التأكيد من تعامل برنامج الحماية والمساعدة مع حاجات المجتمعات المضيفة.
- خلق حوار بين إقليمي حول النزوح الداخلي، خصوصاً بين منظمات حقوق الإنسان المحلية.

جميع الوثائق المتعلقة بالمؤتمر متوفرة:  
[www.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm](http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm)

نازحين نتيجة للصراعات الداخلية في ساحل العاج وغينيا ونيجيريا والسنگال وتوغو.

كان النطاق الواسع والتعقيد حول النزوح الداخلي في غرب إفريقيا الحافز الرئيسي لعقد المؤتمر الإقليمي الأول في أبوجا في نيجيريا من ٢٦-٢٨ من نيسان/أبريل ٢٠٠٦. حيث استضافت الحكومة النيجيرية المؤتمر المعني بالنازحين داخلياً في غرب أفريقيا، والذي نظمه مشروع بروكنغز بين وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وهي اتحاد إقليمي مكون من ١٥ عضواً تقع إدارته المركزية في أبوجا. وتضمن المشاركون في هذا المؤتمر ممثلو حكومات الدول الغرب الإفريقية، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، إضافة إلى منظمات غير حكومية ومؤسسات مانحة دولية وإقليمية ودون إقليمية.

أشار فالتز كيلين ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً في خطابه الافتتاحي إلى أن النازحين داخلياً في أفريقيا هم من أكثر المجموعات المعرضة للخطر في العالم حيث أنهم معرضون لهجمات مسلحة مستمرة وإلى نقص الغذاء والعنف الجنسي والاستغلال والتجنيد الإجباري إضافة إلى الأمراض المعدية بما فيها داء نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. هذا ويصارع العديد من النازحين داخلياً للعودة أو للاستقرار والاندماج مجدداً في أوضاع تفقر إلى البنية التحتية فيها إلى السلع والخدمات الأساسية بما فيها مؤسسات الصحة والمؤسسات التعليمية. ويعاني النازحون داخلياً من مشاكل أخرى مثل التمييز وعدم توفر الأغذية والمستلزمات الصحية والتعليمية إضافة إلى اختراقهم للوثائق الشخصية الأساسية، وعدم السماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية.

أشار المشاركون إلى النقص الدائم في المعلومات والإحصائيات الدقيقة اللازمة لوضع استراتيجيات استجابة لأزمة النازحين داخلياً هناك التي تشتمل على أعداد النازحين ومواقعهم والأبحاث المتعلقة بأسباب النزوح والمخاطر والتحديات التي تواجههم إضافة إلى حاجات الحماية النوعية اللازمة. إلا أن هذه المعلومات غير متوفرة في غرب أفريقيا أو أن جمعها كان قد تم من قبل مجموعات لها أولوياتها الخاصة الأمر الذي أدى إلى تناقض في المعلومات الناتجة.

تعاين منطقة غرب أفريقيا بشكل كبير من مشكلة النزوح الداخلي، وقد أدت العديد من العوامل إلى تفشي ظاهرة نزوح الأشخاص في دول غرب أفريقيا وغيرها. وتشمل هذه العوامل الصراعات الداخلية المبنية على الصراعات بين الأعراق، وحالة عدم الاستقرار السياسي، النزاع حول السيطرة على الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية والفقر بالإضافة إلى اعتماد الأمن الغذائي.

لا توجد هناك إحصائيات دقيقة حول عدد النازحين، إلا أنه من الواضح أن أعدادهم تقدر بالملايين نتيجة الحروب الأهلية المستمرة وحالة عدم الاستقرار التي تعاين منه المنطقة:

- هرب معظم سكان ليبيريا من منازلهم مرة واحدة على الأقل نتيجة نشوب الحرب الأهلية هناك عام ١٩٨٩ والصراع الذي دام وبشكل متقطع لفترة ١٤ عاماً.
- أدت الحرب الأهلية في سيراليون والتي دامت ١١ عاماً إلى نزوح ثلث السكان هناك نتيجة للصراعات الدامية.
- أدت عمليات القتل التي تخللت هذه الصراعات، إضافة إلى الصراع في جمهورية غينيا، بيباو المجاورة إلى خلق ظاهرة نزوح جماعي في غينيا.
- كان مجموع النازحين ١,٢ مليون شخص في ساحل العاج مع نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
- أدت الثورة التي اندلعت في مقاطعة كازامانس الواقعة في جنوب السنغال إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان.
- هناك اعتقاد بأن الصراعات الدينية والعرقية وتلك المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية كانت قد أدت إلى نزوح مئات الآلاف من مناطقهم في نيجيريا.
- نزح الآلاف من أماكن سكنتهم نتيجة للأزمة السياسية التي اندلعت في توغو عام ٢٠٠٥.

رجعت أعداد تقدر بالملايين إلى منازلها أو استقرت في أماكن أخرى بعد انتهاء الحرب الأهلية في سيراليون وليبيريا، إلا أن ما يقارب المليون شخص ما يزالون من



**NORWEGIAN  
REFUGEE COUNCIL**

# «عملية السلام» الكولومبية تعزز ظلم النازحين داخليا

أريلد بيركينيز

● بتعديل سياسة «الأمن الديمقراطي» لمنع انجرار المدنيين إلى النزاع - وبذلك الالتزام بالتميز الإنساني الدولي بين المحاربين وغير المحاربين

● بتنفيذ برامج التنمية في المناطق الريفية المتزعزعة حيث تعمل عمليات إنتاج الكوكا على تأجيج النزاع والتشريد.

ونحن نعيش نعت:

● مجموعة G-٢٤٠ - وهي مجموعة حكومية دولية تسعى للتنسيق بين سياسات الدول النامية حول القضايا المالية وتمويل التنمية - من أجل: (١) دعم مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعيها لحماية الكولومبيين النازحين داخليا ومساعدتهم، (٢) ضمان أن يكون تقديم المساعدات المالية لكولومبيا مشروطاً باحترام حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا، (٣) تقديم المساعدة للمجموعات المجتمع المدني الكولومبي التي تدافع عن حقوق النازحين داخليا.

● المساهمين في الشركات العاملة في مناطق النزاعات في كولومبيا ممارسة الضغط لإنهاء تعاون المؤسسات مع العناصر التي تتسبب في التشريد ومع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

● المحكمة الجنائية الدولية للقيام للبدء في اجراء تحقيقات بموجب المادة رقم ١٥ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>٢</sup>

أريلد بيركينيز محلل قطري في مركز مراقبة

النزوح الداخلي في مجلس اللاجئين النرويجي

في جنيف، البريد الإلكتروني: Arild.Birkenes@nrc.ch

وكمكنكم الاطلاع على

تقرير المركز بعنوان «كولومبيا: عملية

السلام» الكولومبية تعزز ظلم النازحين

داخليا» على الموقع التالي: [www.internal-](http://www.internal-displacement.org/countries/colombia)

[displacement.org/countries/colombia](http://displacement.org/countries/colombia)

١. نلا من هيئة الشؤون لغنية لحقوق الإنسان والتشريد بتاريخ

٢٠٠٧-٢٠٠٨ كولومبيا، وهي مصدر غير حكومي موقوع

[www.g24.org](http://www.g24.org) ٢

[www.un.org/law/loc/state/roccofc.htm](http://www.un.org/law/loc/state/roccofc.htm) ٢

امتنعوا عن التصويت وهو أمر يشير إلى عدم تقهيم في المؤسسات الديمقراطية.

وأعلنت المحكمة الدستورية في يناير ٢٠٠٤ أن استجابة الحكومة للنازحين داخليا هي استجابة غير دستورية، وردت الحكومة متعهدة بتخصيص أكثر من اثنين مليار دولار أمريكي لحماية النازحين داخليا ومساعدتهم، وفي ظل الدعم المتزايد للمجتمع الدولي قامت الحكومة إلى الآن بتسريع أكثر من ٢٠ ألف عنصر من العناصر المسلحة في إطار قانوني مثير للجدل - حيث تبني الكونغرس قانون السلام والعدالة في يونيو ٢٠٠٥ ولكن المحكمة الدستورية أعلنت أن أجزاء منه غير دستورية في مايو ٢٠٠٦، وزعم منتقدو القانون أن القانون لا ينص على عقوبات ضد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأنه لا يسعى إلى ترسيخ الحقيقة التاريخية - بما في ذلك تواطؤ الحكومة مع القوى المسلحة - وأنه لا يعترف اعترافا كافيا بحقوق الضحايا في تحقيق العدالة ورد الحقوق.

إن عملية الترسيع هي جزء من المساعي الشرعية للحكومة لاستعادة الأمن والنظام، ولكن قرار المحكمة الدستورية تدعم المخاوف الناشئة عن عدم مساس قانون السلام والعدالة والبنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وهو الأمر الذي يمنع عودة النازحين إلى ديارهم في المستقبل المنظور.

ويطالب مجلس اللاجئين النرويجي الحكومة الكولومبية:

● بالاعتراف بأن النزاع الدائر هو نزاع مسلح داخلي كما يعرفه القانون الإنساني الدولي

● بضمانة الحماية للمدنيين من التشريد التعسفي والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وفقا للقانون المحلي، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي

● بتنفيذ قرار المحكمة الدستورية الصادر يوم ١٨ مايو ٢٠٠٦ لضمان حقوق النازحين داخليا والضحايا الآخرين للنزاع في الوصول إلى الحقيقة، والعدالة، ورد الحقوق

● بالتحقيق في مسئولية عناصر الأمن الحكومية والجماعات المسلحة عن عمليات التشريد التعسفية والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان

لقد أجبر أكثر من ثلاثة ملايين كولومبي - في بلد يبلغ تعداد السكاني ٤٠ مليون نسمة - على الفرار من منازلهم خلال العقدين الماضيين من النزاع، حيث لجأت الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون في السنوات القليلة الماضية إلى تشريد المدنيين على نحو متزايد كإستراتيجية متعددة لتقويض قاعدة الدعم الشعبية لأعدائهم، ولكي يسيطروا على الأراضي ليتتجوا المحاصيل المحظورة، وتم تشريد حوالي مليون نسمة منذ وصول حكومة الرئيس ألفارو أوريبي إلى سدة الحكم في عام ٢٠٠٢. وتظل كولومبيا ممرقة بسبب العنف المبطن والاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولا زالت التقارير تقيد بوقوع المذابح والهجمات وأعمال ترويع المدنيين على أيدي العصابات المسلحة والقوات المسلحة، وتسيطر الجماعات المسلحة والقوات العسكرية المتحالفة مع تجار المخدرات على ملايين الهكتارات من الأراضي، التي تم اغتصاب معظمها من الناس الذين شردتهم انتهاكات حقوق الإنسان.

ولا يعيش النازحون الكولومبيين في مخيمات ولكنهم متواجدون في المدن التي تعج بالأوكوا حيث يشكلون غالبية السكان في معظم الأحيان، وغالبا ما تعمل السيطرة المتزايدة للجماعات المسلحة والعنف المرتبط بالجريمة على إجبار النازحين داخليا على الفرار إلى المناطق الحضرية الأخرى، وبشكل عام يحصل النازحون داخليا على وصول أقل من مواطنيهم لخدمات الرعاية الصحية والتعليم والتغذية والمياه ومنشآت الصرف الصحي.

والأمر المثير للتناقض أن عدد النازحين داخليا في كولومبيا من بين أعلى نسب التعداد السكاني للنازحين داخليا، ويوجد في كولومبيا أيضا أحد أكثر الأنظر التشريعية حماية. لقد اتبعت حكومة الرئيس أوريبي سياسة «الأمن الديمقراطي» التي تُشرك المدنيين في مكافحة أعمال التمرد، وتسليح الفلاحين، وإنشاء شبكات من المخبزين، وأدت هذه الإجراءات «الأممية» إلى جر المزيد من المدنيين إلى النزاع المسلح وحثت على معاداة المدفعين عن حقوق الإنسان وزعماء المجتمع، مما أدى إلى إجبار الكثيرين على الفرار من المناطق التي يطغى النزاع عليها، ولا يزعم الكثير من النازحين داخليا هذه المكالبة تحديدا، ولكنهم عوضا عن ذلك يسعون إلى التضييق في مناطق نزوحهم. وشب النضر الكبير للرئيس أوريبي في الانتخابات الرئاسية في ٢٨ مايو ٢٠٠٦ إلى الوضع الأمني المحسن في المناطق الحضرية، ولكن الجدير بالذكر أن نسبة ٥٥٪ من جمهور الناخبين

iDMC

internal displacement  
monitoring  
centre

# أزمة التهجير الداخلي الدولية في ٢٠٠٥

وما زالت الاستجابة الدولية غير كافية فعلى سبيل المثال لم يحصل تقدم يذكر في وقف النزاعات المسلحة التي تؤدي إلى تهجير وتشريد السكان في دارفور وفي شمال أوغندا، أما نظام الاستجابة التعاوني - وهو نظام متعدد الوكالات تم تطويره لتعويض عدم وجود منظمة مختصة تركز على الأشخاص المهجرين داخلياً - فلم يدخل حيز التطبيق في معظم الدول. عوامل عديدة أدت إلى الحد من فعالية النظام بشكل كبير من بينها الانقراض للقيادة والمحاسبة وتردد هيئات الأمم المتحدة في تشييت مواردها بعيداً عن التزاماتها الجوهريّة وإخفاق الحكومات المانحة في تقديم الدعم السياسي المتسق والدعم المالي الكافي. ونتج عن ذلك أن الأمم المتحدة لم تشارك في تقديم أي مساعدة أو حماية للأشخاص المهجرين داخلياً في ست عشرة دولة متأثرة بالنزاعات المسلحة.

اتخذت عدد من الخطوات خلال عام ٢٠٠٥ كجزء من عملية الإصلاح الواسعة في الأمم المتحدة لتحسين نظام الاستجابة الإنسانية، وتم التوافق على تدابير جديدة والتي - إن تم تطبيقها - يمكن أن تؤدي إلى تحسن كبير في الاستجابة الدولية تجاه حالات التهجير الداخلي. وأهم عناصر عملية الإصلاح تتمثل في إنشاء صندوق للاستجابة للطوارئ وتكليف الوكالات الرئيسية بالقطاعات (الجمعيات) الإنسانية المهمة وتطوير فريق عمل عالمي الجاهزية من خبراء الحماية.

تبقى قضايا تصعيد الجهود المبذولة لتوفير حماية أفضل للأشخاص المهجرين داخلياً من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتزويدهم بالغذاء الكافي والمأوى والجنسية الصحيحة أولويات عاجلة، ولكن في كل الأحوال لا يمكن اعتبار المساعدة الإنسانية بديلاً عن الجهود السياسية - على المستويين الوطني والدولي - لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والنزاعات. فلا يمكن الوصول إلى نتائج ملموسة في الحد من أزمة التهجير الداخلي العالمية إلا من خلال الاستثمارات المستدامة والمنسقة في منع النزاعات وبناء السلام وإعادة البناء بعد النزاعات.

'التهجير الداخلي - مراجعة دولية حول النزاعات  
والتطورات في عام ٢٠٠٥ متوفرة على الموقع:  
www.refweb.int/library/  
documents/2006/ildmc-gen-22mar.pdf

ومقاتلي المنظمات اليسارية للسيطرة على طرق تهريب المخدرات. وفي العراق أدت العمليات العسكرية التي تنفذها القوات الوطنية وقوات التحالف إلى تشريد ما يقرب من ٢٠٠ ألف شخص أغلبهم شردها بشكل مؤقت. وفي السودان تستمر الهجمات الوحشية على المدنيين في دارفور دون أي ردع أو محاولة لوقفها.

خلال عام ٢٠٠٥ كانت الحكومات - المسؤولة وفق القانون الدولي عن حماية المدنيين على أراضيها - هي العامل الرئيسي في التشريد والتهجير. ففي أكثر من ثلثي حالات النزاعات التي تؤدي إلى التهجير كانت الجيوش الوطنية وقوات الأمن (أو الميليشيات والجماعات المسلحة المدعومة من الدولة) هي من يجبر الناس على الخروج من بيوتهم وأرضهم، وبعض أسوأ حالات التهجير الجديدة خلال ذلك العام حصلت على يد عملاء حكوميين أو جماعات مسلحة مدعومة من الحكومة في السودان (دارفور) وبورما وساحل العاج وكولومبيا ونيبال وزيمبابوي. هناك على الأقل ست عشرة حكومة أو سلطة احتلال لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات تهجير وتشريد متعمدة للناس خلال عام ٢٠٠٥.

في قمة الأمم المتحدة العالمية عام ٢٠٠٥ اعتمد قادة الدول قراراً يقضي بأخذ إجراءات فعالة لزيادة حماية الأشخاص المهجرين داخلياً ولكن الاستجابات على المستوى الوطني تجاه التهجير الداخلي ما تزال غير مناسبة إلى حد كبير. في أكثر من ثمانين بلانق من حالات التهجير التي كانت فيها حياة الأشخاص المهجرين داخلياً معرضة للخطر نتيجة الصراعات المستمرة لم تؤمن الحكومات لهؤلاء المهجرين أي حماية على الإطلاق أو قدمت بعض الحماية الجزئية فقط. أكثر من ثلاثة عشر حكومة - من بينها حكومات بورما وساحل العاج وإثيوبيا والسودان - كانت استجاباتها وردود أفعالها لا مبالية بل وحتى عدائية تجاه احتياجات ومتطلبات حماية الأشخاص المهجرين داخلياً ما عرض حياة أكثر من ستة ملايين شخص للخطر، وامتنعت العديد من الحكومات عن بذل أي جهود صادقة لتأمين المساعدات الإنسانية للأشخاص المهجرين داخلياً. في أكثر من ربع الحالات المتعلقة بالأشخاص المهجرين داخلياً وضعت الحكومات قيوداً ومعوقات على وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين.

لم يتم للألف إحراز الكثير من التقدم خلال عام ٢٠٠٥ في العمل على منع التهجير الداخلي وتحقيق الاستجابة السريعة والمنهجية للاحتياجات الإنسانية للمهجرين وحمايتهم.

يقوم مركز مراقبة التهجير الداخلي بنشر وثيقة المراجعة السنوية الوحيدة الشاملة التي تغطي قضايا التنمية الدولية المرتبطة بالأشخاص المهجرين داخلياً. تظهر وثيقة المراجعة الأخيرة أنه في عام ٢٠٠٥ تراجع عدد الأشخاص المهجرين داخلياً نتيجة الصراعات بشكل كبير وذلك للمرة الأولى خلال عقد تقريباً. وقد تعداد الأشخاص المهجرين داخلياً في كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٥ بما يقرب من ٢٣,٧ مليون شخص وهذا الرقم أقل بـ ١,٦ مليون من رقم العام السابق. تعرض أكثر من مليوني شخص لخطر والتهجير حديثاً بينما يمكن ما يقرب من أربعة ملايين من العودة إلى موطنهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبيريا وأماكن أخرى ولكن عودة المهجرين لم تكن في الغالب مستدامة نتيجة للنقص في الخدمات الأساسية والبنية التحتية وفقدان الأمن.

في عام ٢٠٠٥ تأثرت أكثر من خمسين دولة بالهجرة الداخلية الناتجة عن النزاعات، وما يزال أكثر من اثني عشر مليون شخص مهجرين في عشرين دولة في إفريقيا وحدها وهذا العدد يفوق أعداد المهجرين في باقي دول العالم مجتمعة. ولا يزال السودان البلد الذي يضم أكبر عدد من المهجرين حيث يوجد فيه أكثر من خمسة ملايين شخص مهجرين داخلياً. أما الدول الأخرى التي تزيد فيها أعداد المهجرين داخلياً على المليون فتشمل كولومبيا (٣,٧ مليون) وأوغندا (مليونان) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٧ مليون) والعراق (١,٣ مليون).

وخلال عام ٢٠٠٥ كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي الدولتين اللتين تضمّان أكبر عدد من الأشخاص المهجرين حديثاً، ففي زيمبابوي قامت الحكومة بطرد أكثر من ٥٧٠ ألف شخص من بيوتهم في عملية 'تنظيف' واسعة يعتقد أن الهدف منها تخويف سكان المدن الفقراء ومنع الاحتجاجات الواسعة. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد هجر نصف نصف مليون شخص على الأقل نتيجة لأعمال العنف في الأقاليم الشرقية من البلاد. في كولومبيا تشرد أكثر من ٢٥٠ ألف شخص بسبب القتال الدائر بين الميليشيات العسكرية الميمية

«يشكل الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لفلسطين القضية الرئيسية في وجه السلام».

الرئيس السابق جيمي كارتر، مارس/آذار ٢٠٠٦

هذا أسوأ بكثير من التفرفة العنصرية ... الأجزاء الإسرائيلية والوحشية يجعلان التفرفة العنصرية تبدو وكأنها نزهة. لم نتعرض أبدا لهجوم طائرات على مكاتبنا. ولم نواجه أبدا حصارا دامت أشهراً عديدة، ولم تدمر الدبابات أبدا بيوتنا».

دوني كاسريل، وزير أفريقيا الجنوبية لشؤون الماء والغابات، ٢٠٠٤

«يجب أن ندرك، كما أدرك ماندبلا الذي لم يتعب أبداً من التحدث عن كفاحه، أن فلسطين هي إحدى القضايا الأخلاقية العظيمة في زماننا ... فهي ليست مسألة تجارة، أو مشاركة في مفاوضات، أو تحقيق أحلام مهنة إنها قضية عادلة يجب أن تسمح للفلسطينيين بأرض الأخلاق العالية والمحافظة عليها».

إدوارد سعيد، باحث أدبي فلسطيني أمريكي، ٢٠٠٣

«ينبت قرى يهودية مكان القرى العربية. حتى أنك لا تعرف أسماء هذه القرى العربية، وأنت لا الوهم لأن كتب الجغرافية لم تعد موجودة ولم يعد بإمكانك إيجاد هذه الكتب فقط، بل أن هذه القرى العربية أصبحت غير موجودة أيضاً... لا يوجد هناك مكان وحيد بمن في هذه البلاد لم يكن فيه سكان عرب سابقين».

موشيه دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي، ١٩٦٩

«لو كنت زعيماً عربياً لما قمت بمصالحة لإسرائيل، وذلك طبيعي فقد أخذنا بلادهم... لقد كان هناك معادو السامية، والنازيون، وهنري، وأوشفيتس، لكن هل كان ذلك خطأهم؟ هم يرون شيئاً واحداً فقط: جيشنا هنا وسرقنا بلادهم. لماذا يجب عليهم أن يقبلوا ذلك؟»

ديفيد بن غوريون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، ١٩٥٦